

تعلیقات
على
المرواة الوثقی

تعلیقه فقیه العصر
حضرت آیه الله العظمی
آقای حاج میرزا باقر مرندی
(دامت برکاته)
تاریخ غره شعبان سنه ۱۴۰۴

* هوية الكتاب *

* اسم الكتاب : تعليقات على العروة الوثقى

* المؤلف : الحاج الشيخ محمد باقر المرندی

* الناشر :

* المطبعة :

* العدد :

* الطابعة : ادب ، قم ، چهارمردان ، عشقعلی ، تلفون ۳۲۱۸۴

* الصفحة : ۱۸۶ صفحة

* القطع : وزیری

* السعر :

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على الأمان والصلوة على محمد وآل محمد
 أعلاههم الكريمين أقامه الله تعالى في العروبة
 الشريفية بغير تقادم ما علمت على يد السيد الفاضل
 الأدهم الخوجه مستجاب الدعوة الميرزا

مسئلة ٧	باطل	بسم الله الرحمن الرحيم بمعنى عدم الاكتفاء به فى نظر العقل فى حصول الأمن من العقاب
مسئلة ٨	هو الألتزام	بل هو العمل
مسئلة ٩	ولا يجوز تقليد	فيه نظر
مسئلة ١٠	لا يجوز له العود	على الأحوط و الجواز لا يخلو عن قوة
مسئلة ١١	لا يجوز العدول	على الاحوط و الجواز قوى
مسئلة ١٢	على الأحوط	و انكان عدم الوجوب قويا
مسئلة ١٣	فيختار الأورع	الاورعية فى مقام الفتوى ليست بمعينة فكيف بها فى مقام العمل
مسئلة ١٥	فى هذه المسئلة	فى شمول فتوى الحى بجواز البقا لفتوى الميت فى هذه المسئلة تفصيل فالأقوى فى صورة كون فتوى الميت اوسع من فتوى الحى الشمول صحيح ان طابق الواقع مطلقا او وافق فتوى احدهما
مسئلة ١٦	باطل و ان	و بالا طمينان و بخبر العدل و بخبر الثقة من اهل الخبرة
مسئلة ٢٠	المفيد للعلم	قدمر الكلام فى تقليد الاعلم و الاعتبار بالظن
مسئلة ٢١	تقليد ه	

مسئلة ٢٢	على قول المتجزى الميت ابتداء و ان يكون اعلم وان لا يكون مقبلا الخ	او الاحتمال فى الترحيح لا دليل على اعتبارها فيجوز قد مر الكلام فيه قد مر الكلام فيه لا دليل على اعتبار ازيد من العدالة والخبر لا تدل على ازيد من اعتبارها
مسئلة ٢٣	عن ملكة علما او ظنا للعلم	بل عن الاستقامة فى الشرع وعدم الانحراف عن لا يعتبر فى كونه طريقا العلم او الظن لا تعتبر افادته الظن فضلا عن العلم وتثبت ايضا بالعلم وبالوثوق وبخبر العدل وبخبر الثقة
مسئلة ٢٥	القاصر والمقصر	قد مر الكلام فيه فى مسئلة ١٦
مسئلة ٢٧	يجب على	عقلا
مسئلة ٢٨	يجب	عقلا
	نعم لو اطمأن	ولو لم يطمئن و لكن لم يتفق له شك ولا سهوا و اتفقا وعمل بوظيفتهما رجاء وصادف التطابق مع احتمال الوجوب مع احتمال الحرمة مع احتمال حكم الزامى نعم يجب التقليد فى الالتزام بهذه العناوين الثلاثة فرارا من التشريع المحرم
مسئلة ٢٩	فى المستحبات و المكروهات و المباحات	اللة تقدم عدم كونها مرجحا وعدم اعتبار ازيد من العدد
مسئلة ٣١	اختياره	تقدم الكلام فى تقليد الأعلم
مسئلة ٣٤	العدول	

مسئلة ٤٠	او لفتوى المجتهد	او احتمل موافقتها لأحد هما لعدم محرز للفتوى الذى هو موضوع القضا او فتوى مجتهد حين العمل اى المتيقن مخالفة للواقع او فتوى مجتهد حين العمل او الذى يجب الرجوع اليه فعلا يعنى فى صورة كون الشك ساريا و سبق حكم الشك الطارى فى مسئلة ٣٩
مسئلة ٤٢	بالرجوع اليه بالقدر المتيقن	الفحص
مسئلة ٤٣	عليه الافتاء	فى بعض صور المسئلة لا مطلقا
مسئلة ٤٤	للعلم بالملكة	قد تقدم الكلام فى ماهية العدالة فى مسئلة ٤٣ و تقدم هناك عدم انحصار ثبوت العدالة فيما ذكر فى المتن فى المسئلتين
مسئلة ٤٥	النبا على الصحة	تقدم نظيره فى مسئلة ٤١ و الفرق بين المسئلتين يظهر بادننى تأمل
مسئلة ٤٦	تقليد الأعلم	هذا و قوله فى الفرع الأتى فالأحوط تبويض التقليد صحيح يتفرع على القول بوجوب تقليد الأعلم و قد مر الكلام فيه
مسئلة ٤٦	يشكل	لو اشكل هنا لزم الاشكال فى أول هذا الفرع ايضا لا اتحاد المناط و هو عدم كون وجوب تقليد الأعلم و عدم وجوبه من المسائل الفرعية كما هو ظاهر كلامه
مسئلة ٤٨	يجب عليه اعلام	اعلام الحكم الالزامى واجب مطلقا من باب الارشاد و انكان اكد على المخطى فى النقل او الفتوى من باب التسبيب ايضا و يجب فى الموضوع ايضا فى هذه الصورة

مسئلة ٤٩	بقصد	و القصد ليس بلازم و فرض المسئلة فى صورة عدم امكان الاحتياط فى صورة امكانه هو المتعين او فتوى مقلده
مسئلة ٥٠	مطابقا للواقع فى اعماله	اى الاخذ باحوط الموجودين فى زمان الفحص عن المجتهد و اما زمان الفحص عن الاعلم قد مرّ الكلام فيه
مسئلة ٥١	على الأظهر	مشكل صغرى و كبرى
مسئلة ٥٢	كان كمن عمل	قد مرّ الكلام فيه فيمن عمل مدة بالتقليد
مسئلة ٥٣	فلا يحكم بعد ذلك	الفرق بينه و بين سابقه لوجه له
مسئلة ٥٤	لا تقليد نفسه	بل تقليد نفسه و كذا الوصى والاجير الا ان تكون قرينة على خلاف ذلك
مسئلة ٥٥	الى البايع ايضا	بل يصح بالنسبة اليه و الملازمة الواقعية غير مانعة عن التفكيك فى الظاهر
مسئلة ٥٦	اعلم	اذا كان النزاع فى الشبهات الحكمية و كذا فى المضروب اليه
مسئلة ٥٧	تبين خطاه	يعنى علم بالعلم الوجدانى مخالفته للواقع
مسئلة ٥٨	خطاه فى النقل	قد مرّ الكلام فيه
مسئلة ٥٩	تساقطا	ان كانا متكافئين يتخير و الا فياخذ بالاوثق والراجح
مسئلة ٦٠	اذا تعارض يجب ذلك	ياخذ بالأوثق منهما وكذا فيما بعده من الفروض هذه المسئلة بجميع شقوقه متفرعة على وجوب تقليد الاعلم مطلقا و عدم جواز العدول عن مجتهد الى غيره و قد مرّ الكلام فى كلا المبنيين وعلى فرض قبولهما فله التقليد عن الغير فلا وجه

للترتيب و التفصيل المذكورين سيما تعيين الاحتياط و القضاء او الاعادة		
تقدم مختارنا في معنى التقليد و في جواز البقا حكما و موضوعا	مسئلة ٦٢	اخذ الرسالة
المعتبر فيها الاعتقاد الجازم المطابق للواقع من اى وجه حصل	مسئلة ٦٧	في اصول الدين
بل يجرى فيما يبتلى به المقلد يجرى التقليد فيها مطلقا و في المسائل الأدبية فيما يبتلى به		مسائل اصول الفقه المستنبطة
في صورة اختلاف الحاكمين في الحكم الكلى كما مرّ	مسئلة ٦٨	اعلم
فصل في الهياه		
المعيار هو الدفع عن قوة عاليا كان اوسافلا	مسئلة ١	من العالى
في بعض الافراد لا مطلقا	مسئلة ٢	مضافا
في بعض افراد ه لا مطلقا	مسئلة ٣	مضاف
لا وجه للاختصاص بهما بل الاعيان النجسة مالم يكن المصعد من افرادها كالمسكر	مسئلة ٤	المطلق او المضاف
صحة الفرض هذا و سابقه مشكلة	مسئلة ٧	و الاضافة
يجبئ الكلام فيه في مبحث التيمم انشاء الله	مسئلة ٨	على الاحوط
يعنى من غير سنخ وصف النجس قبل الملاقاة والآ فمشكل	مسئلة ١١	من غير سنخ
و حصل تغييره بوصف النجس بنحو مما مرّ في سابقه	مسئلة ١٢	وكذا اذا زال
مشكل و ان كان الاحتياط حسنا	مسئلة ١٥	تنجس

فصل فى الماء الجارى

مسئلة ٢	ينجس	بل الأقوى الطهارة و الأحوط الأجتناب
مسئلة ٤	الجارى	اذا لم يكن ينظر العرف ذا مادة

فصل الراكد بلا مادة

مسئلة ٢	شبرا الاثمن شبر	الاجتزاء لسبعة وعشرين شبرا هو الاقوى
مسئلة ٥	من الأعلى	قد تقدم ان المناط هو الدفع والقوة لا العلو
مسئلة ٨	تاريخ القلة	الحكم بالطهارة ايضا هو الاظهر
مسئلة ١١	التعين	الظاهر الحكم بالنجاسة مع عدم سبق كبريته
مسئلة ١٣	بنجاسته	اذا كان مسبوقا بالاطلاق

فصل فى ماء المطر

مسئلة ١	بعد زوال عينها	بل يكفى زوالها بالتقاطر
مسئلة ٣	لا يطهر	مشكل
مسئلة ٥	مطهرا	مشكل فى حال عدم انقطاع المطر
	على الارض	مشكل كما مر

فصل فى ماء الحمام

اومع ما فى الحياض على الاحوط

فصل فى ماء البئر

مسئلة ٤	يطهر	اذا لم يتعد الى جوفه والا لا بد من نفوذ الماء
		الظاهر الى جوفه فى تطهيره
مسئلة ٧	قدمت البيّنة	ان لم يعلم استنادها الى الاصل
مسئلة ٨	تساقط الاثني	فيه تأمل و الاحتياط طريق النجاة
مسئلة ٩	عن اشكال	مع عدم حصول الاطمينان

اشكالا	تقدم البحث فيه فى الفرع السادس
مسئلة ١٠	مع الاعلام
	يجب الاعلام مع احتمال استعماله فيما يشترط
	فى الطهارة مع احتمال ترتب الاثر على اعلامه
بل و للاطفال ايضا	وان كان الاحوط الترك

فصل فى ماء المستعمل

لكن لا يجوز	على الاحوط
الا جتناب	بل للاظهر الطهارة
مسئلة ٢	لا بأس به
مسئلة ٦	الا جتناب
مسئلة ١٥	يستحب
	بناء على التسامح فى ادلة السنن

فصل فى ماء المشكوك

حكم المطلق	ولا حكم المضاف
بالاباحة	الا فيما كان ملكا لغيره وعلم انتفاله اما اليه او الى غيره
مسئلة ١	كواحد
مسئلة ٢	كل منها
فى الف	معيار عدم الاجتناب فى العلم الاجمالى وجود احد الموانع من الاضرار والحرى وعدم الابتلاء من غير فرق بين المحصور وغيره
اولى	بل اقوى
مسئلة ٦	بالنجاسة
	الا مع كون حاله السابقه فى اطرافها النجاسة وفى صورة ملاقات جميع الاطراف ولومع تعدد الملاقى

مسئلة ٨	محكوم بالطهارة	مع عدم الملاقى فعلا للمراق وله اثر شرعى
مسئلة ١٠	على الاقوى	مشكل و قد مر منه فى المسئلة السابقة تعيين التيمم فى الفرض
فصل فى سئور نجس		
	سئور مكروه اللحم	مشكل
	المتهمه	فى التوضى من سئورها اذا كان غير مأمونه
	المتهم	فيه نظر
فصل فى النجاسات		
	لبن خنزيرة	مع اشتداد عظمه كما فى الرواية
مسئلة ١	عنه	الفرق بين النوى و شيشة الاحتقان بلافارق و
		عدم التنجس بملاقاة الباطن مطلقا هو الاقوى
مسئلة ٢	فلا يجوز	لم نجد دليلا صالحا له و مقتضى عموم الأدلة و
		اطلاقها المصححة
مسئلة ٣	لا يجوز	بل مقتضى الاصل اللفظى و العملى الجواز
فصل فى المية		
	ولا بد من غسل	على الاحوط
مسئلة ٢	ففيها اشكال	فأرة المسك طاهرة مطلقا
	و كذا فى مسكها	مسك الفأرة طاهر مطلقا
	من يد المسلم	لا فرق بينه و بين يد الكافر
مسئلة ٦	من يد المسلم	مع تصرفه بما يناسب الطهارة
	فى ارض المسلمين	او سوق المسلمين

مسئلة ٧	بالنجاسة	بل بعدم جواز الاكل والصلوة فيه لا النجاسة و عدم الانتفاع بغير الأكل
مسئلة ٩	فى البيض	لم نجد للنجاسة فيه و فى سابقه دليلا فقاعدة الطهارة محكمة لو نوقش فى استصحاب الطهارة اذا لم تتغير بالتعض
مسئلة ١١	لم ينجس	الحكم فيها و فى تاليها ما مر فى السقط اذا تغير بالتعض
مسئلة ١٣	نجسة	لا يخلو عن اشكال سيما اطلاقه الحكم بالحرمة
مسئلة ١٤	الاجتناب	
مسئلة ١٩	الميتة	

الدم

مسئلة ١	نجس على الاحوط نجسة	و الطهارة قوية مشكل فى العلقين و الدم الموجود فى البيض لعدم ما يعارض قاعدة الطهارة لم نجد له دليلا فى قبال قاعدة الحلية مشكل و اقامة الدليل عليه اشكل و قاعدة الطهارة محكمة
مسئلة ٢	لكنه حرام	بل الحكم بطهارته لقاعدتها و الاصول اما غير جارية او معارضة بمثلها او مثبتة و التفصيل ^{مفصل} بلا
مسئلة ٤	نجس و منجس	بل الاقوى الطهارة عدم لزومه اقوى بناء على وجود النجاسة فى الداخل
مسئلة ٧	الحكم بنجاسته	
مسئلة ١٢	الاجتناب	
مسئلة ١٣	عنه	
مسئلة ١٤	نجس	

الكافر

و اليهود والنصارى و المجوس	الاقوى طهارة الكتابى و نجاسة المشرك والغالى
-------------------------------	---

و الناصب و الخوارج و المجسمة بالحقيقه و المشبه
و المفوضة و الاجتناب عن باقى الفرق احوط بل
اقوى

الخمر

قواعد الاستنباط تقتضى الطهارة و ان كان
الاجتناب احرط

مشكل و الاحتياط طريق النجاة

وجيه بل قوى

على الاحوط

الحادى عشر عرق الجنب من الحرام النجاسة ممنوعة و عدم جواز الصلوة فى الحرمة
الذاتية احوط

بناء على نجاسة عرقه

فى الصورة الاولى خاصة بناء على نجاسة عرقه

لا اشكال فى الطهارة هنا و ان قلنا بنجاسة

عرق المجنب من الحرام

الظاهر طهارة عرق الابل الجلالة فضلا عن

مطلق الجلال نعم لا تجوز الصلوة فيه

و بيوت المجوس

بالاصالة

مسئلة ١ كان حراما

مسئلة ٢ وجه

العاشر الفقاع

مسئلة ١ فى الماء البارد

مسئلة ٢ نجاسة عرقه ايضا

مسئلة ٤ اشكال

الثانى عشر الجلال

مسئلة ٤ و انصارى

طريق ثبوت النجاسة

يكفى خبر الثقة و لا تعتبر العدالة

حكمه حكم المثال السابق عليه

ثانيهما متعين بناء على عدم كون خبر الثقة طريقا

العدل الواحد

مسئلة ٦ اشكال

مسئلة ٧ وجوه

مسئلة ٩	بالنجاسة	لثبوت النجاسة و الا كما هو الحق فاولها بل مسلم و لو على كون خبر الثقة طريقا لتساقطهما بالمعارضه
مسئلة ١٠	او فى بيته	صدق اليد فى انفسهما مشكل بل ممنوع و فى ثيابهما ايضا لو لم يكن متكفلا الطهارتهما
مسئلة ١١	تساقطا	لو لم يكن احدهما رافعا لمستند الاخر
	مع التعارض	ان لم يكن احدهما رافعا للاخر
	تقدم عليه	مع عدم رفع احدهما لمستند الاخر
مسئلة ١٢	مراحقا	بل مميّزا

فصل فى كيفية تنجس المتنجسات

مسئلة ١	عن وجه	و هو الاظهر
مسئلة ٣	و الميعان	مع الصدق العرفى فيهما
مسئلة ٥	تنجس	مع القطع بعدم القوة و التدافع و الا فظاهر
مسئلة ٩	وان لم يتنجس بالبول	فيه اشكال ثبوت الحكم بالاموضع
	و يحتمل	و هو الاظهر مع التداخل فى الحكم فى الاثر
		المشترك
مسئلة ١٠	حكم الاشد	بل الاخف
مسئلة ١١	فى الفرض الثانى	لو لم يكن هو الاقوى
مسئلة ١٣	فالا حوط	غير اللازم كما تقدم

فصل يشترط فى صحة الصلوة

على الاحوط	عدم وجوبه هو الاقوى
مستترا به اولا	المناط تلبس المصلى به

بل الاشتراط مع صدق التلبس	عدم الاشتراط	مسئلة ٢
بل الاقوى	على الاحوط	
بل مطلقا على الاحوط لو لم يكن اقوى	ما لم يستلزم الهتك	
بل مطلقا على الاحوط		
بل الاقوى المبادرة الى الالة وقطع الصلوة	و الاقوى	مسئلة ٥
الاحوط بل الاقوى التحريم	بل منع	مسئلة ٦
الاظهر التخريب و التطهير	فمشكل	مسئلة ٩
اذا لم يكن ضررا او حرجا	وجب	مسئلة ١٢
قوى جدا	من قوة	
على الاحوط الاولى فيهما وفي مسئلة ١٠	ايضا	مسئلة ١٣
في غير المسجد ين	المبادرة	مسئلة ١٤
يتيمم ويطهر مع منافاة التأخير الفورية عرفا	التأخير	
بعد التيمم فيه و فيما بعده	وجوبه	
عدم جريان احكام المسجد عليها بلا اشكال	اشكال	مسئلة ١٥
مشكل بل ممنوع	بين فرقهم	
فيه تأمل بل منع	لكن الاقوى	مسئلة ٢٠
لا اشكال في الجواز	اشكال	مسئلة ٢٩
بل الاقوى وجوبه	لا يبعد وجوبه	
ليست النجاسة بنفسها مانعة عن البيع بل	و العذرات	مسئلة ٣١
المتبع الدليل ان وجد		
في المأكول و المشروب	عن قوة	مسئلة ٣٤
و خلافه اقوى	عن قوة	
بل في خصوص المأكول و المشروب	فيما يشترط	مسئلة ٣٥

فصل اذا صلى

مع سعة الوقت اذا لم يتمكن من التطهير او التبديل او النزع	للاعادة	
و مع ضيق الوقت	بعدم ادراك ركعة منها	
او التبديل	او النزع	
لو شك في نجاسته	اذا لم يكن مسبوقا بالعلم بنجاسته	مسئله ٢
على ثوبه او على الارض	اذا لم يكن الارض محل ابتلائه	
القضاء	عدم الوجوب اظهر و على تقديره لا وجه للقضاء في	مسئله ٥
	الاخر او عاريا الآمع تعذر الطاهر و وجوب	
	المبادرة الى القضاء	
لا يجوز	بل الظاهر الجواز و عدم الاعادة فضلا عن القضا	مسئله ٦
في الجميع	عدا الأخير ففيه على الأحوط	مسئله ٩
وجبت	فيه منع و ان كانت أولى	
عدم تركها	على الأولى	
عليه	بناء على جواز البدار	مسئله ١١
في سعة الوقت	مع عدم امكان تطهيره او تبديله او نزع في الصلوة	

فصل فيما يعنى عنه في الصلوة

مشقة نوعية	لا دليل على اعتبارها
مما يعتد به	هو كسابقه
شدة	فيه منع
بالمقدار المتعارف	بل مطلقا

فصل فيما يعنى عنه في الصلوة

الدم الاقل	بل و مقدار درهم
------------	-----------------

الثلاثة	في استثنائها و تواليها نظر بل منع
عدم العفو	و الاظهر العفو
مسئله ١	التعدد
	مع انفصال الطبقات
	اذا لم يتصل احدهما بالآخر
مسئله ٢	ببقاء العفو
	مع الجفاف
مسئله ٣	عدم العفو
	وان كان الاظهر العفو
مسئله ٥	بقاء حكمه
	لا يخلو من تأمل
مسئله ٨	اشكال
	و الاظهر عدم العفو

الثالث مما يعفى

بشرط ان لا يكون	على الأحوط
ولا من اجزاء	فيه تأمل بل منع

الرابع المحمول

ففيه اشكال	و الجواز اظهر فيه و في لاحقه
مسئله ١	من المحمول
	لولم يصر جزا من المجروح
	اذا كان فيما تتم الصلوة وحده
	عن نجاستها

الخامس ثوب المربية

ثوب المربية	كل ما ذكره قدس سره هنا الى قوله السادس
	متفرع على حجية خبر ابي حفص و حيث انه ليس
	بحجة عندنا سقطت الفروع المذكورة و يكون المدار
	على الحرج

فصل في المطهرات

عدم تغيير الماء	اي في الغسلة المتعقبة بطهارة المحل اذا كان
	باوصاف الخبيس

سيحي حكمه	والتعفير	
سيحي	والعصر	
والأظهر العدم	على الأحوط	
لا فرق بين القليل و الكثير ولا بين شرطية	فيكفي فيه نفوذ الماء	مسئله ٢
طهارة الماء واطلاقه فالعبرة بما قيل الاستعمال		
قد مر حكمه في مبحث الغسالة	احتياطا فلا	مسئله ٣
بل مطلق ما تنجس بالبول	او البدن	مسئله ٤
كفاية الغسلة المزیلة هي الاظهر كاحتسابها	الغسلة المزیلة لها	
من العدد		
عدم كفايته اظهر	الرمل	مسئله ٥
موضوع الحكم فضل الكلب في دور الحكم مداره و لم	من الولوغ	
اجد للاحاقات دليلا تاما		
الظاهر عدم اشتراط الطهارة	ظاهرا	مسئله ٨
بل الأقوى	نعم الأحوط	مسئله ١٣
في غير الشبهة المصدقية	كفاية المرة	مسئله ١٥
بل باطنه ايضا	ظاهره	مسئله ١٦
عدم الاشتراط اظهر وكذا فيما بعده	من المسلمة	مسئله ١٧
اويزال غسالته بخرقه و نحوها	حفيرة	مسئله ٢٦
لا اشكال فيه لصدق الانفصال بسبب الرسوب	عن اشكال	
مع عدم زوال العين	لا يظهر	مسئله ٢٧
او قبله	بعد العصر	
الظاهر عدم اعتبارها	الفورية	مسئله ٢٨
الظاهر عدم نجاسة باطنه	و باطنه	مسئله ٣١
قد مر حكمه آنفا	ظاهره ثانيا	

مسئلة ٣٢	وان بقى على النجاسة قد مرّ انه لا ينجس	
مسئلة ٣٣	اذا علم جريان	وكذا مع الشك فى بقاء وصف الاطلاق
	للتطهير	بناء على اشتراط الاطلاق وعدم الاضافة
		بالاستعمال و قد مرّ الكلام فيه
مسئلة ٣٤	المبادرة	على الاولى
مسئلة ٣٨	لا يضر ذلك	مع عدم احتمال منعه من وصول الماء الى الثوب
مسئلة ٤٠	اشكال	قد مرّ حكمه و حكم تاليه فى الفرع الاول من
		نجاسة البول والغايط

الثانى من المطهرات الارض

	والاحوط الاقتصار و الاقوى التعميم	
	خطوة	بل زراعا
	اشكال	بل الكفاية لا يخلو من قوّة
	المطلّى بالقبر	و كفايته و تاليه لا يخلو من قوّة
	ولا اشكال	اذا لم يكن قلعا للنجاسة
	وجفافها	على الاحوط فيه و عدم اشتراط الطهارة قوّى
	لا يخلو عن اشكال	فى طهارة كلّ ما يتقى به الارض و يطأ به وجهه
		قوّى كالركبتين و ما عطف عليهما حتى خشبة الا قطع
	و فى الجورب اشكال	الطهارة فيه ايضا قوية
	الاجزاء الصغار	مع عدم زوالها غالبا بالمسح و الشى
	فى ماء الاستنجاء	و الصحيح كفاى الاستنجاء بالاحجار
	كما ان الاحوط	الاولى
مسئلة ١	لا تطهر	الطهارة فيه و تاليه قوية
مسئلة ٢	اشكال	لا اشكال فيه لاطلاق صحيح زرارة

مسئلة ٣	عن اشكال	الا شكل فيه هين كسابقه
مسئلة ٥	كفاية المشى	بل الظاهر خلافه
مسئلة ٦	الحكم	الظاهر عدم الحكم بمطهريته
مسئلة ٧	اشكال	بل يحكم بطهارتها

الثالث من المطهرات الشمس

من غير المنقول	بل من المكان الذى صلى فيه المذكور فى صحيح زرارة و مثلهما فى الطهارة ما عطف عليهما لركان التطهير بالجفاف و اما البيوسه فلا المعيار استناد الجفاف عرفا الى الشمس و ان كان الريح شديدا
رطوبة مسرية	
مسئلة ٣	البيدر الكبير
مسئلة ٦	على اشكال
مسئلة ٧	عن اشكال
	كما هو الظاهر
	الظاهر عدم الحكم بالطهارة كما مر فى نظيره
	الظاهر الطهارة

الرابع الاستحالة

ار خبزا	فيطهر بالنار لا بالاستحالة و كذا الفحم
	و الخزف و الاجر و مع التنزل فقاعدة الطهارة محكمة
لا يحكم بالطهارة	بل يحكم بالطهارة لقاعدتها

الخامس الانقلاب

مسئلة ١	لم يطهر بالانقلاب	بل الظاهر الطهارة به
	ثم انقلب خلا	بل الظاهر الطهارة
مسئلة ٤	الا اذا علم	و حصل الانقلاب بغير الملاقاة

مسئلة ٦	بسائر النجاسات	قد مرّ حكم التنجس وحصول الطهارة بالانقلاب أنفا
مسئلة ٨	على النجاسة	بناءً على عدم كون الانقلاب من مصاديق الاستحالة والآ فالطهارة

السادس ذهاب الثلثين

اشكال	قد مرّ أنّ خبر الثقة مقبول ولا تعتبر العدالة او يشربه
مسئلة ١	ممن يستحلّه
مسئلة ٢	كالثوب و البدن
مسئلة ٣	يصير حراما و نجسا
مسئلة ٤	يشكل طهارته
مسئلة ٨	عن اشكال
مسئلة ٩	لا ينجس
مسئلة ٨	او نحو ذلك
مسئلة ٩	الا اذا غلى
	الظاهر الطهارة للتبعية
	لا يحرم و لا ينجس
	بل لا يظهر بناءً على نجاسته
	لا مجال له لوضوح الفرق
	مشكل بل ممنوع مع صدق العصير عليه
	الاحوط الترك مطلقا الا اذا كان للعلاج
	بل وان علالعدم صدق العصير عليه حينئذ

السابع الانتقال

على وجه لا يسند	المناطق في الانتقال السيرة او تعدد الموضوع عرفا الاستناد و منه ظهر حكم الفرع الاتي
-----------------	---

الثامن الاسلام

منها اشكال	لا اشكال فيها و قى ثيابه مطلقا
مسئلة ١	بعد التوبة وكذا قبل التوبة
مسئلة ٢	لامع العلم بل معه ايضا ما لم يظهر الخلاف

مسئلة ٣	عن بصيرة	بل مطلقا
مسئلة ٤	الممانعة منه	فيه اشكال
التاسع التبعية		
الثالث	تبعية الاسير	اذا لم يظهر المميز الكفر وكذا ولد الكافر اذا اسلم
السادس	ومعه ايضا يشكل	لا اشكال معه ايضا
العاشر من المطهرات		
مسئلة ١	على الوجه الثانى	بعدم تنجسهما اصلا بل هو الظاهر
	اذا قلنا بأن	تقدم فى باب النجاسات عدم التنجيس فى الباطن
	وهو الظاهر كما تقدم	انفا فى الباطن والحيوان غير
		الادمى
الثانى عشر		
مسئلة ١	بشروط خمسة	بل المعتبر الشرط الخامس لا غير
مسئلة ٢	يشكل الحكم	الظاهر الحكم بالطهارة
	والاحوط ذلك	وعدم الاشتراط هو الاظهر
	لا يبعد البناء	فى غير المميز واما فى المميز فالمعتبر غيبة نفسه
مسئلة ١	مع تحقق الشروط	قد مر عدم اشتراط غير الخامس
مسئلة ٢	ولا خبر العجين	مر حكمه فى الاستحالة
	ولو فيما يشترط	غير الصلوة والطواف على الاحوط فى الاخير
	نعم يستحب	بناء على التسامح فى ادلة السنن وهو غير تام
		عندى
مسئلة ٥	البواسير	بل صاحب الجرح المذكور فى الخبر
	ومس الكلب	لا دليل فيه و فيما بعده
* * * * *		

فصل اذا علم

الرابع	على التفصيل الذى	قد مرّ عدم اعتبار ما عد احتمال التطهير
السابع	لكنه مشكل	قد مرّ عدم الاشكال فى اخبار الثقة
مسئلة ١	تساقتا	قد مرّ حكمه فى مسئلة ١١ بعد طرق ثبوت النجاسة
	تقدم البينه	اذا لم يكن مستندها الاصل او شهادة على
		النفى والاّ فبالعكس
مسئلة ٤	يبنى	مع احتمال الحيلولة يشكّل الاّ مع قيام السيرة
		على اصاله عدم المانع فى الخبث

فصل فى حكم الاوانى

من الاكل و الشرب	بل لا حوط	لتنجس ما يوكّل و يشرب بالملاقاة
مسئلة ١	بل مطلقا	الا قوى الجواز فى الظروف وغيرها و سائر
	من الجلود	الانتفاعات و ميتة مالا نفس له
مسئلة ٣	يحرم استعمال	بل صحيح مطلقا فى مفروض المتن
	فى المطلق ايضا	قد مرّ تفصيله فى مسئلة ٧ نجاسة المية و كذا
مسئلة ٥	ممتزجا	سائر ما يحتاج الى التذكية
مسئلة ٧	كوز القليان	على الاحوط فى الاوليين و الاظهر الجواز فى
مسئلة ٩	ظرف الطعام	سائر موارد المسئلة
مسئلة ١٠	بل لا يبعد	لا بأس به على الاظهر
	كما انّ الاستعمال	مشكل و كذا ما كان مركبا منهما
		على اشكال
		بل الظاهر الجواز فيه و ما عطف عليه
		ولا يخفى بعده
		حرمة الاستعمال غير معلوم

<p>لو كان المحرم مخصوصا بالذاتى مع انه خلاف ما افتى به فى الصوم كما سيأتى و خلاف اطلاق الأدلة</p>	<p>الغصبى</p>	
<p>لا وجه لعصيان الأمر ان لم يكره الخادم ولعصيان الخادم ان كان مكرها فلا يشارك ان فى المعصية اصلا و صدق المعاونة على الاثم بمجبر الامر كما ترى</p>	<p>مسئلة ١١ و الأمر</p>	
<p>بعيد فى الغاية ممنوع كما مرفى الأثناء الغصبى وكذا مع عدم الانحصار</p>	<p>ويعد هذا مسئلة ١٣ بطل</p>	
<p>اذا كان ينحو الأرتماس الوضوء والغسل صحيح وان حرم جعلهما مصبا على القول بحرمة الاستعمال مطلقا</p>	<p>استعمالا لهما عرفا مسئلة ١٣ استعمالا لهما</p>	
<p>اذا كان عن قصور الا اذا اضطر الى غسل مواضع الوضوء مسحه او الى الاول مع كفاية نداوة اليدين للمسح</p>	<p>مسئلة ١٥ مع الجهل بالحكم مسئلة ١٨ التوضى</p>	
<p>تقدم عدم الحرمة فيه و فيما بعده لا يجب لاعلى صاحب ولا على غيره</p>	<p>مسئلة ٢٠ يحرم مسئلة ٢١ يجب</p>	
<p>الا اذا كانت الشبهة مفهومية فيرجع العامى الى المجتهد</p>	<p>مسئلة ٢٢ لا مانع</p>	
<p>فصل فى احكام التخللى</p>		
<p>اى المميز</p>	<p>مسئلة ١ حتى عن المجنون</p>	
<p>على الاحوط</p>	<p>مسئلة ٢ على الاقوى</p>	

مسئلة ٣	الغير المميز	وكذا المجنون
مسئلة ٥	الى نصف الساق	لم اجد له دليلا
مسئلة ٨	بل ولا فى المرأة او	
	الماء الصافى	على الاحوط فيهما
مسئلة ٩	بوقوع نظره	اذا كان النظر بغير اختياره
مسئلة ١٠	فالأحوط	عدم الوجوب هو الأقوى
مسئلة ١١	فالأحوط ترك النظر	لا بأس بترك الاحتياط
	فلا يجوز	لأصالة عدم الزوجية أو المملوكية لوجرت والآ
		فالجواز لأصالة البرائة
مسئلة ١٢	بل الأقوى وجوبه	بالنسبة الى الأجنبية فيما يخالف ما لنفسه لا يجب
		لأنحلال العلم الاجمالى فى حقّه
مسئلة ١٤	يحرم	لم اجد له دليلا صالحا ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا
	العمل بالظن	بل هو بعيد بل ممنوع
	ساقط	لا وجه لسقوط اصل التكليف بل ليسقط وجوب
		الموافقة القطعية حينئذ
مسئلة ١٥	الاحوط	مراعات هذا الاحتياط غير لازم
	ارشاده	راجع الى مسئلة ٤٨ من مسائل التقليد
	أيقاعه فى خلاف الواقع	على القول بحرمة التسبيب وهو مشكل فراجع مبحث
وجوب الاعلام		وجوب الاعلام بالنجس
مسئلة ١٧	عدم الوجوب	فى غير التخلّى المتعارف لهما
مسئلة ١٩	فلا احتياط	بل الأقوى
مسئلة ٢٠	النافذ	اذا كان ملكا لهم او مزاحما او مضرا بهم ولا فرق
		بينه وبين النافذ
مسئلة ٢١	والركبتان	الركبتان غير دخيلين فى المقام

مسئلة ٢٢	جريان العادة	اذا لم يكن ناشئة من عدم المبالاة
فصل فى الاستنجاء		
	بالماء مرتين	والاقوى كفاية الغسلة الواحدة
	فصل فى الاستنجاء	
	لا بد من ثلاث	على الاحوط
	ذوالجبهات	لا يخلو من اشكال
	ولو من الاصابع	فيه اشكال
	لم يطهر بعد ذلك	فى صورة تحقق السراية
	بل لاقى عين النجاسة	الفرق بلا فارق
	بالمعنى الاول ايضا	ولم نجد دليلا صالحا لوجوب ازالة الاثر مطلقا
		غير الاجماع ان تم
مسئلة ١	ولا بالعظم	والاظهر عدم الحرمة
	على الاقوى	ولو لم تبدل النجاسة الغائطية بالنجاسة
		الكفرية فى الاستنجاء بالمحرمات
مسئلة ٦	لكن الاحوط	لا يترك
مسئلة ٨	بما يشك	بل بما يعلم انه عظم او روث
فصل فى الاستبراء		
	ثم يضع اصبعه	لم نجد دليلا على التعيين وكذا لوضع السبابة
		فوق الذكر والابهام تحته
	نعم الاولى ان تصبر	لم نجد دليلا لما ذكر فى المتن فى حق المرءه
		الى اخره
مسئلة ٨	فلا يجب عليه الغسل	الاحوط لو لم يكن الاقوى ان حكم هذه الصورة

كالصورة اللاحقه بقسميها
بل هو الاقوى فى الصورتين

فلا يبعد جواز

فصل فى مستحبات التخلّى

فان يطلب

بعضى المستحبات المذكورة هنا و فيما سبق و
فيما سيأتى غير ثابت فاللازم الاتيان برجاء
المطلوبية و كذا بعضى المكروهات
بالوجوب المقدّمى

مسئلة ١

واجبا

ممنوع

مستحبا

فصل فى موجبات الوضوء

بل الاقوى النقض مطلقا مع صدق احد هما عليه
و لا يشترط الاعتقاد و لا التعارف

و الاحوط النقض

بل الكثيرة والمتوسطة سيجئ حكمهما فى مبحث الاستحاضة

مسئلة ٣

صار دما

لا يجب عليه الوضوء و ان صحّ الفرض
لم اعرف له مستندا و مرسل ابن رباط دال على

بعد خروج المنى

مسئلة ٤

و لو فرج نفسه

لا يحضرني شاهد به

غير معلوم

نفى الاستحباب لاحتمال التقية فى النصوص منظورة
فيه بل ممنوع

مسئلة ٤

كفى

ان ثبت الاستحباب او اتى به برجاء المطلوبية
الفعلية دون رجاء المطلوبية الاستحبابية

فصل فى غايات الوضوءات

فى حال الجنابة خاصة

كلاكل

بل وسجدتى السهو	عدم الوجوب فيهما هو الاظهر
ويلحق بما ساء الله	على الاحوط فيه و فى الملحق به
مسئلة ٢	مثل ان ينذر
	لعل مراده نذر الوضوء عند القراءة و الا فالنذر غير منعقد
مسئلة ٧	ولا يكتب اذا كتب
مسئلة ٨	او نصف الكلمة
مسئلة ١٣	احوطه الترك
مسئلة ١٤	فالظاهر حرمة
مسئلة ١٥	نعم الاحوط
مسئلة ١٨	عدم الباس به
	ان لم تعد من الاغلاط كما فى واو داود
	مع صدق القران فيه و فيما قبله
	و الاقوى الجواز
	مشكل بل ممنوع
	لا دليل على حرمة التسبب هنا
	المدار على صدق النهى فلا فرق بين النجس و المتنجس

فصل فى الوضوءات المستحبة

مسئلة ٢	الثانى الطواف	فيه تأمل بل منع
	الثالث التهيؤ	لم اجد له دليلا صالحا
	الخامس دخول المشاهد	اقامة الدليل عليه صعب
التاسع	او لمس حواشيه او حمله	فيهما تأمل
الثانى عشر	او التلاوة	لم اجد فيها دليلا
الثامن عشر	جلوس القاضى	صرح غير واحد من الاعلام بعدم العثور على دليله
العشرين	مس كتابة القران	ان ثبت استحباب المس
الرابع	لتكفين الميت	لا يحضرنى دليله
مسئلة ٣	لم يؤثر	هذا ممنوع فى الثالث لانه كالقسم الاول فى ذلك
	على نحو التقييد	يعنى بنحو تعدد المطلوب و وحدته و الا فلا فرق بين التقييد و الداعى هنا
مسئلة ٤	على وجه التقييد	قد مرّ آنفا

مسئلة ٥	فانه يبطل	ان رجع الى الخلل فى التقرب اى الى التشريع والا فصحيح ايضا
مسئلة ٦	قصد الكل ولو كان ما قصده هو	مشكل بل ممنوع الا مع قصد هلاك الاستحباب ممنوع وكذا قوله ويصح معه اتيان جميع الغايات الا مع قصد الملاك كما مر بل يضر
	ولا يضر من جهتين	و التحقيق خلاف سيما فيما نحن فيه مما يكون لحيثية تعليلية لا تقييدية ومع هذا كله لا دليل على ترشح وجوب الشرعى او الاستحباب الشرعى الى المقدمة من ذى المقدمة فعبادية الوضوء لا استحبابه فى نفسه لا غير

فصل فى بعض مستحبات

الثالث	وضع الاناء	لم اجد له دليلا صالحا
الخامس	بثلاث اكف	لم اقف له على مستند بالخصوص كما فى الجواهر
التاسع	غسل كل	مشكل
العاشر	وفى الثانية بباطنها	بل يبدأ الرجل بظاهر ذراعية فى الغسلتين و المرأة بالباطن فيهما
الحادى عشر	ان يصب الماء على اعلى	لم اقف له على دليل صالح
الثانى عشر	لا بغمسه فيه	اقامة الدليل على استحباب الصب مشكل وكذا ما بعده الى اخر الفصل

فصل فى مكروهاته

الثانى	التمنل	لم اقف على دليله فضلا عن مطلق مسح الببل
--------	--------	---

الخامس	بل كل حيوان	الآ الهرة و بعض هذه المكروهات و المسحبات السابقة لم نجد له دليلا صالحا فيوتى بها برجاء المطلوبة او يترك رجاء
فصل فى افعال الوضوء		
مسئلة ٩	ويجب الابداء بالاعلى	على الاحوط او الاطمينان
مسئلة ١٠	تحصل اليقين	مع كون منشا الاحتمال عقلائيا
مسئلة ١١	اوفى اصل وجوده	او الظن بالعدم
مسئلة ١٢	الاطمينان بعلمه	بل يغسل الشعر ان كان محيطا والافالبشره
مسئلة ١٣	مع البشرة	الظاهر وجوب الغسل فى جميع صور المسئلة و المسح بايها شاء
مسئلة ١٤	وان كانت فوقه	التعارف و عدمه غير فارق بل الفارق كونه من الظاهر او الباطن
مسئلة ١٥	زائد اعلى المتعارف	بل الاقوى لو عد شيئا خارجيا
مسئلة ٢٢	وان كان احوط	مشكل لكون الشئ مرئيا اعم من ان يكون من الظاهر اذا لم تكن الشبهة مفهومية و يكون مثبتا نفى الموضوعية
مسئلة ٢٣	وجب ايصال الماء	اي باجرائه بمسحه باليد
الثالث مسح الرأس	عملا بالاستصحاب	بل الاقوى عدم الوجوب
الرابع	فقص بجريانه	بل يكفى المسح على المجتمع مطلقا اذا كان من شعر مقدم الرأس
	الاحوط غسله	على الاحوط الاولى
	وان كان مجتمعا	بل يكفى المسمى طولا و عرضا
	بياطن الكف	
	الى الكعبيين	

وهما قبتا القدمين	و هو الاقوى
نعم لا يقدم اليسرى	و الاقوى جواز تقديمها
فالا حوط الجمع بينه	بل يمسح على الشعر المحيط و ان لم يكن محيط
فعلى البشرة	
مسئلة ٢٥	نعم الا حوط عدم
	اخذها
مسئلة ٢٦	رطوبة الماسح
مسئلة ٣٠	بطل
مسئلة ٣٦	اشكال
	الصحة مع الغفلة و البطلان مع خوف الضرر غير بعيدة
مسئلة ٣٧	وجوب المبادرة
	له الابطال
	غير معلوم
مسئلة ٣٩	اشكال
	بل الظاهر عدم فيهما
	اذا انكشف خطائه في زعمه ترتب الضرر على
	المخالفة في التقية فالظاهر الصحة و في باقى
	الصور البطلان الا اذا كان العمل على خلاف
	الضرورة حرجا
مسئلة ٤١	عدم وجوب اعادته
	في الضرورة في التقية و اما في غيرها فالا حوط وجوب الاعادة
مسئلة ٤٢	اشكال
مسئلة ٤٨	خارجيا يشكل
	مادام يعد غسله
	واحدة
مسئلة ٤٩	الى الكعبين
	فيه اشكال
	بناء على وجوب الاستيعاب طولا

فصل في شرائط الوضوء

الأول الى تمام الغسل بل الى تحقق مسمى الغسل

فصل الثانى

وكذا طهارة مواضع

الوضوء

لم نجد له دليلا صالحا

ولا يكفى غسل واحد

فيما اذا توضا بالقليل و حكم بنجاسته بمجرد

ملاقاة المحل

قدم الكلام فيه وفيما بعده فى غسل الوجه

يجب الفحص

الثالث

قد تقدم حكم الوضوء من الأنية المغصوبة

و ظرفه

الرابع

لا تعتبر اباحة المكان

و مكان الوضوء

لا دليل عليه الا فى فرض كون صب الماء عليه

و مصب مائه

تامة او جزء اخير للانصباب فى المغصوب

لا يترك الاحتياط فيه

خصوصا فى المقصر

مسئلة ٤

اذا لم يكن مقصرا فى الجهل بالحكم

مامضى من اجزائه

مسئلة ٥

امكان الانتفاع و عدمه سواء

امكان انتفاعه

مسئلة ٦

الا اذا كانت الحالة السابقة الرضا

لا يجوز التصرف

مسئلة ٩

الظاهر الجواز لغير الغاصب و اتباعه

لا يجوز الوضوء

مسئلة ١٠

الظاهر الجواز لغير الغاصب و اتباعه

اشكال

مسئلة ١١

الفرق بين الصورتين غير معلوم

فى الصورة الثانية

مسئلة ١٢

بل له الترك

بل لا يترك

مسئلة ١٣

بل الظاهر صحة الوضوء

يشكل الوضوء

مسئلة ١٤

بل الظاهر الصحة

مشكل

مسئلة ١٥

الاظهر الصحة

فهو باطل

مسئلة ١٥

الاقوى الصحة و ان عصى

باطل

مسئلة ١٥

مسئلة ١٨	اشكال	الظاهر الصحة لعدم اعتبار اباحة المكان و لا القضاء كما تقدم
مسئلة ١٩	لكنه مشكل	بل ممنوع
الشرط الخامس من اوانى الذهب		قدم ر حكم المسئلة فى الفرع الثالث عشر فى مبحث الاوانى
الشرط السادس فى رفع الخبث		على الاحوط
- السابع	او خوف عطش	لا تبعد الصحة فى العطش
= الثامن	ولو ركعة	او اقل
الشرط العاشر	بنحو الداعى	وكذا بنحو التقييد اذا كان على نحو تعدد المطلوب و الاقوى الصحة
مسئلة ٢٧	اشكال	بل الشرط عدم التأخير الموجب للجفاف فعلا
الثانى عشر	النية	قدم ر جواز الأخذ منه
	اعلى الوجوه	كون اعلاها حبالله ليس ببعيد
	هو ادناها	كون ادناها للثواب و العقاب الدنويين ليس
	الا ان يعود	مع اعادة ما اتى به فى حال التردد ببعيد
	على وجه التشريع	مع كون التشريع فى ذات الامر لا فى وصفه
الثانى عشر	او التقييد	اى بنحو وحدة المطلوب
الثالث عشر	الخلوص	
	او فى كيفياته	اذا كانت متحدة مع العمل
	او فى اجزائه	اذا لم يتداركه او تدارك و تحقق الزيادة العمدية
		فيما تبطله الزيادة العمدية
	جزء مستحبا	يبطل الجزء خاصة لا العمل الا اذا كان مفوتا للموالاة

لان الفعل يصير محرما	اطلاقه ممنوع بل يختلف باختلاف الموارد
بخلاف الرياء	بل الرياء مثل ذلك بلا فرق بينهما
ولا ينبغي الاشكال	بل الاشكال ظاهر
مسئلة ٣١	مر الكلام فيه في مسئلة ٦ من فصل الغايات
متصف بالوجوب	قد مر البحث فيه في مسئلة ٦ من فصل الغايات
مسئلة ٣٢	من اجتماعهما
مسئلة ٣٣	الحكم ببطلانه
مسئلة ٣٤	على يديه
مسئلة ٣٥	وكذا الزوجة
مسئلة ٣٦	او جهل تاريخ الوضوء
مسئلة ٣٧	ولكن الاحوط الوضوء بل الاقوى
مسئلة ٣٨	بل الاقوى فيه وفيما بعده
مسئلة ٣٩	عدم وجوب الاعادة هو الاظهر لجريان قاعدة الفراغ في الوضوء الاول بلامعارض
مسئلة ٤١	بل الثانية فقط وكذا الحكم في الفرع الآتي
مسئلة ٤٥	ان كان بعد الدخول الامور المذكورة من الدوال على الفراغ لا انها دخيلة في تحققه
استأنف	بل لا يجب
مسئلة ٤٩	بل مورد القاعدة تحقق الفراغ البنائي و هو غير محرز في الفرض
او الظن	اذا بلغ مرتبة الاطمينان و معه لا فرق بين كون الشئ مسبوقا بالوجود وعدمه
فلا يترك الاحتياط	لا ينبغي تركه وكذا ما بعده
مسئلة ٥١	فلا حوط الاعادة حينئذ لا ينبغي تركه

مسئلة ٥٢	الّا مع علمه بعدم التفاته	لا ينبغي ترك الاحتياط باعادة الوضوء
فصل في احكام الجبائر		
مسئلة ١	او يتعين المسح	بل يكفي غسل اطرافه في المكشوف في صورة التيمم اليه
مسئلة ٢	فلا يترك الاحتياط	بل الاجتزاء بالتيمم في صورتي الفرض غير حال
مسئلة ٨	باطراف الجرح	من الوجه
	فالا حوط غسل	والظاهر عدم تعيين المسح
مسئلة ١١	فالاحوط	بل تعينه هو الظاهر
مسئلة ١٢	تطهيره	بل الاظهر تعيين المسح على الجبيرة
	يضع عليه خرقة	الفرق بين هذا وبين لاحقه من صورة عدم امكان وضع الخرقة مشكل بل بلافارق
	تطهيرها	الا قوى تعيين المسح على الجبيرة
مسئلة ١٤	حكم الجبيرة	بل يجمع
مسئلة ١٦	فان عدّ تالفا	مع عدم تضرر الجرح بغسل جوانبه
	فالا حوط الجمع	والاظهر جواز الاكتفاء بالتيمم
مسئلة ٢٠	مستحيلا	الا قوى التيمم
		فيتيم حنّذ
		وضعها غير واجب وكذا مسحها
		فالحكم التيمم لا الجمع
		اذا كان دواء والا فتعين التيمم هو الاظهر
		بحيث خرج من الملكية لاعتن المالية فقط
		بل يتعين التيمم
		مع استحالة الدواء ايضا والا فيطهره اولا ثم يمسح عليه

مسئلة ٢٢	بالمسح عليها	قد مرّ ان حكمه التيمم ولا دليل على وضع الخرقة والمسح عليها اذا لم يمنع عن شير المحل بالرطوبة والآفلا بد من ازالتها
مسئلة ٢٣	جرى حكم الجبيرة	بل ينتقل الى التيمم كما مرّ
مسئلة ٢٤	على المتعارف	فى هذا التقييد تأمل بل منع
مسئلة ٢٦	يجوز الغسل ايضا	قد تقدم تعيين المسح
	كون المسح بالرطوبة الباقية	تقدم عدم تعيينه
	يكفى المسمى	بل الاستيعاب طولا فى الرجلين
	مجرد اىصال النداءة	مع عدم تحقق الغسل
مسئلة ٢٨	اوىجوز الا رتماسى	الاظهر الجواز مع وجوب المسح تحت الماء
مسئلة ٢٩	حال الوضوء	على الاحوط
مسئلة ٣٠	اشكال	لا اشكال فى جواز الاستيجار والقضاء عن نفسه وتبرعه عن الغير وعدم انفساخ الاجارة مطلقا
مسئلة ٣١	وجب الاستيناف	على الاحوط
مسئلة ٣٢	مع الياس	بل و مع عدمه ايضا
مسئلة ٣٣	انه كان مضرا	فباطل
	ثم تبين عدم الضرر	فباطل
	ثم تبين الضرر	مع تمشى قصد التقرب والآ قيبطل
مسئلة ٣٤	الجمع بينهما	فى الشبهة الموضوعية مع عدم العلم بالحالة السابقة والآ فيعمل على طبق الحالة السابقة واما الشبهة الحكمية فيعمل على طبقها ان كان بعد الفحص ويجمع بينهما ان كان قبله و مع عدم

العلم بالحالة السابقة فالحكم التيمم

فصل في حكم دائم الحدث

يجب اتيان الصلوة على الاحوط

من غير فرق بين

المسلوس والمبطون لا حاجة في المسلوس الى الوضوء في الاثناء بل مضر

لا يترك هذا الاحتياط لا باس بتركه فيهما

يتوضو لكل صلوة بل يكفي وضوء واحد في المسلوس ما لم يصدر

حدث غير ما ابتلى به

بل عدم وجوبها هو الظاهر

حالهما وحال صلوة الاحتياط كحال الفريضة بلا

فرق بينهما

في المبطون واما في المسلوس فقد مرّ جواز

اتيانه جميع الصلوات آنفا

لا باس بترك هذا الاحتياط

لا باس بترك هذا الاحتياط

عدم الوجوب هو الاظهر

الاظهر عدم الوجوب مع عدم الحاجة الى بذل

المال فضلا معها

بل يجوز المسلوس مطلقا في حال الصلوة وغيرها

بصورة الاربعة بلا فرق بين وجوب المس وعدمه

و في المبطون في صورة وجوب المس

على الاحوط

على الاحوط

المبادرة

المنسيين

بل يشترط

غسل الحشفة

كما ان الاحوط

اشكال

وجب

اشكال

قطع الصلوة

اعادها

مسئلة ١

مسئلة ٢

مسئلة ٣

مسئلة ٤

مسئلة ٥

مسئلة ٧

مسئلة ١٠	وجبت الاعادة	على الاحوط
مسئلة ١١	تكرار الوضوء	لا حاجة في المسلوس الى التكرار ولا ينحل نذره
فصل في الاغسال		
مسئلة ١	الرابع فعليه كفارة واحدة	بل كفارتان اذا ترك الزيارة
فصل في غسل الجنابة		
الثنائي الجماع	مع عدم الاستبراء	وكون الجنابة بالانزال
	اجتماع صفتين	بل الشهوة فقط
	او مقدارها	على الاحوط
	او الدبر	على الاحوط مع الوضوء ان كان سابقا محدثا
	و الرجل	بالاصغر والا فبالغسل فقط
	والأحوط في وطى	على الاحوط الاولى فيه للواطى والمؤطوء
	البهايم	بل الظاهر كفاية الوضوء و الاحياط حسن
	والوطى في دبر	قد مر الاشكال في ايجاب الوطى في الدبر
	الخنثى	الغسل في الواضع فضلا عن دبر الخنثى
مسئلة ١	لا يجب عليه الغسل ايضا	الظاهر وجوبه لتعارض الاستصحابين
مسئلة ٢	فيمكن استصحاب الطهارة	بل يمكن ذلك لتعارضه باستصحاب الجنابة
مسئلة ٤	يجوز لواحد او الاثنين	المجهول تاريخها
مسئلة ٥	بصورة الدم	بل لا يجوز
		ومع الشك يرجع الى امارت المني

مسئلة ٧	لا يبعد وجوبه	ولكنه خلاف اطلاق الرواية لعدم الفرق بين الجماع وغيره
مسئلة ٨	لا يجوز ذلك	بل مقتضى اطلاق الرواية الجواز وكذا ترك الاستفصال فى مقام الحاجة والبيان
مسئلة ١١	ينقضى	او يتوضا قبل الغسل او بعده برجاء المطلوبة
	فصل فيما يتوقف على	الغسل من الجنابة
	بل وكذا سجدة السهو	قد مر عدم اعتبار الطهارة مطلقا فيهما
	فصل فيما يحرم على	الجنب
	مس خط المصحف	مشكل فيه وفى المحدث بالاصغر كما مر وكذا فيما عطفه عليه هنا
	وكذا الدخول بقصد	جواز الدخول حينئذ مشكل بل ممنوع
مسئلة ١	والمشاهد كالمساجد وكذا حال الحيض والنفساء	بل الاحوط الحاقها بالمسجدين بعد انقطاع دمهما واما قبله فيخرجان فوراً بلا تيمم بناء على الحاقهما بالجنب وهو كما ترى
مسئلة ٢	لا فرق فى حرمة دخول الجنب	على الاحوط الاولى فى الخراب
مسئلة ٦	الاحوط عدم ادخال الجنب	حرمة محل تأمل وان كان الاحتياط لا ينبغى تركه فى المكلف
مسئلة ٧	لا يجوز ان ولا يستحق اجرة بخلاف ما اذا كنس عالما	مع علمهما بالجنابة اى الاجرة المسماة بل يستحق الاجرة المسماة

<p>تقدم الكلام فيهما لا اثر لجهل المستأجر في الحكم الوضعي مع علم الاجير بالجنابة و الا فتصح و يستحق الاجرة المسماة بل الظاهر صحة الاجارة معه لقد رته شرعا على التسليم من جهة الاباحة الظاهرية و كذا الحكم في المعطوف</p>	<p>وكذا الكلام في الحايض و النفساء او كلاهما كانت الاجارة فاسدة ولو مع الجهل</p>	
<p>فتواه لوجوب التيمم له مناف لما سبق منهم من جواز الدخول لاخذ شئ من المسجد بل يجوز</p>	<p>ويدخل المسجد لاخذ الماء فلا يجوز له مس</p>	<p>مسئلة ٨</p>
<p>بل الظاهر جواز استجارهما فضلا عن استجار احدهما نعم لا يجوز في العبادة المشروطة بالطهارة</p>	<p>لا يجوز له</p>	<p>مسئلة ٩</p>
<p>فصل فيما يكره على الجنب</p>		
<p>مشكل لكون اخبارها غير ثقية السند دليله غير نقىّ سندا هذا وما بعده من المكروهات رواياتها غير نقية السند</p>	<p>مس ما عد خط المصحف او يتم الخضاب</p>	
<p>فصل غسل الجنابة مستحب نفسي</p>		
<p>اي التشريع في ذات الامر لم نجد له دليلا</p>	<p>بقصد التشريع نعم يجب غسل الشعور الدقاق</p>	

الاقوى عدمه بين الجانبين واما بينهما و بين الرأس فمشكل لعدم دليل صالح عليه مر الكلام فيه انفا راجع ما مر انفا فقط بل يكتفى بغسل المحتمل تركه من العضو اللاحق لم اجد دليلا تاما لاعتبار الوحدة العرفية لا وجه لاعتبار التحريك لا دليل على الافضية تقدم عدم اعتبار التحريك الاظهر الكفاية كما مر في الضوء بلا فرق في كفاية بين سبق الوجود و عدمه بل لا يجب غسله مجرد العلم بالتكليف مع تردده بين الاقل و الاكثر لا يقتض الاشتغال فمانحن فيمجرى البرائة الاستصحاب اما غير جار او في حجته اشكال او مثبت مما لا يسعه المقام فالمدر ك قاعدة البرائة مع كون المبادرة دخلية في وقوع الصلوة او بعضها مع الطهارة حدثا و خبثا الا مع استيعاب الماء جميع بدنه كما في تاليه مشكل في الاصل بل الظاهر عدمه هذا كسابقه ما لم يستهلك غيره فيه الصدق غير قاذح بعد النص بجواز الاغتسال منه المرة والتعدد دغير قائلين للفرق لا في الموضوع ولا في الحكم	الاولى الترتيب شرط واقعى على الترتيب تمام الاحتمالات دفعه واحدة عرفية وحرّك بدنه كفى افضل لوحرّك بدنه ولا يكفى غسل واحد يكفى الاطمينان يجب غسله معلوم عملا بالاستصحاب والمسلوس والمبطون لا ارتعاسا عن الترتيب من المستعمل وكذا اذا قام لا يبعد صدق عديده	مسئلة ١ مسئلة ٣ مسئلة ٥ مسئلة ٦ مسئلة ٧ مسئلة ٨ مسئلة ٩ مسئلة ١٠ مسئلة ١١
---	---	---

مسئلة ١٢	يشترط فى صحة وماعد الا باحة	مر التفصيل فيها فى الوضوء و فى كيفية الغسل وماعد الضرر ايضا قراجع
مسئلة ١٥	يكون باطلا	تقدم الكلام فى نظيره فى فصل الوصوات المستحبة
مسئلة ١٦	فغسله باطل	الا فى مثل الاجارة فى الذمة او الا باحة بالضمان
	فى صحته اشكال	الا قوى الصحة
مسئلة ١٨	الا اذا علم	او احرز العموم بحجة
مسئلة ١٩	الا مع العلم	او وجود حجة
مسئلة ٢٠	باطل	بل الاظهر الصحة
مسئلة ٢٢	بطلامعا	فى الصوم الواجب المعين على القول بمفطريته الارتعاس و الا فيبطل الصوم خاصة و هو الأقوى عدم الحرمة هو الظاهر لكنه ضعيف
	صح غسله ايضا حرام بل يمكن ان يقال يشكل فى غير شهر	صح غسله تاب ام لا لعدم الاشكال فيه

فصل فى مستحبات غسل الجنابة

مسئلة ١	و هى امور يكره استعانة	لم اجد لأكثرها دليلا فاللزام الاتيان برجاء المطلق ^{بية} كما مر فى الوضوء
مسئلة ٣	يجب الاحتياط	الا اذا كانت الحالة السابقة الحدث الاصغر فيكتفى بالوضوء والظاهر زيادة لفظ (عدم) فى المتن
مسئلة ٣	يجب الاحتياط	اذا لم يكن محدثا بالاصغر والا فلا يظهر كفاية الاقتصار على الوضوء
	لا شئ عليه	مع كون الحالة السابقة الطهارة و الا توضحا

بل الاولى	ضم الوضوء ايضا	مسئلة ٤
اي منها فتجمع بين الطهارتين الا اذا كانت محدثة بالاصغر فالوضوء فقط	او منى	مسئلة ٦
بل كل ما يعلم به عدم بقاء اجزاء المنى السابق فى المجرى	تقوم الخرطات	مسئلة ٧
وجوبه ممنوع	نعم يجب عليه الوضوء	مسئلة ٨
بل الاولى	لكن الأحوط	
وجوب الوضوء ممنوع مالم ينتقض الغسل الاول	و الوضوء بعده	
سيجئ مختار نافيه	ويجب الوضوء بعده	مسئلة ٩
عدم الوجوب هو الأظهر	واحدة على الأحوط	
فانتظر لمختار نافيه	سواء اتمه	
بل هو بعيد	لا يبعد البطلان	مسئلة ١٠
بل يبطل جزما	كذلك	مسئلة ١٠
لا يبعد عدم وجوب الرجوع فيه	او فى شرطه	مسئلة ١١
لا وجه له	وان كان الاحوط	
اذا لم يحصل الفراغ فى بنائه	فى غسل الأيسراتى به	
	وان كان يحتمل عدم	
هذا الاحتمال ضعيف	الاعتناء	
لم اجد له وجهها مضافا الى عدم صحته فى نفسه	عليه الاستيناف	مسئلة ١٢
فى القرض بل الحق ما استدركه بنعم		
اذا لم يصدر منه الحدث الصغر بعد الصلوة والآ	ولكن يجب عليه الغسل	مسئلة ١٤
وجب عليه الغسل و الوضوء معا		
هدا من مصاديق نية البعض فلا يناسب ذكره فى	او بعضها	مسئلة ١٥
هذا القسم		

وكذا النوى القربة	أي القربة المطلقة
ولا حاجة الى الوضوء	لا حاجة اليه في جميع الصور حتى لنوى بعض المستحبات ولم يكن فيها جنابة كما سيجيئ في مبحث الحيض
وان كان الاحوط	لم اجد له وجيها صالحا
ففيه اشكال	لا اشكال فيه ولا وجه لاستحباب الاحتياط فضلا عن وجوبه
بل لا يبعد	وهو الحق
مسئلة ١٦	
عنه اشكال	لا اشكال اذا لم ينو عدم تحقق الآخر على نحو وحدة المطلوب
مسئلة ١٧	
عن اشكال	والاظهر هي الصحة والكفاية

فصل في الحيض

في القرشية	مشكل بل ممنوع
بن كنانة	بل الى فهر بن مالك
مسئلة ٣	والا قوى كونه حيضا مع اجتماع الشرايط والصفات
الاحوط الجمع	الظاهر عدم جريان احكام الحيض ما لم يخرج
اشكال	على تفصيل يأتي في ضمن صور المسئلة
مسئلة ٤	
يرجع الى الصفات	بل الاظهر مراعاة الاحتياط فيه وفي لاحقه
السابقة من طهر او	الا اذا علمت الحالة السابقة فتعمل عليها
حيض	مع كون الحائض عدوها ومع الجهل بها تحتاط
فلا يترك الاحتياط	و هو الاظهر
بعدم الحيضية	وكذا اعتبروا استمرار الدم و هو الاقوى
اعتبروا التوالى	
مسئلة ٥	
٦	

اي المتعارف خارجا ولو في بعض النساء	الاستمرار العرفي	
بل هو الأقوى	وما ذكره محل اشكال	مسئلة ٧
بل هو قريب	لا يبعد تحقق	مسئلة ١١
بل الثاني	الأظهر الاول	مسئلة ١٣
بل هي كالمبتدئة	او تأخره	مسئلة ١٥
وكذا ذات العادة الوقتية اذا رآته قريبا كثير	والناسية	
مع رؤيته في العادة السابقة		
بل الفاقد في غير ايام العادة ما يقرب منها	فتحتاط بالجمع	
محكوم بالاستحاضة مطلقا قبل الثلاثة وفيها و		
فيما بعدها وفي ما علمت انه يستمر لى ثلاثة		
ايام		
مع التقدم على العادة بيسير او مع اصفات	تجعله حيضا	مسئلة ١٦
متقدما او متأخرا بيسير او بكثير		
مع صدق تعجيل الوقت عرفا مطلقا و الا اذا	قبل العادة	مسئلة ١٧
كان الدم بصفات الحيض		
اذا كان ما بعدها بصفات الحيض فيه وفيما بعد	و بعدها	
مع كونهما بصفات الحيض مطلقا وفي العادة	الطرفان حيضا	مسئلة ١٨
او متقدما عليها بيسير		
بل النقاء محكوم بالحيض	تحتاط بالجمع	
بل الطاهرة والكلمة من سهو القلم او الناسخ	واعمال المستحاضة	
اذالم يكن زايدا على ايام العادة واذ جعلت	ماكان منهما واجدا	مسئلة ١٨
الحيض بمقدارها		
بل الاقوى و مع كونها ذات عدد يدرك بعض	فالا حوط	
الدم الثاني مع النقاء المتخلل منها للعدد		

<p>من العادة حيضا</p> <p>و تحاط في النقاء</p> <p>الطرف الاول</p> <p>وما بعد الطرف الثاني</p> <p>استحاضة</p> <p>تحاط في جميع</p>	
<p>ازيد من الوقت</p> <p>و الوقت</p>	<p>مسئلة ٢٠</p> <p>مسئلة ٢١</p>
<p>و تحاط</p> <p>و تحاط</p> <p>احداهما حيضا</p>	<p>مسئلة ٢٢</p>
<p>عليها الاستبراء</p> <p>ولو بصفرة</p> <p>استحبابا</p>	<p>مسئلة ٢٣</p>
<p>جعلته حيضا على الاظهر</p> <p>بل تمامها في الطرف والاوّل تتم البعض من النقاء و</p> <p>الطرف الآخر ان لم يزد المجموع على العادة و</p> <p>الاّ فتتمام ما في الطرف الاوّل فقط</p> <p>تقدم كونه يحكم الحيض</p> <p>بل هو من الحيض مع صدق التعجيل عرفا</p> <p>ان تجاوز عن ايام العادة والاّ فهو ايضا حيض</p> <p>لا يبعد جعل الواقع في العادة من الطرف</p> <p>الاول مع متممه من الدم السابق حيضا مع</p> <p>المقدار الواقع في العادة من الطرف الثاني ان</p> <p>لم يزد المجموع منهما و من النقاء على العادة</p> <p>والاّ فخصوص الدم الاول</p> <p>فرض الريادة فيه غير ظاهر</p> <p>موافقتهما للوقت لا يمكن الاّ في بعض الصور على</p> <p>القول بالعادة المركبة مضافا الى كونه خلاف</p> <p>الفرض</p> <p>حيضا</p> <p>بل الاظهر عدم كون الثانية ما في غير وقت العادة</p> <p>والاظهر عدم كون الفاقدة للصفات حيضا</p> <p>الاظهر عدم الحكم بحيضية شئ من الدمين الاّ</p> <p>مع العلم اجمالا بحيضية احد هما فتحات في كل</p> <p>ارشاد يا غير مانع من الاحتياط</p> <p>اذا كانت عدتها عشرة</p> <p>بل وجوبا</p>	

ان ظهر الحال به و الاّ فيومين و ان لم يعلم الحال بيومين فثلاثة و هكذا الى العشرة ضعيف نعم مع حصول الاطمينان بالعود لزمها ترتيب آثار الحيض في ايام النقاء بل محكوم بالحيض كما تقدم بل تصحّ اذا كانت بعنوان الاحتياط بل الاحوط الجمع بين احكام الحائض و الطاهر بل الاحوط	بيوم على اشكال يجب الاحتياط و ان تبين فالاحوط و الاولى	مسئلة ٢٥ مسئلة ٢٦ مسئلة ٢٧
---	---	----------------------------------

فصل في حكم تجاوز الدم

والاقوى ترجيح العادة على التمييز مطلقا فيه تأمل بل منع او عشرة على الاولى بل الاظهر	فلايبعد كالمعدوم او سبعة تختار السبع الاحوط	مسئلة ١ مسئلة ١ مسئلة ٣
لم نعرف ما يكون مرجحا و المفروض عدم العادة و التمييز بالنسبة الى قضاء الصوم فقط مع فقد التمييز بل الاقوى بل الظاهر فيه و فيما بعده عدمه اجراء حكم فقد التمييز في الفرض هو الاقوى بل هو بحكم الحيض كما مرّ و الاقوى انها فاقدة التمييز بل يعتبر كما يعتبر ايضا فقدان الجميع والاّ فهي	مرجح لغير و النقيصة الى الارقاب على الاحوط و تزيد تجعل الحيض و تحتاط في جميع العشرة ولا يعتبر اجتماع	مسئلة ٥ مسئلة ٦ مسئلة ٧ مسئلة ٩ مسئلة ١١ مسئلة ١٢

مسئلة ١٥	مراعاة حقه	فاقدة التمييز تكليفا لا وضعا و كذا فى لاحقه
فصل فى احكام الحائض		
الثانية	يحرم	قد تقدم الاشكال فى الجنب و هنا اشكل واشكل منه لواحقه ولا يبعد الجواز فى الجميع نعم يحرم مس كتابة القران على الجنب و الحائض
الثالث	سورها على الاحتياط	لا بأس بترك هذا الاحتياط
الرابع	اللبث	بل ما سوى المرور و الاجتياز
الخامس	استلزم الدخول	بل مطلقا
السادس	كسائر المساجد	بل كالمسجد ين على الاحوط
مسئلة ٢	تتيمم و تخرج او سمعت لكن يكره اجتياز المشاهد وطيها	على الاحوط الاولى فى الحائض بعد انقطاع الدم بل الظاهر عدم الوجوب بالسماع بناء على قاعدة التسامح بل لا يجوز على الاحوط
السابع	محل اشكال من غير الدبر وجوب الكفارة	ضعيف بل الاقوى عدمه فى الدبر ايضا و الاقوى الاستحباب و بذلك يظهر الحال فى جملة من الفروع الآتية
الثامن	فكفارته ثلاثة امداد الحاقها بالزوجة و الاحوط الجمع بالحكم ايضا	الاتيان به برجاء المطلوبة لا بأس به بل الحاق الاولتين بالزوجة والاخيرتين بالامة بل الاولى عن قصور

مسئلة ٧	لكنه احوط	لا بأس بتركه
مسئلة ١١	على الاحوط	بل لا يخلو عن قوة
مسئلة ١٤	بدلاعنها مادام	فيه تأمل بل منع
مسئلة ١٧	قيمة الدينار	فيه نظر
مسئلة ١٨	لثلاثة مساكين	برجاء المطلوبة
مسئلة ١٩	على ستة	لم يعلم وجهه وكذا ما بعده لورود النص في الامة
مسئلة ٢٣	على الاحوط	بل الاقوى
مسئلة ٢٥	بطل ايضا	مشكل بل لا يبعد الصحة
مسئلة ٢٦	يجب معه الوضوء قبله	بل لا يجب معه مطلقا
مسئلة ٢٨	قبله او	قد مر عدم وجوبه
الحاد عشرة	بل يجب لما	بل يجب
مسئلة ٣٢	ولا يجب غسل	بل الاقوى عدم الوجوب الا في الطواف وغير
مسئلة ٤١	على الاحوط بل الاقوى	الموقت من الآيات
مسئلة ٤٢	الا اذا كان وظيفتها	اذا كان طرؤ الحيض بعد دخول الوقت
	ان تتنظف و تبدل	لم اجد لاستحباب الامور الثلاثة دليلا
	القطنه و الخرقة	لم اجد لخصوص المصلى دليلا
	وتقعد في مصلاها	
	و حملة و لمس	
	ها مشهوما بين سطور	دليله غير ظاهر
فصل في الاستحاضه		
فصل	للوؤء و	على تفصيل يأتى
	بل الاحوط	و الاظهر عدمه

ولا بنفاسيته	بحيضيته	
وجبه غير ظاهر	و تبديل	مسئلة ١
وجوب الوضوء ممنوع	مضافا الى ما ذكر	والثالثة
الا في الكبرى	منها وضوء	
بل تحتاط بها تتيقن معه صحة العبارة	بالقدر المتيقن	مسئلة ٤
ممنوع	فتأخذ بها	
بل قبل اداء الوظيفة	قبل الوقت	
في غير الكثيرة	تجديد	مسئلة ٥
في غير القليلة	تبديل	
بل ولو منفصلا	متصلا	
بل المعاقبة	المبادرة	مسئلة ٨
لا بأس بتركه و ترك ما بعده	بل الاحوط	مسئلة ٩
بل الاقوى	فالا حوط	مسئلة ١٠
مع عدم فوات المعاقبة	يجوز لها	مسئلة ١١
في اشتراط في المتوسطة تأمل لا يبعد العدم فيها	في صحة صوم	مسئلة ١٢
بل على الاقوى	ايضا على الاحوط	
بل تصح مع التقديم الا مع انكشاف الفترة الواسعة	التأخير مع	مسئلة ١٣
فتعيد		
على الاحوط	اعادت	مسئلة ١٤
بل وجوبه وكذا وجوب الاعادة لا يختو عن وجه	لا يجب عليها	
حكمها حكم فاقد الطهورين	ايضا استمرت على	مسئلة ١٥
الذى لا ينبغي تركه	على الاحوط	مسئلة ١٧
لا بأس بتركه كسابقه	على الاحوط و لا	مسئلة ١٨
بل الاقوى عدم وجوب تكرار الغسل	والغسل على الاحوط	

مسئلة ٢٠	وان اتفقت فى وقتها ولا يحتاج الى تجديد الغسل حينئذ	
فصل فى النفاس		
	فهو حيض	مع العلم بكونه حيضا
مسئلة ٢	تحتاط بالجمع	بل الاظهر الحاقه بالطرفين
مسئلة ٣	على الاقوى	بل الاقوى الأخذ بمقدار عاداتها الا اذا زاد على
		العشرة فيقتصر عليها
	فلا نفاس لها	بل نفاسها ثلاثة
مسئلة ٥	تحتاط بالجمع	بل تعمل عمل النفسا
مسئلة ٨	ما مرفى الحيض	على تفصيل مرفى
مسئلة ٩	الاستظهار	بل يجب الى ظهور الحال
مسئلة ١٠	وقراءة ايات	حرمة هذا و دخول المساجد و المكث فيها على
	السجدة	النفساء لا يخلو عن اشكال
	قراءة القران	لم اقف على دليل الكراهة
مسئلة ١١	لا يغنى عنه الوضوء	بل يغنى عنه وكذا سائر الاغسال غير الاستحاضة
		المتوسطة
غسل مس الميت		
مسئلة ١	و الممسوس	بل يعتبر فيه كونه ممّا تحله الحياة على الاقوى
مسئلة ١	نعم المس بالشعر	مع عدم صدق مس الميت عرفا
مسئلة ٢	يوجب الغسل	مشكل لو لم يكن ممنوعا
	اشكال	بل الاظهر عدم الوجوب فيه و فى السن المنفصل
		من الميت بل فى مس القطعة المبانة
مسئلة ٣	كان شهيدا	بل الظاهر حينئذ الوجوب

مسئلة ٣	علم المس و شك مسر العظام المجردة	مع الشك فى اصل الغسل لا اشكال فيه لعدم الوجوب فى مس العظم المجرد بل وغير المجرد ايضا كما سبق آنفا
مسئلة ٤	معاوجب عليها الغسل اشكال	بناء على الوجوب فى القطعة المبانة والاظهر العدم و مرجعه الى الصورة الثانية من صور المسئلة السابقة
مسئلة ٥	المبانة من الحى	بناء على الوجوب بمسها
مسئلة ٦	قبل بردها او بعده	والاظهر عدم الوجوب فيهما معا
مسئلة ٨	اشكال	والظاهر الوجوب فيه و فى عكسه بعد برده فى الصورة الاولى و بردها فى الثانية
مسئلة ١٢	بعد البلوغ فى الثانى مشملا على العظم	او قبل البلوغ و بعد التمييز مر ما فيه
مسئلة ١٤	ينقض الوضوء	والاظهر عدم انتقاضه به
مسئلة ١٥	الى الوضوء	قد مر عدم الافتقار اليه آنفا
مسئلة ١٦	مشروط بالطهارة	على الاحوط الاولى وكذا فيما عطف عليه

فصل فى احكام الاموات

مسئلة ٣	الواجبات التوبة فيتها العزم على تردد فوت عليه ماله	ارشاديا بل حقيقتها الندم كما مر الا اذا قصد باقراره الوصية ولم يكن المقربه اكثر من الثلث
مسئلة ٤	مشكل وكذا اذا خصوصا اذا كانت	لا اشكال فيه ان لم يعد تفويتا الخصوصية غير ظاهرة

فصل فى آداب المريض

فصل	و هى امور	استحباب بعضها مبنى على قاعدة التسامح وهى غير ثابتة فاللازم الاتيان بها برجاء المطلوبة
فصل	فيما يتعلق بالمحتضر	
	لا يخلو عن قوّة	فيه و فيما بعده تأمل و اشكال
	فالممكن منها	لا وجه له ظاهر و كذا حال ما بعده لعدم تمامية قاعدة الميسور
	ان يكون مسلما	بل مؤمنا
	باذن وليّه	لا يعتبر فيه اذن احد بعد اذن المالك الحقيقى
	والاحوط مراعاة	لا بأس بترك هذا الاحتياط سيما بعد مضى زمان ما بعد الموت
	الى المغرب	فيما كانت القبلة الى الجنوب
الثالث	تلقينه	برجاء المطلوبة خصوصا فى غير الاول
الخامس	قراءة سورة	برجاء المطلوبة الى آخر الفصل

فصل فى المستحبات بعد الموت

و هى امور	اللازم الاتيان بها برجاء المطلوبة لما سبق فى فصل آداب المريض
-----------	--

فصل فى المكروهات

و هى امور	الكلام فيها كما مرّ آنفا الا الاول و الثانى فان الاحوط فيهما الترك
و يكره تمنى الموت	فيه تأمل

فصل الاعمال الواجبة

نعم يجب على	على الاحوط	
اجباره له ان يجبره	بل يسقط حقّه بامتناعه فليس المورد من موارد	
	اجبار الحاكم	
والاحوط	بل الاولى و التوقف فيه مع الفتوى بالاستيذان	
	من الحاكم كما ترى	
مسئلة ٥	على الاحوط	الاقوى الكفاية
	لا يبعد كفايتها	بل الكفاية اقرب لصحة عبادة المميز كما مرّ آنفا
		ثم الحاكم عدم ثبوت الولاية له و لعدم المؤمنين
		هو الاظهر

فصل في مراتب الاولياء

مسئلة ٢	طبقة الذكور	لم اجد له وجهها ظاهرا
	والاولاد	فيه تأمل
	على الاخوة	لا يخلو عن اشكال
مسئلة ٤	فالام اولى	لم اجد له دليلا صالحا مع منافاته لما سبق منه
		من تقدم الذكور على الاناث في كل طبقة
مسئلة ٥	فالاحوط	بل الاقوى سقوط الولاية ولا بأس بالاحتياط في
		الاخير بالاستيذان عن الحاكم
مسئلة ٦	من اذن الجميع	على الاحوط و احتمال تقديم الاسن ضعيف
مسئلة ٧	صحتها	والاظهر عدم الصحة
	ولا يجب قبول	وجهه غير ظاهر بناء على صحة الوصية
مسئلة ١٠	جواز الاكتفاء	اذا حصل الاطمينان بصدقه

مسئلة ١١	اذا حصل منه	لا يمكن قصد القرية مع الاكراه
مسئلة ١٢	ثم الأب	تقدم التأمل في تقدمه على الاولاد
	ثم الأم	تقدم عدم الدليل عليه
	ثم الذكور	تقدم ما فيه
مسئلة ١٢	ثم الجدة	تقدم الاشكال في تقدم الجد على الأخ فضلا
		عن الجدة و مثله تقدم الأخ على الأخت
	ثم الحاكم ثم	تقدم عدم ثبوت الولاية لهما

فصل في تغسيل الميت

او غيره	في مورد التقية فقط بطريق مذهبهم لا غير
المسلمين بحكمهم	في غير المميز و اما فيه ما دام لم يظهر الكفر
الكفار بحكمهم	اذا لم يسلم المميز و الا فهو مسلم حقيقة
من المسلم بحكمه	مشكل نعم لو اسلم و هو مميز فهو مسلم
ومن الكافر بحكمه	في غير المميز و اما فيه فيفصل بين اسلامه و عدمه
تابع الاسره	مشكل الا اذا كان مميزا او اظهر الاسلام
لقيط دار الكفر	فيه نظر الا المميز المقر بالاسلام
اربعة اشهر	بل المدار على استواء الخلقة
يلف	لم اجد لوجوبه دليلا
يجب في	
نية واحدة	وقد مر انها الداعي لا الاخطار فلا اثر للنزاع
	في كفاية نية واحدة و عدمها و لا مجال لفرض
	التجديد فيها
فصل	
يجب المماثلة	
ستة من ثلاث	في التحديد بالثلاث و القسمي و جواز تغسيل
فصل	
الثالث	

الاجنبى للصبيّة مطلقا اشكال بل منع	وكونه من وراء الثياب	الثالث
الظاهر عدم اعتباره	تغسيل امته	الرابع
مشكل لو لم يكن ممنوعا	ففيه اشكال	
بل الظاهر عدم الجواز	مولاها فكذلك	مسئلة ١
قد مرّ عدم جواز تغسيلها مولاها	فالا حوط	
بل الظاهر ذلك حتى مع وجود محرم لها	الى القرعه	
بل هو بعيد	اذا كان ميت	مسئلة ٢
حكمه حكم الخنثى المشكل	و الامر ينوى	مسئلة ٣
بل المأمور	لا يبعد كفايته	مسئلة ٥
بل الكفاية اقرب كما مرّ	ان يكون عارفا	
بل تغسيله غسلا صحيحا ولو بتعليم غيره تدريجا		

فصل قد عرفت

بل يكفى الرجحان	واجبا عليهم	
و بعد اخراجه من المعركة	بعد انقضاء الحرب	
او غيره	او العام	
بل الثلاث و فى المقتص يكشف موضع القصاص	وصلتين	
بل المأمور	من الامر	
بعيد بل ممنوع	فلا يبعد جواز	مسئلة ٦
بل يجب لحرمة السرف و تضييع المال	تجوز نزعها	
بل اذا كانت من غير الثياب	اذا كان من الجلد	مسئلة ٦
ضعيف	عن اشكال	
بل الاقوى	و الا حوط عدم	
بل الظاهر الاجراء اذا كان فيه اثر القتل من	لا يبعد اجراء	مسئلة ٨

<p>حيث سقوط الغسل و الجمع بين التكفين بعد جعل ثيابه عليه بعد الغسل اذا لم يكن عليه اثر القتل</p>		
<p>اذا لم يكن فى بلاد الاسلام و لم يكن عليه اماره الاسلام بل العمل بالرواية متين</p>	<p>لا يجب شئ من</p>	<p>مسئلة ١٠</p>
<p>ليس له دليل ظاهر</p>	<p>تلف فى خرقة</p>	<p>مسئلة ١٢</p>
<p>لم اجد له دليلا صالحا و مثله العظم المجرد</p>	<p>تغسل</p>	
<p>اذا كان النصف الذى فيه قلب</p>	<p>مشملة على الصدر</p>	
<p>بل و معه اللسان</p>	<p>الصدر وحده</p>	
<p>و لم اجد له دليلا صالحا</p>	<p>وكذا بعض الصدر</p>	
<p>و هو كسابقه بل اضعف</p>	<p>بل وكذا العظم الصدر</p>	
<p>مع بقاء مواضع الحنوط او بعضها</p>	<p>حنوطها</p>	
<p>راجع المسئلة الثانية فى الفصل السابق</p>	<p>الاحوط ان</p>	<p>مسئلة ١٤</p>

فصل فى كيفية غسل الميت

<p>فراجع</p>	<p>ازالة النجاسة</p>	<p>مسئلة ١</p>
<p>قد مر الكلام فيه فى مبحث الوضوء و غسل الجنابة</p>	<p>والاولى ان</p>	<p>مسئلة ٣</p>
<p>بل الاحوط</p>	<p>بالماء القراح بدله</p>	<p>مسئلة ٥</p>
<p>مقتضى صناعة الاستنباط فيه و فيما بعده هو</p>		
<p>الانتقال الى التيمم لسقوط الأمر بالمركب او</p>		
<p>المشروط بتعدّد جزئه او شرطه بناء على كون</p>		
<p>الاغسال الثلاثة عملا واحدا والغسل بالماء القراح</p>		
<p>فقط بناء على تعددها و مراعاة الاحتياط بالجمع</p>		
<p>بين التيمم و التغسيل بالماء القراح بدل المتعذر</p>		
<p>اولى و احوط و البسط لا يسعه المجال</p>		

مستلة ٦	ثلاث تيممات	الاظهر كفاية الواحد بل فى ايها شاء
مستلة ٧	فى التيمم الثالث فى الغسل الاول	مع كون الاغسال الثلاثة عملا واحدا كما هو الظاهر ينتقل الفرض الى التيمم فيسقط ما فى المتن الى آخره و بنا على تعدد هافيفع التراحم فيتخير لعدم احراز اهمية احدها الا على القول بمرجحية السبق فى الوجود فيصرف فى الغسل الاول على القول بمرجحية السبق فى الوجود بل واحدا كما مرّ بل بعد السعى فيه و اما العمرة فلا استثناء تجب الاعادة على الاحوط فيها اصلا يا تى الكلام فيه فى مبحث التيمم لا يترك فى المغسل بالقراح
الثانى	مع الكافور	
مستلة ٨	ثلاثة تيممات	
مستلة ٩	طواف الحجّ	
مستلة ١٠	تجب الاعادة على	
مستلة ١١	والاقوى كفاية	
مستلة ١٢	احوط	

فصل فى شرايط الغسل

الرابع	ازالة	على ما مرّ فى مستلة ٩ افعال الوضوء فراجع و ليس هذا و ما بعده من الشرايط مرّ فى الوضوء تفصيله بل الافضل الاول ان لم يوجب هتك حرمة او وقوعا فى حرج وكذا فيما بعده
الخامس	اباحة	
مستلة ١	كما قيل	
مستلة ٥	جاز بل وجب	
مستلة ٦	او مع الكفن الغصبى الاجرة حرام	اذا لم يرض صاحبه بالقيمة و البدل لا وجه للحرمة على الصحة او السكيفيات غير الواجبة لا بأس بترك هذا الاحتياط
مستلة ٧	المقدمات فلا حوط خلط	

فصل في آداب غسل الميت

بل مستورا كما تقدم
عدم استحبابه هو الاظهر

ان يكون
ان

السادس
الرابع عشر

فصل في مكروهات الغسل

بل بعد السعى فيه و بعد التقصير في العمرة

مسئلة ٣

فصل في تكفين الميت

بل المدار على الصدق العرفي فيه و في القميص
لم يثبت

الى الركبة
الى القدم

الاظهر كفاية الخياطة في الطول و العرض

و الاحوط

لا بأس بترك هذا الاحتياط

والاحوط ان لا

على الاحوط فيه و فيما بعده

يكتفى بالمقدور

الاقوى كفاية الستر بالمجموع

الاحوط في كل

مسئلة ٢

لا وجه له

وان كان الاحوط

بل الاقوى

على الاحوط

مسئلة ٤

فيه تأمل و كذا في لاحقيه

ولا بالحرير

لا بأس بترك هذا الاحتياط

والاحوط ان لا

بل يجب

فيجوز بالجميع

المرجحات المذكورة في الصور الدوران غير تام

اذا دار

مسئلة ٥

فلا يبعد التخير فيها

وجوب بذله استقراضا اذا لم يكن حرجا هنا و عند

زايدا عن

مسئلة ٩

فقد الشرط الثالث و الرابع غير بعيد

بالوصية	مسئلة ١٥
وجوب بذله على الزوج اذا لم يعمل بالوصية غير بعيد	مسئلة ١٨
تقدم الكلام فيه	مسئلة ٢٠
كفنها دون سائر المتون	مسئلة ٢١
مشكل	مسئلة ٢٢
بل الاقوى تقديم الكفن حتى فى الاخير	
استحبابا	

فصل فى بقية المستحبات

من غير ان يقصد الورود وكذا فى الامور المذكورة فى هذا الفصل وفى الفصل السابق لعدم قيام دليل على استحباب كل ما ذكر فيهما

فصل فى مكروهات

ولا بأس به	بناء على قاعدة التسامح على القول بها
فصل فى الحنوط	
والاحوط ان	لا بأس بتركه
وكفيه	اى ظاهرهما
بل كل موضع	لم اجده هذه الكلية دليلا مع تعارض النصوص
	فى المسامح
والاولى ان	بل الاقوى
فلايجزى	على الاحوط فيه وفيما بعده
اتيانه بالطواف	بل بالسعى اذا كان حاجا وقد مر عدم الاستثناء
مسئلة ١	اصلا فى المحترم

عدة الوفاة	فى العدة	
بل سبع مثاقيل بلا زيادة	و حمصتين	مسئلة ٣
بناء على العمل بالخبر المرسل	يكره ادخال	مسئلة ٥
لم اجد له دليلا صالحا	على صدره	مسئلة ٦
هو كسابقه	باليد	مسئلة ٧
استحبابه ممنوع فضلا عن وجوبه	بيده فى	مسئلة ١١

فصل فى الجريدتين

تقديم الرمان على الخلاف غير بعيد	او الرمان	مسئلة ١
و دونه بمقدار عظم الذراع و دونه بمقدار شبر	ذراع	مسئلة ٣
بناء على قاعدة التسامح		

فصل فى التشييع

الاولى الاتيان بها برجاء المطلوبية كالمكروهات	يستحب لا ولياء
الآتية لعدم ثبوت اكثرها الا بقاعدة التسامح	
و هى غير ثابتة عندى	

فصل فى صلوة على الميت

فى مورد التقية بالنسبة الى غير الامامى كما تقدم	على كل مسلم	
فى الغسل		
على الاحوط فى المستثنى	ست سنين	
استحبابه غير معلوم	على من كان	
مر الكلام فيه فى الغسل	الذى مر	مسئلة ١
الاظهر الاجزاء	اشكال	مسئلة ٢

مسئلة ٥	منهم الوجوب	مالم يعلم او يطمئن بفراغ غيره قبله
مسئلة ٦	قدم سابقا	مرالكلام فيه فى المسئلة الثانية عشرة فى فصل تغسيل الميت فراجع
مسئلة ١٠	فالظاهر وجوب	تقدم الكلام فيه فى المسئلة السابعة من فصل مراتب الاولياء
مسئلة ١٨	والاحوط له	بل الاقوى
مسئلة ١٩	يجوز فى صلوة	مشكل بل ممنوع
مسئلة ٢٠	لانّه لا يبعد	بعيد
	خلف الجنازة	مشكل و بناء على مشروعية لافرق بين انتفاء الشرائط وبين استجماعها

فصل فى كيفية صلوة الميت

بالشهادتين بعد مراعاة هذا الترتيب افضل و احوط

فصل فى شرايط صلوة الميت

الخامس	ان لا	فيه تأمل
السابع	ان لا	فيه تأمل
الرابع عشر	بل الاحوط	لا وجه لهذا الاحتياط
السابع عشر	اذن الولي	قد مرّ حكم مالواوصى الميت الى شخص بالصلوة عليه
مسئلة ٣	صلّى الى اربع جهات	سيجيئ الكلام فيه فى مبحث القبلة
مسئلة ٣	فيتخير	و يحتاط بالصلوة الى القبلة ان انكشف بعد الدفن و الا فالى سائر الجهات
مسئلة ٥	دون الآخر	على الاحوط
مسئلة ٨	فالاحوط	بل الاولى

مسئلة ١٢	فالظاهر وجوب	مشكل سيما اذا لم يكن القادر موجودا من الاول لكن وجد بعد الفراغ
مسئلة ١٤	لا يجب على من	الفرق بينه وبين القطع الوجداني ببطلائها بلا فارق
مسئلة ١٥	الشرائط بقدر الامكان	لا بأس بالعمل بالكيفية المفصلة في بعض الاخبار
مسئلة ١٧	عليه مقلوبا	لا وجه للاعادة حينئذ وفي موثق عمار ولا يصلى عليه وهو مدفون
مسئلة ١٨	فالا حوط اعادة	الاولى
مسئلة ٢٠	على قبره ايضا	رجاء ولم اجد دليلا على التحديد بما في المتن
	في وقت فضيلة	استحباب تقديمها حينئذ على الفريضة وعلى القضا لا يخلو من اشكال بعيد
	ولكن لا يبعد	وتقضى الفريضة
	لا يترك القضا ايضا	في صورة الفساد الكلى على الميت فيه تأمل
مسئلة ٢١	لا يجوز على الاحوط	بل الجواز غير بعيد حينئذ مع التزاحم بينهما

فصل في آداب الصلوة على الميت

و هي امور	فاللازم اتيانها برجاء المطلوبية لعدم قيام دليل صالح لبعضها
الثامن	عدا مسجد الحرام
	لم اجد دليلا على استثنائه

فصل في الدفن

لا بأس بهما	بل يجب احدهما	
مسئلة ١٢	كما لا يجوز	لحرمة النيش
مسئلة ١٥	جنبها الايسر	لا دليل على تعيينه الا اذا احتمل دخله في حيوته

فصل فى المستحبات

و هى امور

فاللازم اتيانها برجاء المشروعية لا بتناء بعضها
على قاعدة التسامح التى لم تثبت وكذا فى المكروهات

فصل فى المكروهات الدفن

او محرما آخر

لم يتضمن الكذب

مسئلة ٢

لا يجوز اللطم

مسئلة ٣

يحرم بنش

مسئلة ٦

بنشه اشكال

من النيش المحرم

لا يجوز نبشه لا خذه

مسئلة ٧

جواز نبشه اشكال

فى جواز النيش مالو

لكن الاولى

وان كان الاحوط

لا يصدق عليه النيش

بغير اذن الولي

لا يخلو عن اشكال

وكذا اذا دفن مال للغير

مسئلة ١٠

فانه يجوز له الرجوع

مسئلة ١١

والاحوط

مسئلة ١٣

لو لم يكن قويا

فصل فى الاغسال المندوبة

مسئلة ١	والاحوط فيما بعد الزوال لا يترك	
مسئلة ٢	بل ليلة الجمعة	برجاء المطلوبية
	يستحب اعادته	قبل الزوال
مسئلة ٤	بل الاحوط مطلقا	فيه نظر
مسئلة ٦	جواز تقديمه ايضا	مشكل الا اذا اتى برجاء المطلوبية
مسئلة ٩	بكونه قضاء	قد مرّ انه يتأتى به بالقربة المطلقة
مسئلة ١٠	والاحوط قضائه	لا بأس بتركه و ترك لاحقه
مسئلة ١١	خصوصا اذا قصد	لا اشكال فى الصحة حينئذ
مسئلة ١٤	يصحّ التيمم	برجاء المطلوبية
	فالا حوط	بل الظاهر
الثانى	فى اليوم الاول منه	برجاء المطلوبية لا بأس به
مسئلة ١٥	فى الماء الجارى	هو مستحب بنفسه بلاد خل لفى استحباب الغسل

الثالث غسل يوم العيدين

السادس	و يحتمل الى الغروب	بل هو الاقوى
	غسل ايام من رجب	دليل الغسل فى هذه الايام غير تام نعم لا بأس به رجاء
	ليلة المبعث ايضا	و هو كسابقه
السابع	غسل يوم الغدير	هو كسابقه
الثامن	يوم المباهلة	فيه تأمل
التاسع	يوم النصف من شعبان	و الموجود فى رواية ليلة النصف و فى خبر سالم من تطهر النصف من شعبان و مع ذلك كله فى

العاشر	الى قوله على ما قيل	استحباب الغسل فيه تأمل
مسئلة ٢٠	ربما قيل	ليس دليل تام للاستحباب من العاشر الى الآخر و هو الظاهر
فصل في الاغسال المكائية		
	ولا يبعد	فيه نظر
فصل في الاغسال الفعلية		
الثامن	فيه تأمل	
الثاني عشر	لأخذ تربة	برجاء المطلوبية
الثالث عشر	لأرادة	برجاء المطلوبية لأرادة السفر
الخامس عشر	بل من الصغيرة على وجه	فيه نظر
السادس عشر	برجاء المطلوبية وكذا لاحقه	
الثامن عشر	لدفع	لم اجده بما عنونه الماتن
العشرون	برجاء المطلوبية وكذا لو احقه الى آخر العدد	
الثاني	لقتل الوزغ	فيه تأمل وفي الرابع منع
الخامس	والا قوى عدم الوجوب	فيه نظر
السادس	غسل المرأة	برجاء المطلوبية وكذا في لاحقيه
مسئلة ٣	لكي الظاهر ما ذكرنا	بل الظاهر عدم الانتقاض
مسئلة ٤	لا تكفى عن الوضوء	بل كفاية ما ثبت استحبابه
مسئلة ٥	بل لا يبعد	بعيد
مسئلة ٦	بمثلها مشكل	لا اشكال فيه

فصل فى التيمم

بل سقوط وجوب الطهارة المائية	و يسوغه العجز	
و الاظهر فيها وجوب الطلب	فى هذه الصورة	
مع عدم افادة قوله الاطمينان	اشكال	مسئلة ١
مع عدم صدق عدم الوجدان عرفا	فى الازيد	مسئلة ٢
بل و ان لم يكن بنحو النية اذا كان موثوقا به	الاستنابة	مسئلة ٣
الاظهر عدم وجوب الاعادة الا مع احتمال تجدد وجوده احتمالا معتدابه	اشكال	مسئلة ٥
ان لم يحتمل حدوث ماء جديد احتمالا معتدابه	من الصلوة	مسئلة ٦
مع احتمال تجدد ماء احتمالا معتدابه	و الا فالا حوط	
مع كونه غير واجد للماء على تقدير الطلب	صحّة صلوته	مسئلة ١٢
لا بأس بترك هذا الاحتياط	بل الاحوط	مسئلة ١٣
على الاحوط الاولى	فى احدهما بطل	مسئلة ١٨
الا اذا حصل قصد القرية وكذا فيما بعده	لم يصحّ و ان	مسئلة ١٩
ممنوع بل يقتصر على التيمم	فالاولى الجمع	مسئلة ٢٠
	الخوف	الخامس
بل مطلقا	المطلب عظيم	
مع القيد السابق آنفا	و فى الثانية يجوز	
بل مطلق الواجب او الحرام	واجب اهم	السادس
اذا كان سقوط وجوب الوضوء او الغسل بنحو العزيمة	حينئذ بطل	
ياتى مختار نافيه	مع ان الاقوى	
بل هو المتعين	تقديم الثانى	مسئلة ٢٣
تقدم الصلوة لو قلنا ببطالانها مع فقد الطهورين	ايهما اشكال	مسئلة ٢٤
و الا فالتخير		

مسئلة ٢٥	عن اشكال	والاظهر التخيير وكذا فى لاحقه
مسئلة ٢٧	واما اذا علم ضيقه	حكمه حكم سابقه بلا فرق بينهما
مسئلة ٢٩	المتوجه اليه من	الصحة غير بعيدة فى هذه الصورة وكذا فى
		صورة العلم بالضيق ايضا على وجه تمشى منه
		قصد القرية
مسئلة ٣٠	يحتمل الكفاية فى	بل هو الاقوى حتى لو قصد به بعد الصلوة بمقدار
		لا يسع الطهارة المائية على القول بتعين التيمم
		عليه
مسئلة ٣١	فلا يجوز مس كتابه	الاقوى الجواز فى حال الصلوة وكذا قراءة العزائم
مسئلة ٣٢	تركها وتوضا	على القول بوجوب السورة فى الصلوة تعين تركها
		عليه ممنوع
مسئلة ٣٣	اشكال	لكنه ضعيف فيما يقضى على فرض فوته فى وقته
مسئلة ٣٤	لعدم الأمر به	مرآنا ان الصحة غير بعيدة
	وجوب اعادةتها	على الاحوط الاولى
	اعادة التيمم	مخيرا بينها وبين الوضوء ان كان واسعا بعد
		الانكشاف ومضيقا فعلا
الثامن		
	ينتقل الى التيمم	تقدم الكلام فيه
مسئلة ٣٥	وجوب التيمم	تقدم فى مسئلة ٨ من فصل ما يحرم على الجنب
مسئلة ٣٦	الثانى للنوم	برجاء المطلبية
	موضعا ثالثا	راجع مسئلة ١ من فصل ما يحرم على الجنب
		فصل فى بيان ما يصح التيمم به
	فلا يجوز على الاقوى	بل الاقوى الجواز فيه وفيما بعده

و الاحوط اختيار	لا بأس بتركه
و وجوب القضا	فيه منع
القول احوط	بل اولى
فالا قوى لفاقد	قد مرّ ان الاقوى عدم وجوبهما و ان كان الاولى
	ما فى المتن حتّى المسح بالثلج
مسئلة ١	بل الاولى وكذا فيما بعده
مسئلة ٢	بل يجوز بكل ما فى المتن الاّ رماد غير الارض و
	لاوجه للجمع و لا لقضا الصلوة
مسئلة ٣	لا وجه لهذا القيد
مسئلة ٦	ضعيف
مسئلة ١٠	قد تقدم المنع فيه
مسئلة ١٣	بل الصدق العرفى

فصل يشترط فيما تيمم به

ان يكون طاهرا	لم يحضرنى الآن له دليل صالح و منه يظهر ما
ويشترط ايضا اباحته	فى بقية كلام الماتن
	ان كان الضرب دخيلا فى التيمم او فى مقدماته
	التعبدية
و اباحة مكانه	مع استلزام للضرب عرفا التصرف فى مكانه ايضا
و الفضأ	الظاهر عدم الاعتبار
و مكان التيمم	فى صورة الانحصار
مسئلة ١	فيه اشكال بل منع
مسئلة ٣	مع كون التراب ذا اثر من جهة آخر غير التيمم بد
الجمع بين الوضوء	بتقديم التيمم أولا و مسح الغبار ثم التوضى اذا

مسئلة ٥	لا يجوز	كان التراب محلا للابتلاء من غير جهة التيمم و الا اجتزء بالوضوء فقط الا اذا كانت حالته السابقه ترابا على القول بوجوب القضا على فاقد الطهورين
مسئلة ٦	على اشكال يقال بجوازه والاحوط الجمع	غير مهم فيه منع بل وظيفته التيمم فقط ان قلنا بجوازه بتراب المحبس والا فهو فاقد الطهورين
مسئلة ٧	بالمرتبة المتأخرة ايضا وان لم يكن فيكتفى به	بل يكتفى بها ان كانت مشكل و اشكل منه قوله و يحتاط بنا على قاعدة التسامح و مثله ربي الارض و عواليها
مسئلة ٨	يستحب ان	وما في الفرع العاشر الا الاخرين منه

فصل كيفية التيمم

و الاحوط مسحهما ايضا	لا بأس بتركه
بمجموع الكفين	بحيث يصدق عرفا انه مسح بهما
فلا يكفي المسح	بل يكفي المسح بالكفين في الجملة و لو ببعض
	كلّ منهما فالاستيعاب واجب في الممسوح دون الماسح
الموالاته	العرفية على الاحوط
الابتداء	لم اجد له دليلا صالحا و مثله السابع
مسئلة ١	اذا فاتت الموالاته او لم يتدارك
مسئلة ٢	على ما مرّ في الوضوء
مسئلة ٦	بل يجب
بيد المنوب عنه	فيه نظر

مسئلة ٧	وجب تطهيره الا اذا كانت	قد مرّ أنفا عدم اشتراط طهارة الماسح والممسوح على القول باشتراط الطهارة فيما يتيم به
مسئلة ٨	الاقطع	مشكل و مخالفة الاصحاب اشكل
مسئلة ٩	و القرب بالظاهر	بل الاكتفاء به و الاحتياط حسن
مسئلة ١٣	على وجه التقييد	قد مرّ الكلام فى نظيره و مثله لاحقه
مسئلة ١٥	امراد الماسح	تقدم الكلام فيه فى الوضوء
مسئلة ٢٠	او التراب	و فى كلّ ما يشترط فيه الاباحة كالقضا و الاوانى و غيرهما

فصل فى احكام التيمم

مسئلة ١	لا يجوز	لا فرق بينه و بين الطهارة المائية
مسئلة ٣	يجب الصبر	بل الصبر افضل
	و يجب التأخير	بل يستحب
مسئلة ٤	يجب التأخير	بل يستحب
مسئلة ٦	يشترط عدم العلم	على الاحوط الاولى
مسئلة ٨	الثانى من تيمم	لا ينبغى ترك الاحتياط فيه
مسئلة ٩	فقد مرّ أنّه لا	قد مرّ الجواز فيه و فى قراءة العزائم فى حال الصلوة
مسئلة ١٠	عن التهيئ	بل يكون بدلا عنه ايضا
	محل اشكال	ضعيف كالاشكال فى الاكتفا به لما يشترط فيه الطهارة الخ
مسئلة ١١	يحتاج الى	على القول بوجوب الوضوء مع غسل
مسئلة ١٣	الاحوط التجديد	بل الاولى
مسئلة ١٤	بطل تيممه	بل هما صحيحان و ان استحب القطع حينئذ
مسئلة ١٥	بطل	جواز الاتمام بعد الطهارة المائية اذا وجد الماء

بعد تمامية الشرط الرابع غير بعيد و الاحوط اتيان طواف كامل بقصد الأعم من الاتمام والتمام على القول بالمضايقة في التيمم بالنسبة الى وجوب الغسل فقط ضعيف فلا بأس بترك الاحتياط قبل الركوع فضلا عما بعده بل يكتفى به و هو الاقوى ضعيف بل الظاهر انه كالوجدان بعد الركوع الوجداني وكذلك قيام اماره اخرى بل هو الاقوى مشكل مع عدم تسابقهم اليه للحيازة و الاقيبيل تيمم السابق فقط ومع سبقهم جميعا لا يبطل تيمم واحد منهم وكذا في اذن المالك للكل على القول باحتياجه الى الوضوء على القول بوجوب الوضوء مع الغسل على القول بوجوب الوضوء كما مر ياتي فيه وفي المباح التفصيل السابق فـ المسئلة الثانية والعشرين و مع عدم امكان السبق او سبقتهم اليه جميعا يختص به الجنب لصحيح ابن ابي نجران فيه نظر بل تيمم لغاية اخرى فيه وفيما بعده	و اعادة الصلوة تمام الدفن اشكال مسئلة ١٦ مسئلة ١٧ مسئلة ١٨ قاله بعضهم ظهر الاشكال اشكال مسئلة ١٩ و يحتمل عدم اجمع مسئلة ٢٢ بدلا عن الوضوء توضا ايضا والاوجب الوضوء او واذن للكل مسئلة ٢٣ مسئلة ٢٤ مسئلة ٢٥ مسئلة ٢٧ وجوب الصبر لمس كتابة مسئلة ٢٨ مسئلة ٣٣
--	--

بل الاطمينان	او الظنّ	مسئلة ٣٥
ضعيف جدا	لا حتمال كون	مسئلة ٣٦
الدوران فى صورة عدم التمكن من محوه فقط ومع التمكن يجب محوه	فيدور الامر	مسئلة ٣٧
بل يتيم ثم يغتسل او يتوضا نظير التيمم لدخول المسجدين او يتيم لغاية اخرى تم يغتسل او يتوضا ان كان فى محل الغسل	و الظاهر	

كتاب الصلوة

فصل فى اعداد

لا وجه له بعد ورود النص بجوازه و بكونه افضل	الجلوس احوط	
عدم سقوطها هو الاقوى	على الاقوى	
بل يأتى به برجاء المطلبية	الشفع على الاقوى	مسئلة ١
نعم يجوز احتسابها من نافلة المغرب	من الرواتب	مسئلة ٢
بناء على قاعدة التسامح و هى ممنوعة	صلوة الوصية	مسئلة ٢

فصل فى اوقات اليوميه و نوافلها

بل القدمين	مثل الشاخص	
على الاحوط الاولى	و يعرف المغرب	مسئلة ١
لا اشكال فيه ظاهرا	عن اشكال	
بل الاقوى الصحة و اتيان المغرب بعدها	من العشاء بطلت	مسئلة ٣
ومع التعدى عن محله صحت عشاء كما تقدم	محل العدول على	
بل يختص بالاولى	فلا يختص باحد هما	

فصل في اوقات الرواتب

مسئلة ٣	والاولى تفريقها	بل ست بكرة و ست ضحوة و ركعتين اذا ازال الشمس و ست بعد الجمعة
مسئلة ٤	المغربية	بل يمتد بامتداد وقت المغرب
مسئلة ٥	والاولى كونها خاتمتها	لم يتضح وجهه ليس له دليل ظاهر
مسئلة ٦	الفجر الاول	بل السدس الاخير من الليل اذا نام بعدها
مسئلة ٩	يعصب عليه	اذا كان سببا في خوف الفوت
مسئلة ١٢	ركعتي الفجر	بل له الاشتغال بصلاة الليل و كذا في لاحقه
مسئلة ١٣	فالا قوى وجوب	فيه منع
	اذا لم يفض	هذا القيد غير ظاهر
	او كثرة المقتدين او نحو ذلك	اذا كان اهم من التعجيل
	العاشر المسافر	بل كل مستعجل لحاجة
	المربية للصبي	لم اجد له دليلا عاجلا
مسئلة ١٥	يجب تاخير	بل يجوز كما مر و مثله التأخير لتعلم الاجزاء و الشرايط او لتعلم احكام الطواري
	اذا كان متزلزلا	التزلزل غير مضر لصحة الصلوة مع تحقق قصد القرية
	بطلت صلوته لكن	بل يبني على احد الوجهين او الوجوه
مسئلة ١٧	اذا اطلق في	لا فرق بين الاطلاق و التقييد على القول بالمنع في البطلان لعدم انعقاد النذر و التعليق على التفصيل لا يسعه المجال

مسئلة ١٨	اشكال	بل منع
فصل فى احكام الاوقات		
مسئلة ١	العدل	بل الموثوق به فى المواظبة على الاذان فى الوقت
مسئلة ١	فمحل اشكال	لا اشكال اذا كان موثوقا به
مسئلة ٦	والا وجبت	الا اذا مضى على الشك وانكشف بعد الفراغ
		دخول الوقت قبل حدوث الشك
مسئلة ٧	وجبت الاعداء	فيه تأمل بل منع
	ولا تجرى قاعدة الفراغ	بل تجرى القاعدة والتعليل عليل
مسئلة ٨	جاهلا بالحكم	بل يصح اذا كان جازما
مسئلة ٩	فان الاحوط حينئذ	الاقوى صحتها عشاء كما تقدم
مسئلة ١١	ادراك الجماعة	و فيمن اراد قراءة سورة الجمعة فى صلوة الظهرين
		يوم الجمعة فقرأ سورة اخرى فله ان يعدل الى
		النافلة ثم صلى الظهر مع سورة الجمعة
مسئلة ١٢	لا يخلو عن اشكال	اذا انكشف بعد الاتيان ببعض الافعال بقصد
		الظهر والا فلا اشكال فى صحتها عصرالان
		الصلوة على ما افتتحت
مسئلة ١٦	وجوه	الاقوى الوجه الاول كما مر
مسئلة ١٨	تبطل على الاقوى	بل الاقوى الصحة اذا ادرك من الصلوة ركعة
مسئلة ٢٠	ولا تجرى قاعدة	بل تجرى ولا حاجة الى العدول ولا الى فعل
		الظهر بعد الفراغ من العصر
فصل فى القبلة		
	العلم اشكال	الاظهر كفايتها مع كون مستندها الحسن

فصل في القبلة	فالا حوط تكرار الصلوة	بل الظاهر العمل بالبيّنة ان كانت مستندة الى الحس و الاّ فباجتهاده
مسئلة ١	اربع جهات ما بين الكتف	بل الى جهة واحدة في الصورتين
مسئلة ٤	المشرق على اليمين لا يعتبر	بل ما بين الكتف والعضد ولا مجال لما بعد حينئذ و الصحيح عكسه
مسئلة ٥	فالا حوط	فيه اشكال بل منع
مسئلة ٧	لا يجب تجديد	بل الظاهر العمل على اجتهاده اذا كان اقوى و مثله احتمال التغير في الاثناء او قبل الدخول في الصلوة
مسئلة ٨	الا قوى وجوبها	لا قوّة فيه نعم هو الا حوط الا ولى
مسئلة ١١	الى اربع جهات	بل الى جهة واحدة كما مرّ و منه يظهر ما فى هذا الفرع الى آخره
مسئلة ١٢	فالا حوط ان	لا بأس بترك
مسئلة ١٥	والاّ وجبت	بان يصلّى الى الجهة الباقية
مسئلة ١٦	والذبح و النحر	مع الحاجة اليهما و الاّ فالا حوط التأخير الى حصول العلم او الظن ان لم يبلغ حد الحرج او ما بين المشرق و المغرب
مسئلة ١٧	كونها القبلة	
فصل	فيما يستقبل له	
	بل وسجدتى السهو	سيجئ فى باب الخل
مسئلة ١	على الا حوط	لا بأس بتركه
مسئلة ١	ركبتيه اليها	لا يعتبر ذلك كما لا يعتبر كيفية خاصة فى وضع القدمين جالسا
الثالث	يكون رأسه الى	يعنى رأسه الى يمين المصلّى و رجلاه الى يساره مع استقبال المصلّى القبلة

فصل في احكام الخلل في القبلة

على الاحوط

و خارجه

مسئلة ١

في السترو الساتر

فصل

كما ان الاحوط

لا يترك في النظر مطلقا

الشعر الموصول

مسئلة ١

وان كان احوط

لا بأس بتركه

على الاحوط

مسئلة ٦

و المستولدة

مسئلة ٧

وان تحلل زمان

لا يترك الاحتياط بالاتمام ثم الاعادة

فالاحوط

والاظهر الصحة

سجدتي السهو

مسئلة ٩

زمان معتد به

عدم وجوب الستر فيهما هو الاظهر

لا يترك الاحتياط في هذه الصورة

كالعامد

مسئلة ١٢

على اشكال في

مسئلة ١٥

فصل في شرايط لباس المصلي

جميع لباسه

الثاني

بطلت

كذا في محموله

مع تحقق الحركة

عن قوة

مع عدم كونه مقصرا

بحيث لا يبالى

لا يترك الاحتياط بالاعادة حينئذ

في هذه الصورة

مسئلة ٢

بل في الصورة السابقة ايضا

بل قبل ان يتحرك بحركات الصلوة	مسئلة ٧	نزعه فورا
بل بعيد هو وكذا ما بعده	مسئلة ٨	ولا يبعد ما
الآ مع علم البايع بعدم نفوذ المعاملة فيما قابل	مسئلة ٩	حكم المغصوب
مقدار الخمس او الزكاة ومع هذا رفع المبيع اليه	الثالث	على الاحوط
الذى لا ينبغي تركه	مسئلة ١٠	من يد الكافر
تقدم الكلام فيه فى بيع الميتة وكذا بقية الفرع	مسئلة ١١	لبطلانها
تقدم الكلام فيه وفى الفرع الآتى فى المحمول فى	الرابع	حتى شعرة واقعة
مبحث النجاسات	مسئلة ١٥	فيه اشكال
التغميم فى المحمول مشكل ومتله التغميم	مسئلة ١٦	فى حبيبه بل ولو
بالنسبة الى ما لا نفس له سائلة	مسئلة ١٧	على الاقوى
بل الاظهر الجواز مطلقا	الخامس	
قد مرّ ما فيه فى الشعرات الملقاة	و الزر و نحوهما	
فى القائم فقط	بشد الاسنان	
مع صدق اللبس عرفا	ولكن الاحوط	
وكذا بتلبيس السنّ به للرجال ايضا اذا لم يكن	مسئلة ٢٣	فيه ايضا
زينة او بقصده	مسئلة ٢٤	اولم يكن ظاهرا
لا ينبغي تركه	مسئلة ٢٥	التدثر به
على الاحوط	السادس	على الاقوى
من حيث بطلان الصلوة واما من حيث حرمة	وكذا الخنثى المشكل	
التريين فمختص بالاول		
لا بأس به مع عدم صدق اللبس		
لا قوة فيه		
بل الاظهر عدم جواز لبس ولا الصلوة فيه		

مع عدم صدق اللبس	مسئلة ٢٦	و التدثر به
فيه تأمل خصوصا بالنسبة الى المعطوف	مسئلة ٢٧	لا يجوز لبس
بل وان زاد وكذا ما بعده	مسئلة ٢٨	لم يزد على
بل يقتصر على حال الاضطرار	مسئلة ٣١	كان محلا على
اذا لم يكن مترددا	مسئلة ٣٢	جهلا
بل هي مقدمة عليهما	مسئلة ٣٩	ثم الميتة
في صورة التشبه خاصة وكذا في سابقه	مسئلة ٤٢	و بالعكس
اذا لم يكن ساترا فعلا	مسئلة ٤٣	عدم البطلان
بل يجتزى بالثاني		فالا حوط تكرار
بل يومى لهما برأسه و الا فبعينه ان لم يمكن بالرأس		و ينحنى للركوع
هذا غير ظاهر الوجه وكذا رفع ما يسجد عليه		للسجود ازيد من
و وضع الجبهة عليه		قبله على الاحوط
لا بأس بتركه	مسئلة ٤٤	الوسط
فيصلى حينئذ مع الركوع والسجود	مسئلة ٤٥	و يؤمون للركوع
بل يركعون و يسجدون مع الأمن من المطلع		على الاحوط
بل له ان يجتزى بالثاني	مسئلة ٤٦	بل الاقوى
بل جواز الاتيان بها في اول الوقت	مسئلة ٤٧	في الصورة الاولى
بل يتخير كما في الصورة الثانية	مسئلة ٤٩	عدم صحة الصلوة
في الاول فقط		
فصل فيما يكره من اللباس		
ليس لما في الامر الاول دليل صالح سوى		و المشبع منه
المشبع و حيث ان جملة من المكروهات المزبورة		

وكذا المستحبات الآتية دليلهما التسامح فاللزام
ترك الأول و اتيان الثانى برجاء المطلوبة

فصل فى مكان المصلى

المغصوب باطلة	إذا كان السجود على الموضع المغصوب وبذلك يظهر الحال فى جملة من الفروع الآتية
وحقّ غرماء الميت	فيه نظر
إذا أوصى بثلثه	إذا أوصى بجزء مشاع لا ينحو الكلى فى المعين
على الأقوى	على الاحوط
جاهلا	غير مقصر
مسئلة ١	بطلت صلوته وكذا إذا كان السجود على الموضع المغصوب
مسئلة ٢	تبطل الصلوة فيه منع وكذا ما بعده
مسئلة ٣	بطلت الصلوة فيه بل الاظهر الصحة فى جميع الصور المذكورة فى المتن
مسئلة ٤	الدابة المغصوبة إذا لم يكن السجدة بالايماء وكذا ما بعده
نعلها	فيه منع
مسئلة ٥	و يوجب البطلان بل لا يوجب مطلقا
مسئلة ٦	بل يختص البطلان بما إذا كان المغصوب مسجدا
مسئلة ٧	بل تصح مطلقا الا إذا سجد على الخيط مع
	امكان رؤه و بقاء ماليته
مسئلة ٨	الفرق بينه وبين المضطر غير ظاهر
مسئلة ١٠	إذا كان قاصرا
مسئلة ١١	إذا سجد على المغصوب وكذا ما بعده تبطل
مسئلة ١٣	الصلوة فيه نظر
فصوليا	فيه نظر
يكون لهم	فيه نظر

مسئلة ١٤	فى تركته و لو	بل يختص بالمقدار المساوى للحقوق
مسئلة ١٥	الغير المستغرق	الّا فيما زاد على الدين باذن الولّى
	رضا الديان	اذا رجع رضاهم الى ابراء ذمة الميت
	قصيرا او غايبا	الا قوى عدم الجواز الّا باذن وليّهما
مسئلة ١٦	الحاصل بالقول	بل المعتبر عدم العلم بالخلاف
	الظن على الظاهر	بل عدم العلم بالخلاف كما مرّ
	ولا بد فى هذا القسم	بل يكفى الظهور عرفا
مسئلة ١٧	الاحوط	لا يترك
مسئلة ١٨	بل يشكل	يجوز اذا لم يكن من الظنون المعتبرة
الثانى	فهو مشكل	اذا امكن الاحتفاظ بالصورة و لو بالذكر وجب
		و الّا تشاغل بالقراءة او الذكر
الثالث	ان لا	هذا الشرط غير ظاهر الوجه و كذا الرابع
السادس	ان	ليس هذا شرطا فى قبال وجوب الافعال
	فالا حوط الجمع	لا ينبغى تركه و امكان تقديم المكان الاول مطلقا
		لا يخلو عن وجه
السابع	على الاحوط	لا بأس بتركه اذا لم يستلزم الهتك والّا فيحرم
الثامن	ان لا يكون	هذا ليس شرطا زايدا على شرطية طهارة
		البدن و اللباس
	تجب طهارته	سيجئ التعرض له فى مبحث السجود
التاسع	على ما سيجئ	و يجئ مختارنا هناك
العاشر	و المدار على الصلوة	بل و لو كانت فاسدة مع صدق الصلوة عليه
	مختصة بمن	بل هى عامّة للسابق ايضا
مسئلة ٢٦	غير بالغين او	فى اطلاقه تأمل بل لا يخلو الاختصاص بالبالغين
		من قوّة

مسئلة ۳۰	الاحوط	لا بأس بتركه
فصل فی مسجد الجبهة		
مسئلة ۱	و الفیروزج لم تكن من المعادن لا يجوز السجود	جواز السجود علیهما هو الاظهر بل المعیاد صدق الارض و لو كان معدنا و الاظهر الجواز فی الجميع و لو بعد الطیح فی الاخیرین
مسئلة ۴	لا یخلو عن قوّة	بل الاظهر هو الجواز
مسئلة ۶	ورق الجای ولا علی	فیہما نظر
مسئلة ۷	بعد الانفصال	بل حال الاتصال ایضا و کذا فی النوی
مسئلة ۸	نخالة الحنطة و	اذا لم یکن فیہا من اجزاء نفس الحنطة والشعیر بمقدار معتدّ به
مسئلة ۱۰	مشکل	و الاظهر عدم الجواز
مسئلة ۱۱	السجود علیہ مطلقا	مع وجدان استعداد الاکل و کذا فیما بعده
مسئلة ۱۲	الماکولة	مع عدم استعداد الاکل فیہا
مسئلة ۲۱	علی اشکال	ضعیف
مسئلة ۲۳	القطن او	فی التقیید تأمل
	علی المعادن و الاحوط	او علی غیرها مما لا یصحّ السجود علیہ اختیار بل الثانی هو الاقوی
مسئلة ۲۴	الثانیة	مع صدق کونه حائلا عرفا و کذا ما بعده
	علیہ بالوضع	بل الظاهر وجوب الایمان حیثئذ
مسئلة ۲۷	فی سعة الوقت	اذا قدر علی ما یصحّ السجود علیہ فی هذا الوقت بعد القطع
	و فی الضیق	بعدم التمكن من ادراك رکعة مع الشرايط

<p>على القول بكون الوضع على ما يصح السجود عليه من واجبات السجود لا من قيود السجود الواجب و سيجئ الكلام فيه فى مبحث الخلل</p>	<p>ولا شئ عليه</p>	<p>مسئلة ٢٨</p>
<p>فصل فى الامكنة المكروهة</p> <p>مبنية بعضها على قاعدة التسامح و لم تثبت عندنا فاللازم تركها برجاء المطلوبية وكذا بعض المستحبات الآتية</p> <p>غير خال عن الشبهة</p> <p>او لمصلحة اخرى او دفع مفسدة</p>		
<p>فصل فى احكام المسجد</p> <p>بل الجواز فيه و فى النقش بصورة غير ذى الروح غير بعيد</p> <p>مرمختارنا فى مسئلة ١٣ فى فصل يشترط فى صحة الصلاة</p> <p>بل يجب</p> <p>ولا بأس بادخال النجاسة بل الاقوى الحرمة</p> <p>اذا طرء بعض المنقّصات والاّ فهى كالفرايض</p>	<p>يحرم زخرفته</p> <p>و يبقى الاحكام</p> <p>لا يجب القطع</p> <p>فى المنازل</p>	<p>مسئلة ١٢</p> <p>مسئلة ١٣</p> <p>الثانى</p> <p>الثالث</p> <p>مسئلة ٣</p>
<p>فصل فى الاذان والاقامة</p> <p>وكذا الاقامة</p> <p>فى الصلوة بالجماعة فقط</p> <p>فيه نظر</p> <p>او فى الشهادة</p>		
<p>استحباب الاذان</p> <p>ثلاث مرات</p> <p>لا يعتبر فيه</p> <p>اوحى على الفلاح</p>		

مسئلة ١	بالاذان فقط ويكره الترجيع عصر يوم الجمعة	لم نقف على مستنده فالإتيان به رجاء لا بأس به بناء على قاعدة التسامح وكذا لاحقيه لم يظهر دليله
الخامس	الرابع و نحوه فعل النافلة لا عزيمة الثلاثة الاولى	لم نقف على دليله لا يخلو من تأمل بل يحصل به في غير الثاني والثالث بل في المسلوس ايضا بل الاحوط تركه في غير الاولى لو لم يات به برجاء المطلوبية
مسئلة ٢	لا يتأكد	الاظهر عدمها
مسئلة ٣	عن اشكال لا العزيمة على الاقوى	بل العزيمة
الثاني احدها	ادائية	لم يظهر دليله كلاحقه
السادس	في المسجد	بل مطلقا
مسئلة ٤	حكاية الإقامة والاولى تبديل	لم يظهر وجهه ليس له وجه صالح
مسئلة ٥	وهو في الصلوة	مشكل
مسئلة ٨	المسافر عند	لم نقف على دليل مشروعته
مسئلة ٩	والمرأة	فيه اشكال بل منع
مسئلة ١٠	وله وجه	غير وجهه

فصل

ومر الاشكال فيه

والاحوط عدم الاعتداد لا يترك

كما مر

مرّ الاشكال فيه فضلا عن اقامتهن بعيد	سماع اذا نهن الاذان قبل الفجر	السادس
فصل		
فى الإقامة وما الأذان فعلى قاعدة التسامح بل هو معتبر فى الاقامته كاعتبار الطهارة فيها بناء على قاعدة التسامح لم اقف على دليله لخبر الحسن بن السرى المذكور فى الصحيح و الموثق الاول و الجلوس او القعود او الكلام او بتسبيح برجاء المطلوبية فيما فى هذا الفرع كله لم اجد له دليلا سوى الاخير هذا و ما بعده مخالف لاطلاق النص جواز رجوع ناسى الإقامة المتذكر قبل القراءة هو الظاهر فيه نظر لم يحضرنى دليل على جواز الاكتفاء بالأذان وحده بالمعنى المتقدم لا يترك وجه التقيد كخصوصية النوم غير ظاهر بناء على قاعدة التسامح لا موجب له مع عدم منافات اخذ الاجرة الأتيان به على وجه العبادة	الاستقبال القيام الاستقرار الافصاح وضع الفصل يستحب ان يستحب لا ما اذا عزم نسى احدهما او شرائطهما الاكتفا باحدهما الموالة لكن الأحوط عن ملة نعم يستحب بطل	الثانى الخامس السابع الثامن العاشر مسئلة ١ مسئلة ٣ مسئلة ٤ مسئلة ٥ مسئلة ٦ مسئلة ٦ مسئلة ٨ مسئلة ٩

فصل في النية

و هو اعلاها	بل اعلاها كون الداعي الحب كما تقدم
من النار	او الثواب و دفع العقاب الدنيويين
فيشكل	فيه تأمل
مسئلة ١	ولا يجب مع
مسئلة ٨	الرابع على الأقوى
مسئلة ١٢	و الذكر على الأحوط لا بأس بتركه
مسئلة ١٦	فعلا كثيرا
مسئلة ١٩	فالأحوط
مسئلة ٢٠	كالظهرين
الثاني	اذا كان عليه
مسئلة ٢٥	لكن الأحوط
مسئلة ٢٧	و قد مر سابقا
مسئلة ٢٩	والا عادة قصرا
	هذا هو المجزى كاجراء استئناف التمام في عكس المسئلة

فصل في تكبيرة الاحرام

ايضا كذلك	اذا كانت عمدية
فالأحوط	بل الأقوى بلا حاجة الى الاعادة
مسئلة ٢	بطل
مسئلة ٤	اوسهوا
مسئلة ٥	لم يصح
مسئلة ٦	وان كان احوط
مسئلة ٧	واشار اليها
	لا ينبغي تركه
	باصبعه
	الاظهر عدم البطلان بترك الاستقرار سهوا

مسئلة ١٠	بالجميع ايضا الاخيرة غير تعيين	بل هو الاظهر فيه منع اذا لم يكن له تعيين في الواقع
مسئلة ١٢	ان يقول قبل التكبيرات	على قاعدة التسامح
مسئلة ١٣	بتكبيره الاحرام	بل بواحدة من السبع
مسئلة ١٤	على العدم لكن الاحوط ابطالها	بل يبني على الصحة بل الاتمام والاعادة استحبابا

فصل في القيام

مسئلة ٢	قائما	لا يترك
مسئلة ٣	تبطل	مشكل بل ممنوع
مسئلة ٤	فالا حوط	لا يترك
مسئلة ٨	والاستقلال	الاختيار فيه نظر بل منع نعم يكره الاعتماد على شئ حال
مسئلة ١٥	العين للسجود وضع ما يصح الاخر ايضا	لم اجد له وجهها جواز تركه غير بعيد لا وجه له
مسئلة ١٦	جلس و بقدر الامكان	يأتي مختار نافي مبحث الركوع في الركوع فقط مع صدق الركوع في الجملة والّا فالظاهر عدم وجوبه وعدم وجوب الجلوس لا بماء السجود
مسئلة ١٧	والاحوط فالا حوط	مرحكه بل التخيير مطلقا
مسئلة ١٨	التكرار ايضا	بل صلى قائما ماشيا
مسئلة ٢٠	لا يبعد	بعيد و يجب تقديم القيام فيه وفي الفرض الثاني
مسئلة ٢٢	وجب التأخير	جواز البدار غير بعيد كما مرّ

بل الظاهر عدم الوجوب فيها و فى القنوت
و مَرَّ كُون جواز تركه غير بعيد
على قاعدة التسامح و كذا السابع والتاسع

مسئلة ٢٩ المستحبة

مسئلة ٣٠ كما مَرَّ

مسئلة ٣٢ فقار ظهره و

فصل فى القراءة

على المشهور

و كذا ان لم يقرأها

سيجئ مختارنا فيه

مع عدم ادراك ركعة و قد قصد الامر الارئ

حكمه حكم سابقه

اذا ادرك ركعة

على المشهور من الحرمة و البطلان

مشكل بل ممنوع

بل جواز الاكتفاء بالاتمام و الايماء للسجدة

بل يقتصر بالايماء

على المشهور

ظهر حكم هذا الفرع بتمامه مما تقدم آنفا

حكمه لزوم الايماء و الاتمام و الصلوة صحيحة

قدم السجدة فى الصلوة و عدم لزوم الاعادة مع
فيه تأمل ^{ترك} الايماء

لم يظهر وجه اعادتها

بناءً على جواز العدول من احديهما الى الاخرى

بناءً على عدم جواز العدول منهما الى غيرهما

بل لم يقرأ ثلثيها

غيرها بعدها

العمدية ان

مسئلة ١ السهو مرتين

مسئلة ٢ بطلت

و ان لم يكن قد

و صحت الصلوة

مسئلة ٣ لا يجوز

الا البتض

و قراءة سورة

او سجد

و اعادها

مسئلة ٤ آيتها فى

او سمعها

و اعادتها

مسئلة ٩ الاقوى

مسئلة ١٢ وجب اعادة

احداهما

غيرهما

مسئلة ١٦ يبلغ النصف

مسئلة ١٦	ولو باليسمله	محل نظر بل منع
	يستجب فى الظهر	بل العصر و الصبح ايضا
	ايضا على الاحوط	لا بأس بتركه
مسئلة ١٧	الاحوط	الاولى
	ما لم يبلغ النصف	ما لم يقرأ ثلثيها
مسئلة ١٩	الظاهر جواز	بل وجوبه
مسئلة ٢٠	الجمعة بل	هو الاحوط لو لم يكن اقوى
مسئلة ٢٥	مده فالاحوط	لا بأس بتركه
مسئلة ٢٦	الصوت و عدمه	بل المناط الصدق العرفى
مسئلة ٢٧	اليه من سمعه	لو فرض تحققه فيكفى
مسئلة ٣٠	توهما و الاحوط	بل حكمه حكم الاخرس الاتى
مسئلة ٣٢	الا يتمام و كذا	على القول بوجوب التعلم نفسيا
	فالاحوط	يأتى مختارنا فى مبحث الجماعة
مسئلة ٣٤	و الاحوط مع	البقية بل الاولى فيه و فى من قرء من سائر القرآن عوض
	بمقدار حروفها	لم اجد دليلا للزوم اصل مراعاة المقدار فضلا عن
		التحديد بالحروف و كذا فيما بعده
مسئلة ٣٤	و الاحوط	لم اجد له دليلا
	السورة ايضا	على ما مرفى تعلم الفاتحة
مسئلة ٣٥	اخذ الاجرة	الظاهر الجواز
	المستحبات	لم يظهر وجه الفرق
مسئلة ٣٩	بالسكون	لا بأس بتركه
مسئلة ٤٠	يجب ان	على ما مرفى وجوب التعلم
مسئلة ٤٢	اذا كان بعد	عدم الوجوب فيه هو الظاهر
	سكون لازم	لا يخلو الوجوب عن نظر

بل اداء الحرف على الوجه الصحيح و ان كان المدّ اقلّ من ذلك	الفين	مسئلة ٤٤
على ما تقدم فى ترك الموالاة عمدا	ابطلت	مسئلة ٤٥
فصل		
لانه احد الافراد الوارده فى النصوص المعتبرة	وهى سبحان الله و الحمد لله الخ	مسئلة ٢
لا يخلو من اشكال فيهما	او مأموما	مسئلة ٢
على الاحوط النهى لا ينبغى تركه	يجب فيهما	مسئلة ٤
على ما تقدم فى المسئلة الثانية و العشرين من الفصل السابق	بطلب صلوته و أمّا	مسئلة ٥
على القول بوجوبه لكل زيارة و نقيصه و كذا فى لا حقه	و سجود السهو	مسئلة ٨
مشكل	فى الاستغفار	مسئلة ١٠
بل جواز قصد الوجوب بالجميع	فالا حوط ان	مسئلة ١٢
فصل فى مستحبات القراءة		
حيث ان بعضها كبعض المكروهات مبنى على قاعدة التسامح فالا حوط الاتيان و الترك برجاء المطلوبة	وهى امور	
بل خمس آيات عند معظم الامامية	اربع آيات	مسئلة ٧
لا بأس بتركه اذا كان غافلا عن ورود المحرك له	فالا حوط	مسئلة ١١
فيه نظر	يجب اعادتها	مسئلة ١٢
بل ولو مع عدم البناء ايضا	مع البناء على	مسئلة ١٥

مسئلة ١٦	الاحوط الاخيرة	بل الاظهر بل الظاهر خلافه فى حرف آخرها فضلا عن الكلم
فصل فى الركوع		
	بمقدار تصل يداه و ركبتيه	ولو بوصول طرف بعض الاصابع بل كون المدار على مقدار انحناء اقل المستويين خلقه غير بعيد على القول بلزوم الرجوع
الثالث		
مسئلة ٤	المندوب ايضا بطلت صلوته واعادة الصلوة	فيه نظر بل منع فى الواجب من الذكر لا حاجة الى الاعادة
مسئلة ٦	فى الجملة فذلك	لقاعدة الميسور
مسئلة ٩	الركوع وجب فالاحوط ان	فيه منع بل على وجه الثانى على الاقوى و الاعادة حينئذ
مسئلة ١٢	الاحوط عدمه الاول مطلقا	قصد الوجوب فى الذكر الاول لا بأس به وهو الاقرب
مسئلة ١٤	اعادته ان كان	فيه نظر بل منع
مسئلة ٢١	وجب اعادته	عدم الوجوب غير بعيد ان اتى بالذكر ساهيا و ان اتى به عامدا فليعد الصلوة
مسئلة ٢٣	يوجب زيادته	اذا رجع بقصد الركوع
مسئلة ٢٥	بحيث يساوى	بل ينحنى بقدر الصدق العرفى
مسئلة ٢٦	والاحوط	هذا و ما بعده على قاعدة التسامح
الحاد يعشر	او خمسا	لم يوقف فيه على نص كما فى الجواهر وغيرها

حيث ان بعض المكروهات مبنى على قاعدة التسامح فاللزام تركها رجاء

مسئلة ٢٧

امور

فصل فى السجود

الثلث	بل المستحب ايضا اذا	مر الكلام فيه فى الركوع و كذا فى بقية الفرع
السابع	اليسير لا اعتبار به	لم يظهر وجه الفرق بينه و بين غير اليسير
مسئلة ١	والاحوط عدم	لا بأس بترك
مسئلة ٢	الوسخ الذى	اذا كان له جرم
مسئلة ٣	بل الاحوط	فيه تأمل فضلا عن الاقوائية
	يشترط	دليل الاشتراط غير صالح
	فالا قرب من	هو كسابقه
مسئلة ٤	نعم لا يجزى	فيه و فيما بعده تأمل
مسئلة ٦	وضع الطرف	بل الظاهر هو جواز الجميع
	ساير اصابعه	مشكل فيه و فيما بعده
مسئلة ٨	لكن قد يقال	الظاهر صحته
مسئلة ٩	جاز رفعها	اذا كان الوضع سهوا و الا بطلت الصلوة
	جرها	فيه اشكال
	فلاحوط الجر	بل الاقوى
مسئلة ١٠	عليه الجر	بل الرفع ثم الوضع ثانيا ولو كان الالتفات بعد
مسئلة ١١	والاحوط تقديم	لا يترك
	الممكن	بل وجب عليه الايماء
مسئلة ١٢	الى جبهته	فيسجد عليه مستمدا
	من الانحناء اصلا	مر حكم جميع ذلك فى مبحث القيام
	والاحوط له	الظاهر عدم الوجوب فيه و فى لاحقه

رفع الرأس

رجاء	اعاد الذكر	مسئلة ١٣
بقصد القرية المطلقة	بالذكر وان	مسئلة ١٤
سيأتى مختارنا الى آخر المسئلة فى باب الخلل	الصلوة ان كان	مسئلة ١٦
مع تحقق مسمى السجود و الا فلا يجب واحد منهم	تقديم الثانى	مسئلة ١٨

فصل فى مستحبات السجود

بنا على قاعدة التسامح	شغل	السابع
على ما افتى به الاصحاب	الثانى عشر	الثانى
لا بأس بتركه فضلا عن قوة الوجوب	الاحوط	مسئلة ٤
اى يجوز له الرجوع	اليها ما لم	مسئلة ٥

فصل فى ساير اقسام السجود

و الظاهر عدم الوجوب بالسمع	على الاظهر	مسئلة ٢
لا بأس بتركه وكذا فى لاحقه	فالاحوط	مسئلة ٦
بل الظاهر جواز الاكتفاء بسجدة واحدة حينئذ	جماعة	مسئلة ٨
مرحكه فى مبحث قراءة العرايم	لو سمعها	مسئلة ١٠
و الاقوى الاكتفاء بصدق السجدة	المسجد بما	مسئلة ١٦
لا بأس بتركه فيه و فيما بعده	والاحوط	مسئلة ١٦
فرضه مشكل	تصرفا فيه	
والاولى	والاحوط	مسئلة ٢١

فصل فى التشهد

و الاولى اختيار الاول	على الاقوى ان	
على ما مرفى القراءة وغيرها	عليه التعلم	مسئلة ٣

<p>الرابع السادس الثامن</p>	<p>و يترجم الباقي ان بل في الثاني ايضا ان</p>	<p>بنا على قاعدة الميسور و كذا لواحقه بناء على قاعدة التسامح و هو كسابقه لخبر عمر بن حريث</p>
<p>مسئلة ٣ مسئلة ٥ مسئلة ٧</p>	<p>مستحبيا لا بالترجمة الاحوط اعادة الصلوة مع ذلك لا يترك</p>	<p>الجزئية المستحبة ممنوعة مبنى على قاعدة الميسور بن الاحوط ان لم يكن اقوى وجوب القصد الاجمالي الى معنى الكلام بحسب التشريع</p>
<p>مسئلة ١</p>	<p>نعم يجب عليه ثالثة قهرا</p>	<p>فصل في الترتيب بنا على وجوب السجود لمطلق الزيارة والنقيصه اذا كان قصد ما قصده بعنوان الداعي لا القيد</p>
<p>مسئلة ٣</p>	<p>بطلان صلوته ١</p>	<p>فصل في الهوالاة ياتى الكلام فيه في مبحث نذر الصلوة جماعة</p>
<p>مسئلة ٣</p>	<p>الشفع على الاقوى صلوة الآيات رفع اليدين لا يتحقق</p>	<p>فصل في التمنوت بل الاتيان به فيها برجاء المطلوبة ياتى الكلام فيه و فيما قبله في محله فيه نظر تحققه غير بعيد</p>

مسئلة ٤	و الافضل	بنا على قاعدة التسامح
	و ما فوقهن	لم اقف على ما خذها
	على المرسلين	اما رجاء و اما بقصد القرانية
	بعد كلمات	لم اجد للبعدية وجهها
مسئلة ٥	على النبي (ص)	و آله
مسئلة ٩	الحرام	الحكم بالحرمة مشكل و انه مبطل اشكل
مسئلة ١١	و بسطهما	بقصد الرجاء الى قوله و يكره ان
	عند الوضع	فى الفرائض فقط
مسئلة ١٥	الاقوى	راجع المسئلة الثالثة من فصل القيام
مسئلة ١٦	و الاخفات	على قاعدة التسامح

فصل فى التعقيب

فى الحضر الجلوس	الجلوس من شرايط كماله لا من مقومات مفهومه
مسئلة ٢٠	و رفع اليد عن
فصل ٣٧	فيكملها
مسئلة ٤	و الاولى
مسئلة ٥	يستحب ان
مسئلة ٧	الا فى ذكر
	بل الاحوط اثبنا على نقصانها بواحدة
	و يمضى كما فى بعض الاخبار
	بل الاحوط لو لم يكن اقوى
	بنا على قاعدة التسامح
	لم يحضرنى دليل الاستثناء الامرسل مجمع
	البحرين فى مادة شيع

فصل فى مبطلات الصلوة

الثالث	التكفير	مشكل نعم يحرم تشريعا
	و الاحوط	لو لم يكن اقوى
الخامس	واحد بشرط	بل الحرف الواحد مبطل مطلقا

بل الاقوى	مسئلة ٢	و الاحوط
لا يترك	مسئلة ٥	وان كان الاحوط
فى مقام الشكاية الى الله تعالى والا بطلت و	مسئلة ٧	الصلوة قطعاً
كذا الحكم فيما بعده		
تقدم الكلام فيه فى القنوت و كذا المسئلة اللاحقه	مسئلة ٩	ظلماً فلايجوز
على فرض الامكان الظاهر الصحة	مسئلة ١٢	الامرین معا
ممنوع	مسئلة ١٣	لا بأس
ان لم يكن بقصد الجزئية	مسئلة ١٤	عمداً
فيه نظر تكليفاً و وضعاً	مسئلة ١٤	فلايجوز
بل به بأس كما تقدم فى نظيره وكذا ما بعده	مسئلة ١٥	فلا بأس
لا يترك	مسئلة ١٧	بل الاحوط
صدق التحية حينئذ محل تأمل		القرانية فى
بل الظاهر تميز الرد باى صيغة مسلم	مسئلة ١٨	فالاحوط فى
تقدم الاشكال فيه		القرانية او
على الاحوط و تقدم الاشكال فى الاحوط الثانى	مسئلة ١٩	صحياً
بل وجوبه و تقدم الاشكال فى قوله لكن الاحوط	مسئلة ٢٠	جواز الرد
والاظهر الكفاية و مر الكلام فى الاحوط و كذا	مسئلة ٢١	اشكال
نظائره الاتية		
بل هو كسابغه	مسئلة ٢٢	الثانى ايضا
فيه اشكال	مسئلة ٢٥	وجب وان
بل الاحوط عدم الرد	مسئلة ٢٧	فالاحوط الرد
بل بقصد التحية	مسئلة ٢٨	عليكم بقصد
بل الظاهر سقوطه هنا و فى لاحقه	مسئلة ٣٠	الباقيين
بل الظاهر الكفاية		عدم كفاية

بل الاقوى	فالا حوط	مسئلة ٣٢
مع قصد هما التحية	يجب	مسئلة ٣٧
لا يترك	الرد بالمثل	مسئلة ٣٨
لا يترك وكذا العاطس لا يرد فيها	الترك حينئذ	مسئلة ٣٩
لا وجه له بل عدم البطلان اظهر	حكم القهقهة	السادس
على المشهور	تعمد البكاء	السابع
والاقوى الجواز	والاحوط	الثامن
تقدم عدم اعتبارها	والاحوط	التاسع
بل الاقوى	والاحوط	
فى البطلان نظروا ان كان يحرم تشريعا	امين	العاشر
ياتى تفصيله و تفصيل ما بعده	الشك	الحادي عشر
بل قطعها و ازال الا اذا كانت قريبا من الا تمام	اتمها	مسئلة ٤٢
الاظهر الجواز اذا قصد التقرب به الى الله تعالى	و هو مشكل	مسئلة ٤٣

فصل فى المكر وهات الصلوة

حيث ان بعضها مبنى على قاعدة التسامح فاللازم	الاول	
الترك برجاء المطلبية		
على المشهور	لا يجوز	
بل لكل غرض راجح دينيا كان او دنيويا	و يجوز قطع	
بقاعدة التسامح	مالى يسير	
ممنوع	الخمس	
والاقوى الجواز	الاحوط	مسئلة ١
ممنوع الا مع ضيق الوقت	قطعا	
تقدم ان جواز القطع اقوى	عدم جواز	مسئلة ٢

مسئلة ٥	يستحب	لقاعدة التسامح
فصل فى صلوة الايات		
و الثالث	الزلزلة	على المشهور
الرابع	سماوى	على المشهور
	او ارضى	الا شبه عدم الوجوب فيه
مسئلة ٣	قبل الركوع الخامس	لم يثبت استحبابه
مسئلة ٤	رفع منه	الاّ الرفع من الخامس و العاشر
مسئلة ٩	لكن لا يترك	لا بأس بتركه
مسئلة ١١	و ان كان الاحوط	بل الافضل
مسئلة ١٣	الخامس التطويل	و الافضل كونه الى تمام الانجلاء
مسئلة ١٩	نعم يقوى	فيه تأمل بل منع
مسئلة ٢٠	و الاحوط	و الاظهر عدم وجوبه
مسئلة ٢٢	احوط التعيين	و الاقوى عدم الوجوب
مسئلة ٢٣	مع الصدق العرفى	لا يترك حينئذ
فصل فى صلوة القضاء		
مسئلة ٥	اواتى به على وجه	فيه اشكال بل منع
	مخالف فذهبه	
مسئلة ٥	على الاحوط	و الاقوى عدم لزومه
	حينئذ	و الاقوى عدمه
	فالاحوط	و الاقوى عدمه
مسئلة ٧	عليه القضا	على الاحوط
مسئلة ٩	المنذورة فى	غير ظاهر الوجد

بل الاقوى	فالا حوط	مسئلة ١١
مشكل بل ممنوع	الاتمام ايضا	
بل هو الاقوى	والا حوط	مسئلة ١٣
برجاء المطلوبة	فلا يبعد	مسئلة ١٤
في الظهرين من يوم واحد والعشائين كذلك لا غير	اليومية	مسئلة ١٦
بنا على وجوب الترتيب وقد عرفت منعه فلا يجب	وجب التكرار	
التكرار مطلقا للترتيب		
بل باربع مرددة بين الظهرين اخفاتا وباربع جهرا	الجهر والاخفات	مسئلة ٢١
بل بركعتين اخفاتا و بركعتين جهرا وكذا فيما	ركعتان مرددة	
بعده يأتى بركعتين جهرا و بهما اخفاتا وباربع		
جهرا و باربع اخفاتا		
مراعيا للجهر والاخفات فيه و فى الفروض اللاحقة	باربع صلوات	مسئلة ٢٢
العصر	وان كان اول يومه الظهر	
والعشاء ولعل السقط من النساخ	الى قوله بين الظهر و	
بل الخمس لرعاية الجهر والاخفات	اربع صلوات	مسئلة ٢٣
لا حاجة الى ضم العصر	والعصر ثم	
قد مر عدم وجوب التكرار لا جواز الترتيب	والميزان ان	مسئلة ٢٥
والاقوى الاكتفاء	لا يكتفى بها	مسئلة ٢٩
لا بأس بتركه	الا حوط	مسئلة ٣٤
اذا لم يكن مما فيه ضرر عليهم	واما المتنجسة فلا	مسئلة ٣٦

فصل فى صلوة الاستيجار

فى بعض المستحبات القابلة للنياحة
اتيان ما عليه
مسئلة ١
هذا هو المتعين

مسئلة ٣	و منها الحج	و النذور الشرعية و الشروط كذلك و فدية الصوم و فداء المحرم و اروش الجنائيات فيه منع
مسئلة ٤	لا يخلو عن قوة	المالية او الحج
مسئلة ٤	الواجبات	مع عدم التهمة
مسئلة ٥	في وجوب	لا بأس بتركه
مسئلة ٦	نعم الاحوط	اذا كان ماليا او مثل الحج
مسئلة ٨	من الاصل ايضا	بل ممنوع مع كون الموصى به القضا
مسئلة ٩	اشكال	مرّ عدم خروج الفوائت من اصل التركة
مسئلة ١٠	التركة بهما	بل مؤدياً
مسئلة ١٢	عارفا	بل العلم بالاداء و يكفي في العلم به اخباره
مسئلة ١٣	كفاية الاطمينان	مع عدم قرينة على اتهمه
مسئلة ١٤	اشكال	عدم الاشكال فيه و في تبرعه هو الظاهر
مسئلة ١٥	انفسخت الاجارة	مع اشتراط المباشرة و عدم رفع اليد من الشرط
مسئلة ١٦	عنه اشكال	بل منع
مسئلة ١٧	تقليده او	مع اطلاق الاجارة
مسئلة ١٨	تكليف الميت	بل على تكليف نفسه الا مع الاشتراط
مسئلة ١٩	يجب عليه الاتيان	مع الاشتراط
مسئلة ٢٠	فالا حوط	بل الاقوى الا مع اشتراط وظيفه الميت
مسئلة ٢١	لكن يشك	بل لا يجوز ترتيب اثار الجماعة مع الشك في كون
مسئلة ٢٢	الترتيب في	صلوة الامام مأمورا بها في الواقع من غير حاجة
مسئلة ٢٣		الى ثبوت الغلبة
مسئلة ٢٤		فيما يعتبر في الاداء فقط او مع الاشتراط فلا فرق
مسئلة ٢٥		بين الجهل و العلم

مسئلة ١٩	ليحصل الترتيب	على القول بوجوبه
مسئلة ٢٠	جواز الاكتفاء	اذا علو تحقق الفعل فى الوقت او فى خارجه
	والاحوط	بل الاقوى
مسئلة ٢٢	انفسخت	مع وقوع الايجار على تفريغ ذمة الميت و القطع بصحة عمل المتبرع
	الموجر	بل المستأجر
	عن الاجير ملك	مع عدم اشتراط المباشرة او مع رفع اليد من الشرط
مسئلة ٢٤	اشكال	الاقوى الاول
مسئلة ٢٥	بأذن جديد	او بالقطع برضاه
مسئلة ٢٨	اذانسى	ان اعتبر المنسى جزأ فى متعلق الاجارة تعين التقسيط ان لم يكن قابلا للتدارك و ان لم يكن جزا فيوجب الخيار
مسئلة ٣٠	فالا حوط	بل الاقوى ان كان ماليا و نحوه و الا فلا يجب

فصل فى قضاء الوالى

مسئلة ١	او امراة على	و الاظهر الاختصاص بالرجل
	من مرض او سفر او	الاولان ليسا عذرا للصلوة
	و لم يتمكن من	اختصاص الوجوب بما اذا تمكن الميت منه غير بعيد
	و ان لم يتمكن	فى السفر و اما فى غيره فيعتبر التمكن من القضا
مسئلة ٩	من الابوين	بل من الاب خاصة
	قسط القضا	بل كون الوجوب كفاثيا مطلقا غير بعيد فتأمل
	فى ذمة الميت	كيف يعقل تعدد القضا عنه مع كونه متحدا
	لا يجوز لهما	جوازه لاحدهما غير بعيد
	والاحوط	بل وجوبها كفاثيا غير بعيد فتأمل و مع الترتيب على المتأخر خاصة

مسئلة ١٣	يجب على الولي	على ما تقدم فى القضا عن نفسه
	بالتكرار	قد مرّ عدم وجربه مع العلم فضلا عن الجهل به
مسئلة ١٥	بخلاف	بل يراعى تكليف نفسه فيه و فيما بعده
مسئلة ١٩	الظاهر أنّه	مشكل بل ممنوع
مسئلة ٢٠	قضاؤها	او ادائها فى الوقت
مسئلة ٢١	من تركته	و الاقوى عدم الوجوب و كذا فيما بعده
مسئلة ٢٤	اشكال	و الاظهر عدم الانتقال
فصل فى الجماعة		
مسئلة ١	اذا ضاق الوقت عن	و لكن بطلان صلوته فرادى محلّ تأمل
مسئلة ٢	بامر احد	فى صورة كون الامر عن شفقة
مسئلة ٤	بصلوة الطواف كما	لا يخلو من اشكال و كذا العكس
مسئلة ١١	و ان كان الاحوط	لا ينبغى ان يترك فيه و فيما بعده
مسئلة ١٢	و صلوته ايضا	فى صورة وحدة المطلوب او وقوع ما يبطل
		الصلوة المنفرد عمدا و سهوا و هكذا الحكم
		فى جميع صور المسئلة
مسئلة ١٤	امام آخر	من المأمومين على الاحوط الاولى
مسئلة ٢٠	بل لا يبعد	بعيد
مسئلة ٢٣	و صحت	اذا لم يكن قصد الا يتمام على نحو وحدة المطلوب
	بطلت	اذا وقع منه ما يبطل عمدا و سهوا
مسئلة ٢٤	حده على الاحوط	لا بأس بتركه

إذا أدرك القيام قبل الركوع	فلا يضر	
إذا أتى بما يبطل صلاة المنفرد عمدًا وسهوا	والإعادة	
بل الأقوى صحتها فرادى وكذا فيما بعده	بطلت صلواته	مسئلة ٢٥
لا موجب لكونه أحوط	أو العدول	
الظاهر صحتها فرادى	والآ بطلت	مسئلة ٢٦
بقصد الذكر المطلق	و يتشهد	مسئلة ٢٨
فى التخصيص أشكال	الآخرة	مسئلة ٢٩
بل يتم و يردد التكبير بعد قيامه بين الافتتاح	و يستأنف	
و بين الذكر لو أراد الاحتياط أو احتياط فى		
بل هو المتعين	و الأحوط ترك	مسئلة ٣٠
المتن		

فصل

لا دخل فى المتابعة للعلم	تكون عاقبه	
بل يسيرا غير معتد به	دون الشير	الثانى
بل اليسير	قد ر الشير	
مع صدق الجماعة عند المتشعبة	ولو بكثير	
لا بأس بتركه بل المناط ما ينافى اتحاد الجماعة	لا يترك ان لا	الثالث
لو كان فيها ما يبطل صلاة المنفرد	بطلت صلواته	الرابع
بنا على ما نعيه الحائل المانع عن المشاهدة	فيه أشكال	مسئلة ١
وكذا فى المسائل الآتية		
بل الأحوط الأولى	فالأقوى	مسئلة ٣
بل خال عنها	لا يخلو عن قوة	مسئلة ٥
مع الإخلال بما تبطل الصلاة به عمدًا وسهوا	بطلت	مسئلة ١١
لا بأس بتركه فيه و فى العكس	و الأحوط	مسئلة ١٤

مسئلة ١٦	معه الاقتداء	مشكل
مسئلة ٢١	بحسب تقليد هم	بل بحسب تقليد الصف المتأخر
مسئلة ٢٥	واحوط من ذلك	لا يترك
فصل فى احكام الجماعة		
مسئلة ٦	المبادرة الى	بالمقدار غير للمنافى للمتابعة
مسئلة ٩	وجب عليه العود	فيه نظرو كذا فى الاثم لو لم يعد
مسئلة ١١	لم يجز له	فيه نظرو كذا فى البطلان اذا تابع عمدا وسهوا
مسئلة ١٢	والاحوط	لا يترك
مسئلة ١٣	سهوا وجبت	على الاحوط
مسئلة ١٨	وان اثم فى	فى الاثم تأمل
مسئلة ٢٢	البطلان مع	بل الاقوى الصحة
مسئلة ٢٧	فراغ الامام منها	بل بعده او بعد شروع الامام فيها
مسئلة ٢٨	فالا حوط فى كون	فى كون الاتمام احوط نظر
مسئلة ٢٩	فى هذه لا يترك الا	الذى لا ينبغى تركه
مسئلة ٣٠	الجهر بالبسملة	الاحوط الاخفات فيها
مسئلة ٣١	بعد العدول الى	او بدونه
مسئلة ٣٢	والاحوط عدم العدول	لا يترك
مسئلة ٣٣	بالاختصاص	لا يخلو عن وجه فى صورة امكان الحقوق
مسئلة ٣٤	والا فينوى	لو لم يكن منفردا قهرا
مسئلة ٣٥	يجوز للمأموم	فى اطلاقه نظر
مسئلة ٣٦	مع المخالفة فى العمل	مع عدم ايجابها اعتقاد المأموم بطلان صلوة
مسئلة ٣٧	الظنية	الامام بعلم او علمى
مسئلة ٣٨		قد مر عدم الفرق بينها وبين الاعتقادية

بعيد جدا

بل ممنوع

اذا لم يكن موجبا لبطلان صلوة الامام

بقائه على الا يتمام مع قراءة القراءة المنسية غير بعيد

بل الظاهر عدمه

او قام طريق معتبر على ذلك عند المأموم

الظاهر ذلك

بالصحة اذا

لكنه مشكل

فالظاهر جواز

قراءة في

وجوبه

للواقع

الصحة مع ما

مسئلة ٣٣

مسئلة ٣٥

مسئلة ٣٦

مسئلة ٣٧

فصل في شرايط امام الجماعة

مر الكلام فيه

لا بأس بتركه

فيه اشكال

لا يترك الاحتياط في الاخيرين

مر الكلام فيه في التقليد

او انها مثل احدى الكبائر

بل مطلقا

الاخير

بنا على قاعدة التسامح خصوصا بالنسبة الى

لم نجد لبعضى هذه الترجيحات دليلا

بنا على قاعدة التسامح في بعضها

فكيف يكون مسجدا حينئذ

تقدم مختارنا في المسئلة الحادية عشر وبعض

المكروهات المذكورة مبنية على قاعدة التسامح

نعم يجب

بل لا يترك

لغير البالغ

الجواز في الجميع

ملكة

كونه اعظم من

بالمسائل

الامام الراتب

رجح من قدمه

والاستحباب

لا ملكا له

والمحدود

مسئلة ٦

مسئلة ٧

مسئلة ١٠

مسئلة ١١

مسئلة ١٢

مسئلة ١٣

مسئلة ١٥

مسئلة ١٧

مسئلة ١٨

مسئلة ١٩

مسئلة ٢٠

فصل في مستحبات

احدها	بعضها كبعض المكروها مبنى على قاعدة التسامح فاللزام اتيان الاولى و ترك الثانية رجاء هذا التقييد لم يجد له دليلا مع الاشتغال بالذكر و نحوه مما لا تفوت الموالة الا الكثير الماحى سيأتى مختارنا لولا اطلاق النصوص و كذا فيما بعده بالنسبة الى الامام بلا فرق بين انحصار المأموم به و عدمه
التاسع مسئلة ١	المأموم المسبوق و الاحوط
مسئلة ٣	سجدتى السهو
مسئلة ٦	فيشكل
مسئلة ٧	يشكل
مسئلة ١١	للفسق ام لا

فصل في الخلل

مسئلة ٤	و المخالف لها	فى البطلان به من حيث الزيادة تأمل بل منع
مسئلة ٦	او القضا	تقدم تفصيل فى مبحث القبله
مسئلة ٨	المأكولية و عدم	تقدم تفصيله فى لباس المظلى
مسئلة ١١	الاحرام سهوا	عدم مبطلية زيادتها سهوا غير بعيد
مسئلة ١٢	كما سيأتى	و يأتى تفصيله و تفصيل سجدة السهو فى سابقه و لواحقه
مسئلة ١٥	فالا قوى ايضا	بل الاقوى عدمه فيتداركهما و يأتى بما هو مترتب عليهما
مسئلة ١٨	سجدتا السهو عليه سجدتا و سجدتا السهو	يأتى تفصيله و عدم وجوبها للسلام المستحب بنا على وجوبهما لكل زيادة و نقيصة على ما مر آنفا بعد السلام الواجب و اتيان ما يبطل الصلوة عمدا و سهوا

بل بالخروج عن حد الركوع وأن لم يدخل في السجدة أصلاً	في السجدة الثانية	
والأقوى عدم جواز العود حينئذ	الدخول في الثانية	
بل هو الأقوى	احتمل فوت المحل	مسئلة ١٨
وبعد اتیان ما يبطل الصلوة عمداً و سهواً	بعد السلام	
فوت المحل هو الأقوى	كما مر من	
ضعيف جداً	لا احتمال كون	
فصل في الشك		
وجهه وجيه	جواز البناء على	مسئلة ١
وجه البناء على فعل الظهر وجيه	عدل إلى الظهر	مسئلة ٥
اجراء حكم كثير الشك عليه غير بعيد	فيه التفصيل	مسئلة ٨
وفيها ايضاً لكن بقصد القرية المطلقة	تكبيرة الاحرام	مسئلة ١٢
يأتى تفصيله وكذا لاحقاً	سجدتا السهو	مسئلة ١٣
في الوسط وفي الطرفين يلتفت إلا مع احرازانه	لم يلتفت	مسئلة ١٤
بنى على أنه قد فرغ		
فصل في الشك في الركعات		
لا يترك	والاحوط	مسئلة ٢
بل الأقوى	والاخوط	الرابع
على تفصيل يأتي	ويسجد	مسئلة ٢
بل شك قبل الهدم شك قبل الاكمال	فيرجع شكه	مسئلة ٧
او رفع اليد عن الصلوة الاحتياطاً بابطالها فيه	ثم اعادة الصلوة	مسئلة ١١
وفي الفرع الآتي ثم اعاده الصلوة		
وهو الأقوى	او يتعين هنا	مسئلة ٢٠

مسئلة ٢١	بالمنافى ايضا	بل الظاهر الكفاية و سقوط الاحتياط
مسئلة ٢٢	وجهان	او جههما الاول
مسئلة ٢٤	يشكل جوازه	على القول بوجوب التروى
مسئلة ٢٥	و ليس له	بل الظاهر جوازه
مسئلة ٢٦	بل لا يترك	لا بأس بتركه
	فالظاهر كفاية	بل بفضى اصل الصلوة فى نسيان الجزء الواجب
	قضاؤها دون	التدارك بعد الصلوة
		فى وجوب قضائها على الولى نظر بل منع

فصل في كيفية صلوة الاحتياط

مسئلة ١	الاخفات فى القراءة	على المشهور
مسئلة ٣	ثم اعادة الصلوة	بل يكفى الاعادة
	والاحوط ترك	لا يترك حتى مع اتحاد السبب مع ما عطف عليه
مسئلة ٨	عليه اعادة الصلوة	جريان حكم من تذكر النقص كما فى الفرع الآتى
مسئلة ١٠	الغاصلوة	هذا اظهر الاحتمالات و بعده الرابع
مسئلة ١٢	ثم اعادة الصلوة	فيه تأمل
مسئلة ١٤	على عدمه	ان كان بعد الفراغ وان فى الاثنان رجوع الى حالة الفعلية
مسئلة ١٥	وجهاً	اقويهما الاول
مسئلة ١٦	اولا وجهان	اظهرهما العدم
مسئلة ١٨	قطعها واتى	ان كانت نافلة و اما فى الفريضة تخير بين
	العدول قطعها	قطعها واتمام الاولى وبين اتمامها فتبطل الاولى
	العدول اليها	بل حكمه حكم سابقه
		و هو الاظهر

فصل فى حكم قضاء الاجزاء المنسية

مسئلة ١	الآ بعدم السلام	وبعد اتيان المنافى والآ فيرجع اليها ويتشهد ثم يسلم وكذا التشهد الاخير على المشهور على الاحوط
مسئلة ٢	نية البدلية ولا يجوز	فى غير الركعة الاخيرة ممنوع
مسئلة ٤	المبادرة اليها فالا حوط	على المشهور كلاحقه لا بأس بتركه مضافا الى عدم وجوب سجدة السهو فى الفرض فى بعض الصور لا بأس بتركه
مسئلة ٧	والاحوط	
مسئلة ٨	فالا حوط تقديم	لا بأس بتركه وكذا فيما بعده قد مر عدم وجوبه
مسئلة ٩	بالتكرار	فى الاتيان بهما لا فى التكرار
مسئلة ١١	وكذا الحال فالا حوط	بل الاقوى مشكل
مسئلة ١٣	فالا حوط نى	بل الاقوى فيه و فيما بعده كما مر
مسئلة ١٨	فى غير محله فى الصورتين	بل هو المتعين والاقوى كفاية السجده مرة واحدة بنا على وجوبه للسجود ولكل نقيصة
مسئلة ١٩	سجود السهو له قطعها	بل له ان يأتى به فى اثنائها
مسئلة ٢٠	دخل فى فريضة الظهر ايضا	بنا على وجوب المبادرة اليه بل يكفى اعادة الظهر فقط

فصل في موجبات سجود السهو

على المشهور	الاول الكلام	
على تفصيل مرّ في المبطلات	واحد مفهوم	
على المشهور شهرة عظيمة	الثاني السلام	
على القول بوجوبه لكل زيادة	نعم يوجبه	
ضعيف	بل قيل	
على القول بوجوبه لها	حيث الزيادة	
على الاحوط كما مرّ	نسيان	الثالث
مرّ الكلام فيه	او بعد السلام	
بل غير ظاهر	والظاهر	الرابع
على المشهور فيه و في العكس و فيما بعدها	للقيام	السادس
فيه تأمل بل منع	او المستحبة	
والاقوى عدم الوجوب نعم لا يترك الاحتياط مع	والاحوط عدم	
العلم الاجمالي		
بل مرة واحدة على القول بالوجوب	ست مرّات	مسئلة ٣
بل مرّة كما سبق	خمس مرات	
على الاحوط	فورا	مسئلة ٦
على الاحوط	المبادرة اليه	
التشهد	و يقول	مسئلة ٧
على المشهور من وجوب الذكر فيه والتسليم و	نظر	
بل الاقوى اعتبار وضع المساجد السبعة على ما		
يصح السجود عليه وعدم اتيان المنافى فيه و		
فيما قبله امّا غير ذلك فممنوع اعتباره اظهر		
لا بأس بتركه	فالاحوط	مسئلة ٨

لا يترك	كان الاحوط	مسئلة ٩
فيه نظر بل منع	عليه الاعادة	مسئلة ١٤
بل يأتى بالنقص فقط	اعادة	
بنا على وجوب الذكرفيه	وان كان احوط	
فصل فى الشكوك التى لا اعتبار بها		
ممنوع	شك فى صلوة	مسئلة ١
مع كونه حالة ثانوية له من غير فرق بين اسبابها	الثلاث مرة	
بل كل شك زایل	الشك البدوى	الخامس
بل مطلقا	لا فى الافعال	السادس
بل الظان يعمل بظنه	منهما ايضا	
بل يرجع على الاقوى	لا يرجع الى الظان	
لا بأس بتركه	لكن الاحوط اعادة	مسئلة ٨
لا بأس بتركه	الاحوط مع	مسئلة ٩
الاعادة فيه هو الاحوط	الوتر	السابع
بنا على قاعدة التسامح	والافضل البناء	
على الاحوط	بل تجب	مسئلة ١١
بل هو الاظهر	العمل بالظن	مسئلة ١٣
اذا كان فى اثناء الصلوة	متى تذكر	مسئلة ١٤
الظاهر الثانى	اشكال	مسئلة ١٦
لكنها اقوى	عن اشكال	
عقلا لانفسا ولا غيريا	يجب	مسئلة ١٨
اولم يكن بانيا وكذا ما بعده	كان بانيا	
XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX		

ختام

بطل ما بيده		اذا لم ير نفسه فى صلوة العصر فعلا و شك فى نيته لها من الاول حكمه حكم سابقه تقدم حكم السجدة المنسية من الركعة الاخير على الاحوط الصحة لا تخلو من وجه هذا هو الظاهر بمعنى اتمام ما صلى من العصر ظهرا ثم يأتى بالعصر بلا حاجة الى اعادة الصلوتين وكذا الحال فى العشائين قبل ركوع الركعة الرابعة بل يأتى بالناقص بقصد ما فى الذمة و يكتفى به هذا الاحتياط لا بأس بتركه بل الحكم بصحة المغرب و زوال استيناف العشا لا يخلو من وجه قوى بل منع بل هو الاقوى هذا هو الصحيح و المرجع فيه و فى الفرض الآتى ايضا مشكل فلا يترك الاحتياط بالاعادة لو لم يكن اقوى بل الحكم بالصحة غير بعيد بل الاكتفاء بقضاء سجدتين غير بعيد بل يقضى السجدتين اذا دخل فى الركن والآ
بطل	الثانية	
قضاءهما	الثالثة	
مرتين		
بطلت صلوته	السادسة	
العدول الى	السابعة	
من النقص	الثامنة	
احتياطا	التاسعة	
بطلت و	العاشرة	
اشكال		
لا يبعد عدم	الحادية عشر	
على الثلاث		
بنى على الثانى	الثانية عشر	
لكن لا يبعد		
بطلان الصلوة	الثالثة عشر	
عليه الاعادة	الرابعة عشر	
فى اثناء الصلوة		

<p>تداركهما و يتم الصلوة مع احتمال كونهما من الركعة التي بيده و مع العلم بأنهما اما من السابقة او احديهما منها و الاخرى من التي بيده تدارك واحدة و قضى اخرى بعد اتمام الصلوة</p>		
<p>بل يكفى اتمام الصلوة فى الفرض الاول و مع قضاء سجدة فى الفرض الثانى و سجود السهو فيهما احتياطا</p>	<p>الخامسة عشر عليه الاعادة</p>	
<p>و هو الاقوى بل هو القيام الاكتفاء بتدارك السجدين رجاء و كذا التشهد بقصد القرية المطلقة غير بعيد</p>	<p>السادسة عشر و يحتمل هو القنوت بعد القيام الى</p>	
<p>بل يأتى بهما من دون الاعادة بل الاتيان بالتشهد فقط بل هو الاقوى و هو الاقوى</p>	<p>السابعة عشر يحتمل الثامنة عشر الاتيان بهما التاسعة عشر و يحتمل وجوب لعشرون و يحتمل</p>	
<p>الثامنة تقدم حكم هذه المسئلة وما بعد ها فى المسئلة</p>	<p>الرابعة وعشرون اذا صلى السادسة</p>	
<p>بل يعيد العصر فقط و فيما بعده العشا لا غير التعليل كما ترى بل اعادة العصر فقط بل اعادة العشا فقط ظاهر التعليل كما ترى بل يتعين البناء على صحة الاولى و بطلان الثانية</p>	<p>والعشرون فيجب اعادة التاسعة والعشرون لانها ن صلى اعادة الصلوتين وكذا الحال فى هذه الصورة اعمال الحكمين</p>	<p>والعشرون الثلاثون</p>

<p>فيعيد الثانية ولو كان قبل اكمال السجدةتين لم يظهر وجهه لو كان الشك بعد السلام من العشاء والآفيعد العشاء فقط وله ان يبطلها و يبني على صحة الاولى لا يتصور هذا في الصبح بعيد لو لم يكن باطلا جزما مع العلم بانه لو يسلم السلام الثاني و مع العلم بانه قد سلم فالأوجه عدم الالتفات الى الشك و مع احتمال التسليم مع الركعة المحتملة فالأوجه ولا يخفى ما في التعليل الاول الأوجه الاول كما في سابقه و التفكيك بينهما لا و ان كان تعليله عليلا لكنه ضعيف في غير ترك الركن و اما فيه فيتعين البطلان لوقوع التشهد والقيام في غير محله و تعليل المتن غير تام على القول بكون تركها موجبا لسجدة السهو و الا فلا اثر للعلم الاجمالي و يجري حكم كثير الشك بالنية الى شكه في الركوع بل قبله لكون القنوت لغوا بل هو الاظهر بل الظاهر عدم وجوبه</p>	<p>و سجد للسهو و جب اعادتهما له ان يتم الثلثون و الصبح و يحتمل و الاوجه الثاني لان الشك وجهان و الاوجه الثاني و يحتمل الفرق في البناء على الرابع اوجههما الاول او القراءة بعد تجاوز المحل و لكن لا يبعد قضاء السجدة</p>	<p>الثلثون الحادية و والثلثون الثانية السادسة و الثلثون السابعة و الثلثون التاسعة و الحادية و الرابعون الثانية و الثالثة و الخامسة و الثامنة و التاسعة و الخمسون الحادية و</p>
--	--	---

الخمسون الثالثة و ٠٠٠ الرابعة و ٠٠٠ الخامسة و ٠٠٠ السادسة و ٠٠٠ التاسعة و ٠٠٠ الثانية والستون الرابعة و ٠٠٠ الخامسة و ٠٠	لسجدتي السهو وكذا ان علم انه واعادة صلوة واحد سجدتا السهو وجهاً فالظاهر البناء كونه من باب وجب عليه اخرى على الاحوط وان لم	على الاحوط يجب الاتيان حينئذ بالخمس اليومية بل الظاهر عدم الحاجة اليها على القول بوجوبها لكل زيادة و نقيصة وكذا والاوجه الاول فلا بأس بترك الاحتياط بل الظاهر عدمه على القول بوجوبها لكل زيادة و نقيصة وكذا بل الظاهر عدم وجوب شئ عليه تقدم البحث فيه المسئلة الثالثة من فصل الخلط
--	--	--

فصل في صلوة العيدين

مسئلة ٦	بنى على الاقل	ان لم يتجاوز عن المحل
مسئلة ٧	كما يحتمل ان يجوز	قريب جدا

فصل في صلوة المسافر

بل مطلقا على الاقوى	بل الاقوى اعتبارا كون كل من الذهاب والاياب الاربعة فما زاد	
مسئلة ٤	بالعدل الواحد اشكال	ثبوتها به غير بعيد
مسئلة ٥	الاقوى	محل نظر
مسئلة ١٢	واياب واحد ثمانية	مع كون الذهاب اربعة او ازيد
مسئلة ١٣	او اقل	تقدم اعتبار الاربعة و لكن يقصر فى الرجوع لانه مسافة بنفسه
مسئلة ١٤	الى المقصد اربعة	تقدم كون الذهاب اربعة او ازيد
مسئلة ١٥	سور البلد	بل الموضع الذى يصدق عليه المسافر عرفا

الشرط الثانى وان	لم يكن اربعة	قد مرّ اعتبارها
مسئلة ١٧	و يجب الاستخبار	بل الاظهر عدم الوجوب
مسئلة ١٩	لا يترك الاحتياط	لا بأس بتركه
مسئلة ٢٣	فى وجه	قوى جدا
مسئلة ٢٥	وجه	وجيه
مسئلة ٢٦	كما مرّ	و مرّ عدم كونه اقل
مسئلة ٢٩	اشكال	قد مرّ ان فى الضم مطلقا وجه وجيه
مسئلة ٣٠	اعانة	بل موجبة لنفوز سلطانه و تقوية شوكته
مسئلة ٣٢	لم يعدّ اعانة	ولا موجبا لنفوز سلطانه
مسئلة ٣٣	وجوب التمام	اذا قصد به المعصية
مسئلة ٣٤	جزء من سفر	فيه منع
مسئلة ٣٦	اربعة	قد مرّ منعه
مسئلة ٣٧	الاقوى القصر	بل التمام
مسئلة ٤٠	وجوه	اظهرها التفصيل بين التبعية فيقصر و بين
مسئلة ٤١	لا يبعد كون المناط	الا شراك فلا يقصر
مسئلة ٤٢	من سفر المعصية	بل المدار على الحرام الواقع المنجز و كذا الكلام
مسئلة ٤٣	الجاده يتم	فيما بعده
مسئلة ٤٤	عليها يقصر	مع كون قطعة مقدمة للغاية
مسئلة ٤٥	او اقل	مع كون الخروج معدودا جزا من سفره
مسئلة ٤٦	عن سفر المعصية	مع كون الباقي مسافة و لو ملفقة او عدم كون
		الخروج جزا من سفره
		لا يكفى الاقل فى القصر
		بل يتم ما لم يشرع فى العود فيقصر وان لم يتب

يل يجب التمام حينئذ	إذا لم يكن الباقي	مسئلة ٤٢
مع الشروع فى السفر وكون الباقي مسافة	وجب الافطار	مسئلة ٤٣
اظهرهما الا تمام وعدم القضاء	وجهاً	السادس
إذا لم يكونوا فى بيوتهم	قصر	
بل الاظهر وجوب التمام إذا كان بيته معه و الا	اشكال	
وجب عليه القصر	القريبة من بلاده	السابع
مع بلوغ المسافة		مسئلة ٤٨
الا إذا كان قصده الاول على مزاولة السفر	قصر اذا سافر	
الشرعى للاحتطاب	فانه يمكن ان يقال	مسئلة ٤٨
ضعيف لظهور اعتبار المسافة الشرعية فى عملية		مسئلة ٥٥
إذا كان بانياً على اتخاذ وطن	يقصر	
بل الاقوى كون الحد خفاء الاذان فقط	اجتماعهما	الثامن
بل خفاء الشخص نفسه عن البيوت	جد ران البيوت	مسئلة ٥٨
بل لا يخلو من قوة	مطلق الصوت	مسئلة ٦١
بل الظاهر اعتباره	عدم اعتبار	مسئلة ٦٢
بل الاقوى ذلك فتبطل ما بيده	بالاعادة قصر ايضا	مسئلة ٦٧
بل اتمامها تماماً ثم اعادتها كذلك	فى وجه اتمامها قصر	مسئلة ٦٩
بل وان لم يكن إذا لم يرجع عن نية السفر	الباقي مسافة ثم	
بل هو الاقوى مع عدم كونه ناوياً ذلك من اول الامر	يحتمل الاجزاء	

فصل فى قواطع السفر

لا يعتبر الدوام فى العرفى ويضرب التوقيت فى المسجد	و مقرا له دائماً	الاقامة فيه بمقدار
كفاية مجرد النية غير بعيد		
ملاك تحقق الوطن القصد ولو اجمالاً الحاصل	مع كونه بالغاً	مسئلة ٣

المميز

من البناء على التبعية بلافراق بين البالغ وغيره
اقواه عدم الخروج عن الوطنية في الاصل و
المستجد بعد الصدق ما لم يعرض
التوقيت مضرفى المستجد كما مرّ ومرّ عدم اعتبار
الدوام في الاصل

اشكال

مسئلة ٦

فلا يبعد الصدق

مسئلة ٧

الثاني من قواطع السفر

المعتبر هو وحدة البلد و لا تنافيهما كبره
احتمالا غير مناف للجزم بالعزم
في غير الاخير

كلمة لو زائدة لعدم تصور الفرض مع الالتفات

قد تقدم عدم كونه اقل منها

لا تلفيق اذا لم يرجع الى بلده

بل الظاهر ان حكمه التمام في الجميع

بل الاظهر التمام

و مرّ مختار نافيه

اذا كان بعد الركوع

لا مورد لهذه الجملة

ممنوع الا في الاستيجار

بل يتم

بل يتم و التعليل عليل و البناء على صحّة

الصلوة على مختاره مناف للعلم الاجمالي بل

للعلم التفصيلي ببطلان العصر اذا صلى الظهر

وجه الخصوصية غير ظاهر تماما

كبيرا جدا

احتمل حدوث

كاف في تحقق

و لو مع

اقل من اربعة

من كفاية التلفيق

و محل الاقامة

بالجمع فيه في الذهاب

فقد مرّ انه

بعده بطلت

مادام لم يخرج

عليه الاقامة

الى القصر

رجع الى القصر

خصوصا

مسئلة ١٠

مسئلة ١٣

مسئلة ١٦

الثانية

الثالثة

السابعة

مسئلة ٢٦

مسئلة ٢٨

مسئلة ٣٠

مسئلة ٣١

مسئلة ٣٣

الثالث من القواطع مسئلة ٣٧	الى التردد فى المسافرة عن قوة	الا اذا كان التردد بين البقاء دون العشرة فى المنزل و المسافرة مشكل بل ممنوع
فصل فى احكام صلوة المسافر		
مسئلة ١	ايضا على الاقوى سفرا وان كان	تقدم الكلام فى ذلك بقصد الرجاء على الاحوط وكذا قضائها
مسئلة ٢	لا يبعد اذا تمت الفريضة	بل بعيد فيه وفيما بعده والمستفاد من النص عكس ذلك و هو انه لو صلحت النافلة فى السفر لمت الفريضة
مسئلة ١٠	انه مخير	بل الاقوى مراعاة آخر الوقت
مسئلة ١١	فلا يبعد كون المدار الحادثة فى بعضها	بل هو الاظهر فى الاوليين ومشكل فى الاخيرين اذا حدثت بعد صدور النصوص
كتاب الصوم		
وعشرين سوطا قتله فى الرابعة	بل ما يراه الحاكم لضعف الخبر الدال على هذا مع انه فى الجماع مع الحليلة لا وجه له مع موثق سماعة مضافا الى الاشكال بل المنع فى كونه احوط	
الفصل الاول		
المندوب ايضا لما قصده ايضا لم يجزه ايضا	فى احراز الخصوصية لا فى اصل وقوع مطلق على الاحوط على الاحوط	المندوب

ان لم يرجع الى قصد رمضان حتى اجمالا القوة ممنوعة	في الغد مثلا عن قوة	مسئلة ١
اذا لم يتوقف التعيين على ذلك	والقضاء	مسئلة ٢
اذا لم يكن بنحو التقييد وكذا فيما بعده	صح	مسئلة ٤
والاقوى الصحة كما فيما بعده	عما عداه	مسئلة ٦
على الاحوط	لصوم غيره	مسئلة ٧
والاقوى الصحة	اشكال	مسئلة ٨
اذا لم يختلفا في الآثار	الصوم قضاء	مسئلة ١٠
ان صح الثاني ايضا وعليه يتفرع قصد هما معا	النذران	مسئلة ١٢
بل على الاحوط	على الاصح	مسئلة ١٣
مشكل في الواجب المعين	صح على الاقوى	مسئلة ١٣
بل لا يخلو من قوة	على الاحوط	مسئلة ١٥
لا بأس بترك هذا الاحتياط	لكن لا يترك	مسئلة ١٦
لا يبعد عدم الوجوب	عليه تجديد النية	مسئلة ١٧
بل صحته و اجزائه عن رمضان مع المصادفه	بطلانه ايضا	مسئلة ٢١
بل القول بالصحة قوى	وكذا لو صام	مسئلة ٢٤
بعد فوت وقت تجديد النية	لا يجوز العدول	مسئلة ٢٤
هذا التعليل غير تام	الى الزوال	

الفصل الثاني

على الاحوط	على فرض الدخول	مسئلة ١
لا بأس بتركه	فيه بترك الابتلاع	مسئلة ٣
بناء على وجوب الغسل فيه وفي الدبر مطلقا	كان الموطوء بهيمة	الثالث
بناء على حصول الجنابة لهما	الخنثى دبرا بطل	مسئلة ١١

بل الاولى	فالا حوط	مسئلة ١٦
مع الالتفات الى مفطريته	بطل صومه	مسئلة ١٧
مشكل بل ممنوع و القضاء اولى	تعمد الكذب	الخامس
اذا كان على وجه الاخبار عن الله تعالى	بنحو الفتوى	الخامس
بل العدم	الاقوى الحاق	مسئلة ١٩
بل عدمه كما مر	بل الاحوط	مسئلة ١٩
مشكل فلا يترك الاحتياط لو كان الكذب مضطرا	عدم البطلان	مسئلة ٢٠
قد مر عدم البطلان	بطل صومه وكذا	مسئلة ٢٢
بناء على كونه مبطلا	فى رفع البطلان	مسئلة ٢٣
و مع عدم قيام حجة شرعية عليه	وكذا مع احتمال كذبه	مسئلة ٢٤
و عدم العلم بحجيته	مع عدم العلم بصدق	مسئلة ٢٤
او قصده و لم يقصد الاخبار عن الواقع	لم يقصد المنى	مسئلة ٢٩
على الاولى فيه و فيما الحق به	ايصال الغبار	السادس
تركه اولى للصائم كايصال الغبار	الارتماس	السابع
بل عدمه	بطلان صومه	مسئلة ٣١
بناء على حرمة الارتماس للصائم و اكثر الفروع	بطل صومه و غسله	مسئلة ٤٣
اللاحقة ايضا متفرقه عليها	عن المفطرات فيه	مسئلة ٤٤
مرعدم كونه من المفطرات ولا من المحرمات و	حتى ضاق الوقت	مسئلة ٥١
منه يظهر مختارنا فى الفروع اللاحقه	به و بعوضه	مسئلة ٥٤
ولم يتيمم	الاحوط الحاق	مسئلة ٥٧
بل الاظهر الايتان بالعوض فقط	لا يجوز اجناب	مسئلة ٦٦
لا بأس بتركه	ولكن وسع	مسئلة ٦٦
تكليفا كما مر لا وضعاً		
الاظهر الجواز		

مسئلة ٦٦	على الاحوط	و الاظهر صحة الصوم
مسئلة ٧١	فالا حوط القضاء	لا بأس بركه
مسئلة ٧٢	وجب اذا	الظاهر عدمه
مسئلة ٧٤	فلا يجوز	مشكل
مسئلة ٧٥	فلا يجب	بل يجب مع عدم وصوله الى الجوف
مسئلة ٧٥	باصالة عدم	بل لاصالة وجوب اخراجه
مسئلة ٧٦	وجب قطع	مع امكان الصلوة الاضطرارية
مسئلة ٧٦	وابطال الصوم	مع عدم التمكن من الصلوة الاضطرارية
مسئلة ٧٦	على اشكال	لا وجه للاشكال مع درك الصلوة ولو اضطرارية
مسئلة ٧٧	و هو مشكل	و في عدم جواز الابطال مع عدم دركها في الوقت
مسئلة ٧٨	ما لم يعلم	لا بأس بترك الاحتياط
		قد مر حكمه في المسئلة الرابعة والسبعين

الفصل الثالث

بين الجاهل	الاقوى فى الجاهل المركب و القاصر مطلقا الصحة
على الاقوى	بل الاقوى خلافه
مسئلة ١	بطل صومه
مسئلة ٢	بطل صومه
	بل يصح
	بل يصح و ان كان الاحتياط فى الافطار فى يوم عيدهم حسنا
مسئلة ٥	و لكن يفسد
	و فى النفس فى الفساد شئ
مسئلة ٦	و لو كان بنحو الایجاد
	على الاحوط

الفصل الرابع

بتفتت مع عدم استهلاکها

لم يظهر له وجه بعد الحكم بجواز البلع

عدم جواز تعمد

مسئلة ١

الفصل الخامس

لم اجد لبعضها دليلا و الاولى تركها رجاء

يكره للصائم

الفصل السادس

اذا ثبت كونه مفطرا و عدم وجوبها فى تعمد
القي لا يخلو من قوة و وجوبها فى الاحتقان
على الاحوط

فرق بين الجميع

بين العالم والجاهل
بالعالم فى الوجوب
و يجب الجمع
على الاحوط

مسئلة ١

بل كفارة يمين

الثالث

بل الاقوى عدم التكرير

مسئلة ٢

لا يخلو عن اشكال

مسئلة ٣

قد تقدم الكلام فيه و فى لاحقه
مشكل

من الافطار بالمحرم

مسئلة ٤

عليه الباقي

مسئلة ٥

بعد دها

مسئلة ٦

تقدم الكلام فيه و فى لاحقه
و لكن لا تلزمه و لا اكتفاء باحدى الخصال

كفارة الجمع

مسئلة ٩

مشكل فيه و فيما عطف عليه

للفرار عنها

مسئلة ١٢

و مر مختارنا فيه الى آخر الفرع فراجع

قد مر ان

مسئلة ١٣

لم اجد دليل للتقييد

شهر رمضان

مسئلة ١٤

فيه تأمل

كان عليه كفارتان

مسئلة ١٤

الظاهر عدم الاشكال

اشكال

مسئلة ١٨

مسئلة ١٩	او يتصدق بما يطق	و هذا هو المتعين
مسئلة ١٩	بالممكن منهما	بل بالممكن من الصدقة
مسئلة ١٩	اتى بها	على الاحوط
مسئلة ٢٠	والاحوط العدم	لا بأس بتركه فى غير الصوم
مسئلة ٢٤	مرتين او ازيد	مع التمكن من الستين
مسئلة ٢٤	بعدد الجميع	مع كونه وكيلا عنهم او وليا عليهم فى الاعطاف
		بنحو التملك

الفصل السابع

الرابع	من النوم الثانى وكذا مع المراعات ذلك حتى مع	مر التفصيل فيه بل الاظهر عدم القضاء فيه وكذا فيما بعده الاحوط فى الواجب المعين الاتمام والقضائى كان مما فيه القضا مع علمه بعدم جوازه
السابع	لم يجزله التقليد	بل الاصح عدم القضاء وكذا مع الظن
الثامن	قطع بحصول	بل فى الوسط فقط
الثامن	فى الاخيرين	او لامعه او مع القطع بدخول الليل
الثامن	مع وجود علة	مع عدم تبين كون افطاره فى الليل
الثامن	فيما فيه كفارة	اذا لم تبين خطأ البيئة
مسئلة ١	وجب عليه القضا بل	بناء على حجية خبر العدل
مسئلة ١	على الاحوط	تقدم الحكم فى المفطرات
العاشر	القضاء ايضا	

الفصل الثامن

من المشرق على الاحوط

الفصل التاسع

الاول و الايمان	اعتباره فى الصحة غير واضح
لم يصح صومه	فيه اشكال
على الاقوى	القوة ممنوعة
على الاصح	بل الصحة لا يخلو من وجه مع سبق النية فيهما
الثانى	بل من المجنون ايضا معه
المتقدم	فى المفطرات
النهائية	على ما تقدم
والافضل اتيانها	بل الظاهر الاقتصار على ذلك
اذا زاحمه	و الظاهر صحة الصوم فى صور الزاحم وان
السادس	عصى بترك الاله
السادس	لكنه ضعيف فلا بأس بترك الاحتياط
مسئلة ٣	الظاهر اختصاص الحكم بالقضاء
مسئلة ٣	فيه و فيما بعده نظر
مسئلة ٣	الاشكال جار فى ساقية ايضا
مسئلة ٣	لا يخفى ما فيه وكذا فى قوله رجحانه ولو بالنذر

الفصل العاشر

اتمامه	بل لا يخلو من قوة
الاقوى عدم وجوبه	اطلاقه ممنوع
لكن لا يترك الاحتياط	لا بأس بتركه
سابقا وجوب الكفاره	مر الكلام فيه فى المسئلة الحادية عشر من
	فصل الكفارات

الرابع

مسئلة ١

مسئلة ٣

مسئلة ٤	فالا قوى عدم جوازه	بل الا قوى انه فى حكم شهر رمضان و عدم وجوب الاقامة لا تيانه
مسئلة ٥	كراهة السفر	بل افضلية عدم السفر

الفصل الحادى عشر

الثلث	بل فى صورة التعذر والاحوط مدّان والا قوى وجوب بل الا قوى وجوب	والا قوى عدم الوجوب فى هذه الصورة بل الا فضل بل عدم الوجوب بل الا قوى عدمه لا بأس بتركه فى القوة نظر بل منع
الخامس	بل الا قوى	

الفصل الثانى عشر

الخامس	وعدمها لا اعتبار بها	مع حصول الاطمينان بصدق البينة اذا تخالفتا فى الاوصاف المتضادة على نحو وحدة المطلوب
السادس	ولا خطأ مستنده	بل نافذ مطلقا الا مع تقصيره فى مبادئ الحكم او فقد بعض الشرائط او مع العلم بالخطأ فى الحكم مشكل بل ممنوع
مسئلة ٤	قبل الزوال والا فلا	بل الكفاية مطلقا غير بعيدة بل اقوى
مسئلة ٥	على البريد	نعم هو من مصاديق الخبر فيجرى حكمه فيه
مسئلة ٥	متقاربين	بل وان لم يكن
مسئلة ٨	انه كان سابقا	فيه اشكال نعم لا بأس بانتظار الزمان الذى تيقن عدم تقدم شهر رمضان عليه

بل هو كالا سير
كل الاحتمالات مشكل ولكن هذا اقربها بل
الاقرب منه وجوب الهجرة مع عدم الحرج

فالظاهر وجوب
سقوط الصوم

مسئلة ٩
مسئلة ١٠

الفصل الثالث عشر

راجع ما تقدم فى وجوب الاداء

او مذهبنا

بل الى الزوال

استحبابها غير ثابتة

راجع الى وجوب قضاء الصلوة

بل بكل عذر غير السفر

بل انظاهر الاختصاص بالاب

راجع مسئلة وجوب قضاء الصلوة

الاقوى كون الوجوب على نحو الوجوب الكفائى

مع حصول الاطمينان للولى

بل الظاهر خلافه

اذا قام حجة عند الولى او كان هو ايضا شاكا

قضائه

مذهبه

الى الغروب

النيابة عنه

يجب على ولى

ما فات بالمرض

على الاقوى

هو الولد الاكبر

لو تعدد الولى

او اقربه

فالظاهر عدم

فالظاهر وجوبه

مسئلة ٤

مسئلة ٥

مسئلة ١٢

مسئلة ١٩

مسئلة ١٩

مسئلة ١٩

مسئلة ١٩

مسئلة ٢١

مسئلة ٢٥

مسئلة ٢٥

مسئلة ٢٥

الفصل الرابع عشر

على الاحوط

الظاهر انها كفارة يمين

لم يثبت وجوب التتابع فيها

والاظهر عدم الوجوب فى غير كفارة اليمين

ولا بأس بترك هذا الاحتياط

على محرم فى شهر

وكفارة النذر

بدل الشهرين

تأمل و اشكال

فالاحوط فى

مسئلة ١

مسئلة ١

مسئلة ٣

مسئلة ٤	و ان كان الاحوط	لا يترك مع الشك و الاستفاضة
مسئلة ٤	بلا فصل	او معه ايضا و كذا فيد بعده
مسئلة ٧	و هو مشكل	الاقوى ما قاله المشهور
مسئلة ٨	محبوبة	و هى غير كافية فى الصحة و كذا فيما بعده

الفصل الخامس عشر

بدون اذن مضيفه	فى صوم التطوع كما فى صوم الولد بدون اذن والده
تركه مع نهيه	لا يترك
خصوصا مع النهى	لا يترك
ضعيفة سنداً	بل دلالة لا سنداً
الناسك وغيره	فى غير الناسك اشكال
الزوج و الاحوط تركه	لا يترك
صوم المملوك	فى التطوع كما فى صوم الزوجة
والاحوط تركه من دون	لا يترك
تجديد النية	على ما مرّ
ام لا	على ما تقدم فى الصبي و السكران و المغمى عليه

كتاب الاعتكاف

كفاية قصد التعبد	و هو الاقوى
الايمان	شرط فى القبول لا فى الصحة
وغيره من فاقد العقل	فيه تأمل اذا سبقت منه النية
ينوى الوجوب	بنحو داعى الداعى
رمضان اشكال	ضعيف
بين الايام الاعتكاف	ممنوع بل يكون الباقي اعتكافا ثانيا مع اجتماع الشرايط

لا يخلو من قوة والاظهر العدم المنعقد به الجماعة الصحيحة و كونه مسجد البلد هو الاحوط اذا كان منافيا لحقه او كان بنحو ملك المستاجر منفعة الاعتكاف مشكل فى الناسى بل لا يجوز فى المسجدين مطلقا و فى غيرهما اذا توقف على اللبث بل يجب اذا لزم من الغسل فى الخارج زيارة اللبث المحرم فيه تأمل ان لم يتمكن من العمل بنذره بل يجب عليه ذلك و يضم يوما ان كان ناقصا بنا على وجوب كل ثالث بل الاقوى بل الاولى اذ لزم من الاحتياط الحرج و كذا فيما بعده على الاحوط و كذا فى اصل وجوب القضا على الاحوط ان كان موردا للحكم اذا وجب عليه جواز الخروج مختص بالواجبة و للجنابة و عيادة مرّ حكم الاغتسال فيه المريض	وجب الثالث اشكال فى المسجد الجامع اذن المستاجر فلا يبطل ولا يجب الاغتسال وان كان احوط عدم جواز النيابة بطل بين الهالين والاحوط التتابع فالاحوط عمل بالظن او قضائه حكم الحاكم لحضور الجماعة او الراجعة الاغتسال	السادس السابع الثامن مسئلة ٣ مسئلة ٩ مسئلة ١٢ مسئلة ١٤ مسئلة ١٤ مسئلة ١٧ مسئلة ١٩ مسئلة ٢٤ مسئلة ٣٠ مسئلة ٣٠ مسئلة ٣١
--	---	--

مسئلة ٣١	بل اعتكافه	فى بعض الصور
مسئلة ٣٢	فالا قوى بطلان	ممنوع وكذا فيما بعده بفرضية
مسئلة ٣٥	بل الاحوط ان لا	لا بأس بتركه
مسئلة ٣٥	بل الاحوط عدم الجلوس	زايدا على المقدار الحاجة
مسئلة ٣٨	الاخير بين	بل الاقوى وجوب اتمام الاعتكاف
مسئلة ٣٨	لتزاحم الواجبين	بل لكونه من قبيل تعارض المقتضى واللامقتضى
مسئلة ٤١	اشتراطه فى نذره	ممنوع اذا لم يرجع الى الاشتراط فى الاعتكاف
مسئلة ٤١	الاشتراط حال النذر	بل لا بد منه فى الاعتكاف
مسئلة ٤٣	لا يجوز	بل يجوز ولا يبطل الاعتكاف به

فصل فى احكام الاعتكاف

و باللمس	الظاهر الجواز فيه و فيما بعده
و اللمس	مرآنا الجواز
الاستمناء على الاحوط	لا بأس بتركه
مع التلذذ	لم يظهر وجه التقييد
بل مطلق التجارة	فيه تأمل بل منع
فى حرمة	وضعا لا تكليفا
وكذا اللمس والتقبيل	قد مر عدم حرمتها لا وضعا ولا تكليفا
و اولى	و البطلان هو الاظهر
و الظاهر عدم	مشكل فى الجميع
فالا حوط	فى الجميع
وجب قضائه	مر الكلام فيه
او فى نذره	تقدم الاشكال فيه
لخلف النذر	اذا كان النذر متعلقا بايام معينه او لم يمكن استيناف
مسئلة ١	
مسئلة ٢	
مسئلة ٣	
مسئلة ٤	
مسئلة ٤	
مسئلة ٥	
مسئلة ٥	
مسئلة ١٠	

كتاب الزكوة

بل حين وقت التعلق	قبل وقت التعلق	
بل يضر	وازيد لا يضر	
ان توقف الملكية على القبول	قبل القبول	
لا يخفى ما فيه	بالحالة السابقة	الخامس
والاقوى عدمه	الاخراج	الخامس
فيه تأمل	اخراج الزكوة	مسئلة ١
بل الاقوى	والاحوط الترك	مسئلة ١
مع اخراجه	من يريد	مسئلة ١
والاقوى عدم	اشكال	مسئلة ٥
المنع في الخيار المشروط برد مثل الثمن غير بعيد	لا يمنع	مسئلة ٦
الّا في الخيار المشروط برد مثل الثمن	من التصرف	مسئلة ٦
الّا في الخيار المشروط برد مثل الثمن	من حين انقضائه	مسئلة ٦
المدا رعلى للكية الموقوف عليها ومصرفية فيجب في الاول	الوقف العام	مسئلة ٨
دون الثاني بلافرق بينها	زكاتها	مسئلة ٩
عدم الوجوب فيها وفيما بعدها هو الاظهر	والفرق بينه	مسئلة ١٠
هذا الفرق غير موجب لاختلاف الحكم	اخراجها أولا	مسئلة ١٢
الّا مع نذر التصديق بالنصاب على كل حال		
فيجب رفع القيمة ثم التصديق بتمامه		
بل بوجوب الوفاء بالنذر	بالعصيان	مسئلة ١٢
الاقوى عدم الوجوب فيه فضلا عن صورة المقاربه	بعده وجبت	مسئلة ١٢
ان بدّل العين الزكوى قبل الحول او توقف الحج	وجب الحج	مسئلة ١٣
على صرف عين المال		

إذا لم يتوقف السفر على صرف عين المال
أو تلفت عند د على وجه الضمان
أو بعضه

وجبت بعد تمام
قد اتلفها
النصاب

مسئلة ١٣
مسئلة ١٤
مسئلة ١٨

الفصل الاول

فيه اشكال
استحباب صاع من تمر عند حول الحول عليه
غير بعيد
لم يعرف له دليل

وكذا الثمار
والرقيق
الرابع الاملاك

الفصل الثاني

بل وجوب مراعاة المطابقة ولو بالتركيب من
الاربعين والخمسين والتخير مع المطابقة
لكل منهما فلا يكون عفو الا لما بين العقود من
النيف

بمعنى انه

بل اللازم ولا موضوع للاقل عفو على مختارنا
بل اللازم
بل يتخير بينه وبين ان يحسبها اربعين واحد
واربع خمسينات

الاحوط مراعاتها
الاحوط اختيار
اختيار الاربعين

بل يجب فيه حساب خمسين واربع اربعينات
بل يحسبها بالخمسين واربعين واحدا
بعيد

اقل عضوا
يكون الاربعون
اختيار ايضا

مسئلة ١

بل يأخذ بما يستوعب العقود كما مرفى الابل
على الاحوط فيه وفيما بعده

وفيما زاد يتخير
سنة واحدة

مسئلة ٥

مسئلة ٥	الفرد الوسط	على الاحوط والاكتفاء بالادنى غير بعيد
مسئلة ٦	تالفة	فى المثلّى واما فى القيمى فوجوب قيمة يوم التلف و مكانه هو الظاهر
مسئلة ٦	هى فيه	الاقرب قيمة بلد الاخراج
الشرط الثانى	باستيجار المرعى او	لا يخلو من اشكال
مسئلة ١٠	على اشكال	غير وجيه
مسئلة ١١	ولكن المتولى	تولى الورثه فى الفطرى غير بعيد
مسئلة ١١	لم تجز عنه	فيه نظر
مسئلة ١٢	و خمس شياة	اذا كانت قيمة بنت المخاض لا تزيد على قيمة الواحدة منها والاّ وجب اربع شياة
مسئلة ١٢	اربع شياة	اذا كانت قيمة بنت المخاض و خمس شياة تزيد على قيمة الواحد منها والاّ فعليه خمس شياة و هو الاقوى
مسئلة ١٣	بالقسم الثانى	بل الاظهر جواز اخراج الزكوة بل لزومه من مال آخر
مسئلة ١٤	يجب اخراج الزكوة	
الفصل الثالث		
مسئلة ٧	الزكاة والاّ وجبت وجبت التصفية	بل الظاهر عدم الوجوب او دفع ما تيقن بفراغ الزمة بعنوان القيمة او غير ذلك
الفصل الرابع		
مسئلة ٤	له اشكال وجب عليه ضمان	عدم الوجوب فيه و فى العلس هو الاقوى هذه المسئلة و ما قبلها و ما بعدها على القول المشهور لا على القول بالتسمية

مسئلة ۱۴	فالا قوی العشر	على الاحوط فيه و فيما بعده بل وجوب نصف العشر غير بعيد
مسئلة ۱۵	باسم الخراج	الظاهر جريان حكم المؤن عليه اذا كان من غير الغلة و كذا فيما بعده
مسئلة ۱۵	شخصيًا	لا فرق بينه و بين العام على التقديرين اذا كان غير الغلة داخلا في المؤن
مسئلة ۱۶	خصوصا اللاحقه	بل المناسب كون الخصوصية للسابقه
مسئلة ۲۸	و عدمه اشكال	الا قوی عدم الوجوب فيما قابل الدين
مسئلة ۲۸	التركه الى الوارث	و الحكم فيه كما سبق لضعف هذا المبنى و التما تابع للاصل في تعلق حق الديان
مسئلة ۲۹	اشكال	ضعيف
مسئلة ۳۱	الكلی فی المعین	حقا لا ملكا
مسئلة ۳۲	الا قوی جوازه من	فيه نظر
مسئلة ۳۲	رطباً جاز	على مبنى المشهور
مسئلة ۳۳	للفقراء	بل لرب المال

الفصل الخامس

مسئلة ۲	مطلق المال	بل المال الذي جرت عليه المعاوضه بقصد
	قصد التكسب	بل من حين التكسب
	رأس المال بعينه	الظاهر عدم اعتباره
	تعلقها بالعين	من حيث المالية
	بقاء عين النصاب	مر عدم اشتراط ذلك

الفصل السادس

مسئلة ۳	و شراء الادون	مع الخروج عن مناسبة حاله كثيرا
---------	---------------	--------------------------------

لا يجب و لكن مع القدرة على التعيش بغير
الزكاة لم يخبر له اخذ الزكاة
ممنوع

من سهم سبيل الله فيه وفيما بعده
بل الاقوى الجواز مع الجهل بالحالة السابقه
مطلقا و مع الوثوق بالصدق فى صورة العلم
لسبق الغنى
الواجبة الاله

بل وان قصد
مع كونها معينة بالعرل او توقف اداء الزكاة
على ارتجاعها

مع عدم كونه مغرورا من قبل الدافع
مع كونه مغرورا من قبل الدافع
اذا لم تكن مغرولة و لم يكن دفعها بحجة شرعية
حكم المسئلة كما مرفى سابقها فلانعيد

مشكل لكون العمل ولاية لا تقابل بالمال و مع
فرض عمل يقابل به لا شرط فيه ما ذكر من الشروط
حتى عدم كونه ها شميا

فى صورة عدم كونها مغرولة
بل الظاهر الجواز

بل لم يكن الضمان مقدمة المعصية

مع تعذر دفعه الى المالك

مشكل خصوصا مع جمعه بينه وبين الاثم

او تالفه مع عدم كونه مغرورا من قبل المعطى

وجوب التعلم

عاص بالترك

او كفاية

بالصدق

المصلحة

لم يقصد القابض

ارتجاعها

القابض عالما

لا ضمان عليه

كان ضامنا

لو دفع الزكاة

نعم يجوز

عند دفع الثمن

الاقوى عدم الجواز

لمصلحة

الى الحاكم

اجزاء ايضا

العين باقيه

مسئلة ٦

مسئلة ٧

مسئلة ٨

مسئلة ١٠

مسئلة ١٢

مسئلة ١٢

مسئلة ١٣

مسئلة ١٣

مسئلة ١٣

مسئلة ١٣

مسئلة ١٤

الثالث

الثالث

مسئلة ٢٣

مسئلة ٢٨

الثامن

مسئلة ٣١

مسئلة ٣٢

مسئلة ٣٢ وان كانت العين اذا كان قد قصد القرية على كل حال

الفصل السابع

مسئلة ٣	بالمؤمن	فى غير الاب اشكال
مسئلة ٤	ابن الزنا	فيه نظر
مسئلة ٧	فيجب الفحص	بل يقبل دعواه مالم تكن قرينة على كذبه
مسئلة ١٢	يسار الزوج	و بذله ولو بالاجبار
مسئلة ١٩	او عاجزا	الاظهر الجواز معه
مسئلة ١٩	من سائر السهام	فى النفقة الواجبه
	بترك الاعطاء	لا بأس بتركه
مسئلة ٢٢	والشيع	الموجب للوثوق
مسئلة ٢٣	عدم اعطائه	لا بأس بترك هذا الاحتياط

الفصل الثامن

الا فضل	اكثر المستحبات المذكوره فى هذا الفصل مبنى
له يجب	على قاعدة التسامح فاتيانها رجاء اولى
السادسه	مع عجز المالك عن صرفها فى ذالك المصرف
السابعه	ولو بعدم الايصال او بعدم الصرف فى مصارفها
	راجع المسئلة الثالثه و الثلاثين من فصل زكوة
	الغلات
العاشره	بل لا يخلو من قوة
الحادي عشر	اذا كان على نحو التوكيل من القبض و النقل
الثامنه عشر	تقدم الكلام فيه فى اصناف المستحقين
العشرون	فيه و فيما بعده نظر

الفصل التاسع

مسئلة ٥ وان كان الاحوط لا وجه له

الفصل العاشر

او متعددا	مع تعدد الموضوع لا بد من التعيين
مطلق الزكاة	لا يخلو من اشكال
مسئلة ١ الى الوكيل	بل حين دفع الوكيل الى الفقير وكذا فيما بعده
مسئلة ٣ الدفع الى الحاكم	بل حين دفع الحاكم الى الفقير
مسئلة ٥ عن نفسه	محل تأمل
مسئلة ٧ بالمحال	مع عدم كونه مغرورا

ختام

الاولى فالمناط	بل ولو كان من باب النيابة
الاولى معارضته	بل الظاهر له ذلك
الاولى بلوغه افساده	بل لا بد له من ذلك
الاولى اشكال	قوى بل لا ينبغي الاشكال في عدم الجواز
وجوبها	مشكل فيه وفيما بعده لو لم يكن ممنوعا
المحل الثانيه او بعد تجاوز	فيه منع وكذا فيما قبله
الثانيه نائبا عنه	بل ولو كان نائبا عنه
الثالثه فان الاحوط	لا بأس بتركه
الثالثه لا يجب عليه	الا اذا علم بعدم اداء زكوته
الثالثه فان الاحوط	لا بأس بتركه
الرابعة فان الاحوط	لا بأس بتركه

الخامسه	تكليف الوارث	بل لعدم علم الوارث باشتغال ذمة الميب
الخامسه	و المضى	قد تقدم الاشكال فى جريان القاعدتين و كذا
		الحمل على الصحة
السادسه	اخراجهما	مع جواز دفع المقدار المردد بينهما الى
		الحاكم الشرعى او الى الوكيل عن مستحقى
		الحقين بقصد ما فى الذمته
السادسه	الاكثر	لا يترك فى المتباينين
السابعه	اقلهما قيمة	بل اكثرهما
الثامنه	ام لا اشكال	الاقوى الجواز
التاسعه	لا يبعد	بل الظاهر عدم الاشكال فى الجوار حتى فى
		المستثنى اذا اعطى الزكوة من العين
الحاديه عشر	الوكيل عد لا	بل موثوقا باعطائهما الفقير
الثالثه عشر	التوزيع	مع قصده ولو اجمالا و الا فلا يكون لواحد منهما
		مع الاختلاف بالخصوصية و الا فيسقط بمقدار ما
		اتى وبقى الباقي بلا عنوان
الخامسه عشر	ان يقترض	فيه اشكال الا اذا استقرض لمصلحة مصرف الزكوة
		لا لها نفسها
الخامسه عشر	مظطر	لم يظهر وجه التقييد
الخامسه عشر	ارباب الزكوة	فيه منع
	ملك لنوع	ممنوع مع عدم رفعه الاشكال فى مثل سبيل الله
	وجهان	اقواهما العدم
السادسه عشر	حيل فى	مع عدم صحة بعضها
	ياحد الوجود	مما كان صحيحا لا باطلا
السابعه عشر	واشكال	ضعيف

ضعيف كالتعليل و الاقوى المنع	التاسعة عشر اشكال لان	
عدم الجواز لا اشكال فيه	العشرون اشكال	
فيه نظر	الثانية والعشرون للزيارة او الحج	
الحال فيه كما تقدم فى منذور الصدقة	الرابعة والعشرون اشكال	
بل تجرى مع معذورية الدافع	مسئلة ٢٦ الفضولية	
اوجا هلا بها	مسئلة ٢٦ عالما بالحال	
ضعيف فى بعض الصور	مسئلة ٢٩ وفيه اشكال	
قدم البحث فيه و فى بعض فروع و مما مر يظهر	مسئلة ٣٠ بالزكاة	
الحال فى المسلم المشتري او الوارث		
او يتخير كلا حقه	مسئلة ٣١ التوزيع بالنسبه	
الدين	مسئلة ٣١ فى عرضها	
بل فى بعض الاخبار الصحيحه تقدم الحج على	مسئلة ٣٥ الاجزاء اشكال	
ضعيف اذا كان الموكل باقيا على قصده	مسئلة ٣٦ اشكل الاجزاء	
لا اشكال فيه لكفاية معارضة العزل لقصد القرية	واما اذا كان	
قصد الرياسة فى الغيبة لا يضرفى القرية و لا		
يقضى الضمان	مسئلة ٣٧ الاجزاء	
و هو الصحيح بناءً على ولاية الحاكم	فيمما هو عبادة	
بل ينفعه اذا كان وليا عليه	مسئلة ٣٨ فمشكل	
تقدم الفرع سابقا قراجع	مسئلة ٣٩ اشكال من	
ضعيف كتعليله		

الفصل الاول

الفصل العاشر

جواز الاعطاء عنهما مشكل الا ان يعوض عنه الولي	مسئلة ٤ والاعطاء عنه	
لم يظهر وجهه	مسئلة ٤ والاحوط ان	
فيه نظر	مسئلة ٦ وجبت	

الفصل الثانى

بل قبله آناً	دخول ليلة	
بل المدار على صدق كونه ممن يعول به ولوموقتا	بانيا على البقاء	
فى الوجوب جينئذ نظر كما مر	او مقارنا	مسئلة ١
اصل الوجوب مشكل فضلا عن كونه اقوى	فالاقوى وجوبها	مسئلة ٢
مع الوثوق بالاجراج فيه و فى سابقه	التبرع عنه	مسئلة ٩
بل الاقوى وجوبها على صاحب النوبة	وقت الوجوب فى نوبة	مسئلة ١٠
اذا لم يرضعه باجرة من ماله	مرضعة	مسئلة ١٢
اذا لم ترضعه باجرة من مال الاب والّا فعلى	غيره فعليه	
لا بعنوان كونها نفقة	مقدار نفقته	مسئلة ١٦
لا فرق بينهما فى الوجوب مع العيلولة وعدمه	دون البائن	مسئلة ١٩
مع عدمها		

الفصل الثالث

بل قوتا شايما فى الجملة فى البلد	لغالب الناس	
اذا كان قوتا شايما فى البلد	على الاربعة	
على الاحوط	صحيحا	مسئلة ١
اذا لم يكن قوتا شايما ولو مخلوطا	من جنسين	مسئلة ٤

الفصل الرابع

وان كان الاقوى الجواز	على الاحوط	مسئلة ١
بل ممنوع الا مع رفع اليد عن الزايد	عن اشكال	مسئلة ٢
الجواز فيه قريب اذا لم يكن حصته اكثر من الفطرة	و بين غيره مشاعا	مسئلة ٢
لا يترك	والاحوط عدم	مسئلة ٤
التي عليه		

الفصل الخامس

تقدم الكلام فيه فى زكاة المال فراجع

كما تقدم فى زكاة المال

لا ينبغى تركه

تقدم الكلام فيه فى زكاة المال

على نحو ما مرّ فى زكاة المال

نعم الاحوط

مع طلبه لها

الاحوط

يصدق المدعى

التعيين

مسئلة ١

مسئلة ٢

مسئلة ٣

مسئلة ٧

مسئلة ٨

كتاب الخمس

فيه نظر

والاقوى انها للامام

اذا كان بعد الغلبته وكذا الخيرية وما صولحوا

عليه والّا فهى من الغنيمة بالمعنى الاعم

اذا كانت باذن الامام

الاقوى ان هذا وما بعده الى آخر الفرع يجرى

عليه حكم ارباح المكاسب

اذا لم يكن له مجعولا بلا خمس

وان كان غير خال عن الاشكال

على ما تقدم فى الزكاة

فيه تأمل

اعتبار الوحدة العرفية غير بعيدة

بل الاقوى اذا عد الجميع اخراجا واحدا والّا

فالاقوى تعدد النصاب

كالا راضى

اخراج خمسها من

الفداء الذى

اخراج خمسها

بالسرقة و

على السالب

المعادن على وليهم

اخراج

اجبار الكافر

بعد استثناء

يكون دفعة

على الاحوط

مسئلة ١

مسئلة ١

مسئلة ٥

الثانى

الثانى

الثانى

الثانى

الثانى

بل الظاهر عدمه	وجوب خمسة	الثاني
بحيث يصدق على المجموع معدن واحد	والتقارب	الثاني
بل الاقوى	على الاحوط	مسئلة ٧
اذا كانت الاجارة على منفعة الشخصية	لم يملكه	مسئلة ١٠
لا فرق بينه وبين الاتجار به بغير نيته الاخراج	ناويا الاخراج	مسئلة ١٢
لو كان بنحو الاشاعة في العين	مشارك بينه وبين	مسئلة ١٢
على ما تقدم في الزكاة	الاختبار	مسئلة ١٣
فيه وفيما بعده اشكال	او غير المسكوكين	الثالث
اذا لم يعلم انه لمسلم او ذمي	لو اجدته	الثالث
على الاحوط اذا علم بوجوده تحت يده	عرفه المالك	الثالث
مع الاشتراك في المرتبة واما مع الترتيب كان	التداعي	
السابق مدعيا واللاحق منكرا		
بل الاقل منها ومن مأتى درهم مالية	دينارا	
ولا يخفى منافاته لما سبق منه من تعريف السابق	كان له	مسئلة ١٤
ضعيف	وجه	
لا يخلو ثانيهما من قوة	وجهان	مسئلة ١٥
بل الاحوط اجراء حكم ما لا وارث له عليه	جريان حكم	
الظاهر فيه وفيما عطف عليه الى آخر الفرع عدم	وفي اخراج الخمس	مسئلة ١٨
وجوب الخمس بعنوانه الخاص		
على ما تقدم في المعدن	مؤنة الاخراج	مسئلة ١٩
الرابع الغوص		
والاقوى عدمه	على الاحوط	
بل الاقوى اذا قصد الحياة والتملك	والاحوط اخراجه	مسئلة ٢٢

ممنوع لا يترك	حكم البحر واحوط منه	مسئلة ٢٤ مسئلة ٢٧
الخامس المال		
و رضى بالقسمة والّا تعين الرجوع الى الحاكم لحسم الدعوى	اذا كان المال فى يده	
بل الثالث وكذا فيما بعده	اقوالها الاخير	مسئلة ٣٠
بل الثالث وكذا فيما بعده	ايضا الاخير	مسئلة ٣١
الرجوع الى القرعة غير بعيد	وجهان	
بل الاقوى عدمه وكذا فيما بعده فى غير اللقطة	ضمانه	مسئلة ٣٣
بل الاول و تحليل المتن عليل	و الاقوى الثانى	مسئلة ٣٥
لا علاقة له قبل عمل التخميس	لولى الخمس	مسئلة ٣٩
السادس		
اذا وقع البيع على الارض نفسها لا ما اذا وقع على مثل الدكان و الخان و الحمام و نحوها بعنوانها الخاص	او مسكن او	
بل الظاهر الاختصاص بالبيع	لا يخلو عن قوة	السادس
فيه و فيما بعده نظر نعم تصح المصالحة بينهما على شئ	و بين اجارته	
و هو الظاهر فلا يجب الخمس حينئذ	وان قلنا بعدم	مسئلة ٤٠
ولا يسقط الاّ بالدفع	جوازه	مسئلة ٤٢
اذا دفع الخمس الاول عينا والّا وجب خمس تمام الارض	لشراء ثانيا	مسئلة ٤٣
على القول بكون القبض ناقلا لا كاشفا و بناء على	لعدم تماميته	مسئلة ٤٤

تعميم الحكم انى غير الشراء وقد تقدم منعه	مسئلة ٤٥	اقوالهما الثبوت
على القول بالتعميم وقد مر منعه	مسئلة ٤٧	معاوضة
بل ولو كان معاوضة	مسئلة ٤٨	المسلم
وكذا من بحكم الكافر بحكم الكافر	مسئلة ٤٩	ذلك الخمس
اذا بيع عليه بعد اخذه منه خمسا لا مطلقا		
السابع		
لا قوة فيه اذا لم يصدق التكسب	مسئلة ٥٢	بل لا يخلو عن قوة فضوليا
ان لم يكن له ولاية التبديل	مسئلة ٥٣	فى ذالك النماء
اذا قصد الاستمنا من اقتنائها	مسئلة ٥٣	لم يبعد وجوب
بعيد مع فرض عدم صدق التكسب	مسئلة ٥٤	ضمنه
اذا لم يكن عذرا عقلائي	مسئلة ٥٥	لم يجب الخمس
اذا كان المقصود الانتفاع بعين النماء	مسئلة ٥٨	لم يسقط الخمس
اذا كان بعد تمام السنة مطلقا وفى الاثناء ازاله		
تكن الاقاله من شأنه	مسئلة ٥٩	على الاحوط
ان لم يحتج اليه فى مؤنة سنته	مسئلة ٦٢	فالا حوط
ان لم يحتج اليه كما مر وكذا فيما بعده	مسئلة ٦٣	فى سنة الربح
او فى غيرهما ممن من شأنه ادخالها لوقت	مسئلة ٦٧	فالا حوط
والا قوى عدمه فيه وفى الحل	مسئلة ٧٠	على الاحوط
بل الا قوى	مسئلة ٧٠	تمكن من المسير
و سار	مسئلة ٧٠	فكما سبق
وكذا لو تمكن وعصى	مسئلة ٧١	عام حصول
ومع بقاء ما استدان له وجب الخمس فيه	مسئلة ٧١	لم يتمكن
وكذا اذا تمكن ولكن مع بقاء مقابلهما جرى عليه		

حكم الربح السنة اللاحقه

بل هو الاقوى في غير الاستدانه المؤنة سنة الوفاء
فوفائهما من المؤنة

هبة غير لا يقة بحاله

فيه نظر لا احتمال كونه مانعا من صدق الفائدة

بل الجبر اقوى

بعد استقراره

وغيره على الاحوط

فيه و في جواز امضاء الحاكم اشكال الا اذا لم

يؤد الى ضياع الحق

او تلفت في يده

وغيره على الاحوط

مشكل

بل على وجه آخر تقدم في الزكاة

بل للمالك فقط

هذا القرع مع اجماله مناقض للفرع السابق

ان لم يكن مغرورا من قبل المالك

بعد مضي الحول

على مختاره

و سار

لم يظهر وجه للفرق بين ارباحه و بين غوصه و

نحوه

الفصل الثاني

على الاحوط

اخراج الخمس

في النذور

وكذا لو وهبه

لم يجبر بالربح

عن قوة خصوصا

التصرف في العين

مقدار الخمس

اخذ العوض

واتلفها

بمقدار الخمس

له ان يتصرف

الكلى في

لا ربا به

فساد الصلح

ضمانه حينئذ

قبل اخراج

جاز وصح

من المسير

اشكال

مسئلة ٧١

مسئلة ٧١

مسئلة ٧٢

مسئلة ٧٣

مسئلة ٧٤

مسئلة ٧٥

مسئلة ٧٥

مسئلة ٧٥

مسئلة ٧٥

مسئلة ٧٥

مسئلة ٧٦

مسئلة ٧٦

مسئلة ٧٧

مسئلة ٧٨

مسئلة ٧٩

مسئلة ٨٠

مسئلة ٨٠

مسئلة ٨١

مسئلة ٨٤

مسئلة ١

الفقر

مسئلة ١	او معصية	على ما تقدم فى الزكوة
مسئلة ١	مع التجاهر	على ما تقدم فى الزكوة
مسئلة ٣	او عباسيا	او نوفليا او لهيبيا او جعفريا
مسئلة ٤	فى بلده	مع حصول الوثوق بصحة النسب
مسئلة ٤	معرفة عدالته	او وثاقته
مسئلة ٧	نائبه	ولم نجد له دليلا صالحا
مسئلة ٧	والاحوط له الاقتصار	بل الصرف على نحو يوثق برضا الامام عليه السلام
		او التصديق عنه عليه السلام بل هما
مسئلة ٧	الاحوط فيه ايضا	لا وجه ظاهرا لهذا الاحتياط
مسئلة ٩	ضمان ولو مع	مشكل كما تقدم فى الزكوة
مسئلة ٩	بالولاية العامة	ان ثبتت له
مسئلة ١٥	او الحاكم	على القول بولايته
مسئلة ١٥	بالعزل اشكل	الظاهر جوازه
مسئلة ١٦	المجتهد	بناء على الاحتياج باذنه

كتاب الحج الفصل الاول

مسئلة ٢	الا استحباب المؤكد	وتاركه عمدا مستخفا به
	فانه لا يبعد	ولا على جعله مقابلا لما قبله ان كان الوجه
	الا اذا تبين عدم	ضرورة تأكد وجوبه فيكون من افراد انكار الضرورى
	ادراكه	وان اراه مستخفا
		و هذا اقرب وجوه الحمل
		مشكل بل بعيد
		المدار فى استقرار الحج القدرة الحاصلة بالسفر
		مع احدى القوافل ومع تعدد هالاموجب للخروج مع
		الاولى

مسئلة ١	الموجب لا ذيتهما	اذا كانت من شفقة عليه
مسئلة ٢	وكذا المجنون	مشكل بل ممنوع
مسئلة ٤	للنصر الخاص	وفى اطلاق دلالته منع فالام كغيرها من الا جانب
مسئلة ٤	فانه يشمل غير الولي	الولي
مسئلة ٥	الشرعى ايضا	لا عموم فى صحيحة معاوية بن عمار حتى يشمل غير
مسئلة ٦	على السفر به	مع عدم نفقه زائدة الحج على ما للسفر المزبور
مسئلة ٨	بل هو الاقوى	فى القوة منع والصيد منصوص
	وكان مستطيعا	ولو من ذلك الموضع

الثانى من الشروط الحرية

مسئلة ١	قولان الاحوط الاول	قولا ن الا بأس بترك هذا كلاحقه
	اوجهها الاخير	الانعتاق قبل المشعر لا يعتبر سبق الانعتاق
مسئلة ٤	اظهرها كونها على	اذا احرز ان الشرط الاذن لا اعتقاده ومع
مسئلة ٥	مولا	الشك فيه فالوجه الاول
مسئلة ٥	فالظاهر ان حالها	والاقرب فى الجمع بين الروايتين كون كفارة
مسئلة ٥	اقويهما الاول	الصيد عليه وغيرها على مولا مطلقا
مسئلة ٥	انعتق قبل المشعر	فيكون على المولا مطلقا كما مر آنفا
مسئلة ٥	يقدم لسبق سببه	لعدم جواز منع المولى مملوكه من العمل الواجب
مسئلة ٦	دعوى الانصراف	قد مر عدم اعتبار السابق
		لا اثر لسبق السبب فى باب التراحم بل المعيار
		الفورية و الاهمية فتقديم حجة الاسلامى هو
		الاقوى
		دعوى الانصراف كجريان جميع آثار الحرية ممنوعة

الثالث الاستطاعة من حيث

في غاية القوة	القوة ممنوعة فضلا عن غايتها لترجيح النصوص الاول على الثانية لموافقتها بادلة نفى العسر والحرج
مسئلة ٢	لا وجه له
مسئلة ٩	مقدار العود الى وطنه ان لم يكن حرج في عدم العود الى غير وطنه ومعه يعتبر مقدار العود الى غير وطنه
مسئلة ١٠	لا ستلزام التكليف
مسئلة ١١	دار موقوفه
مسئلة ١٣	بل الاقوى عدم جوازه
مسئلة ١٣	لا بقصد التبديل
مسئلة ١٥	محل المنع
مسئلة ١٥	بل الظاهر عدم الوجوب و الاحوط المطالبة حينئذ
مسئلة ١٦	تحصيل للاستطاعة
مسئلة ١٦	فالظاهر وجوبه
مسئلة ١٧	والاقوى كونه مانعا
مسئلة ١٧	نعم لا يبعد الصدق
مسئلة ١٧	فالاولى الحمل الاول
مسئلة ١٧	فالظاهر التخيير
مسئلة ٢٠	فالظاهر عدم منعه
	فيه و في لاحقية تأمل سيما الاخير بل الظاهر منع كل واحد عن الاستطاعة

مسئلة ٢١	احوصهما ذلك	بل اوليها
مسئلة ٢٢	فالظاهر وجوب الحج	مع الوثوق بحضوره و كونه بيده بعد الرجوع
مسئلة ٢٣	يجوز لمقبل ان يتمكن	مع عدم العلم بعروض التمكن
مسئلة ٢٣	لان النهى يتعلق	بل لان النهى فى المعاملات لا يقتضى الفساد
مسئلة ٢٣	امكن ان يقال بعدم	وان كان ضعيفا
مسئلة ٢٣	لم يمنع عن جواز	بل مقتضى القاعدة المنع وعدم الفرق بين
	التصرف	السنين لو لا الاجماع
مسئلة ٢٤	فلو تلف	بتقصيره مع تمكن المسير
مسئلة ٢٥	بعد ان تلف	بتقصيره مع التمكن من المسير
مسئلة ٢٧	واثقا بانه لا يفسخ	لا اثر للوثوق نعم لو لم يفسخ بعد استقرار الحج فى
مسئلة ٢٩	لا يبعد الاجزاء	الذمة مشكل وما جعله مقر باليس بمقرب بل يقتصر على
		مورده من الموت و اشكل منه لو تلف فى اثناء
مسئلة ٣٠	كفى فى الوجوب	الحج مشكل
مسئلة ٣١	اذا لم يعتبر القبول	واما بناء على اعتباره فيكون كالهبة
مسئلة ٣٢	فيقدم الاله منهما	لا وجه له بعد كون العذر الشرعى رافعا
		للاستطاعة وكذا لا وجه لقوله والا فلا لان
		مقتضى المزاحمة وجوب الحج عليه فى السنة
		اللاحقه مطلقا
مسئلة ٣٣	قبل مجيئ مسافره	اذا لم يجيئ الى آخر اعمال الحج و الا فلا يجزى
		حجة هذا عن حجة الاسلام
		لا يخلو اولهما عن قوة
مسئلة ٣٥	وجهاً	محل تأمل للتأمل فى شمول ادلة البذل للفرض
مسئلة ٣٧	وخيرة بين ان	فى الصحة و وجوب الحج اشكال
مسئلة ٣٩	فالظاهر الصحة	لم اجد له دليلا صالحا
مسئلة ٤٣	عليهم كفاية	

مسئلة ٤٤	على البازل	مع وجوب البذل على البازل بذرو وشبهه
مسئلة ٤٤	وجهان	الظاهر الاول
مسئلة ٤٥	او لعمره مفردة	بناء على عدم وجوبها خاصة للنائي المستطيع
مسئلة ٤٥	معسرا	ولم يتمكن من الحج
مسئلة ٤٥	لشمول الاخبار	الاخبار وصدق الاستطاعة اجنبى عن المقام
مسئلة ٥٦	وجب عليه الحج	تقدم الحكم فى نظيره فى مسئلة السابقة و الثلاثين
مسئلة ٤٨	عن حجة الاسلام	مع كونه مستطيعا ولو من ذلك المكان
مسئلة ٥١	وجب مع وجود	فيه نظر كسابقه نعم لو اقرض فى هذه الصورة وجب و اجزاء عن حجة الاسلام
مسئلة ٥٢	فالظاهر صحة الحج و اجزائه	لا يجزى فيه كما فى سابقه والفرق بينهما بلا فارق
مسئلة ٥٥	قدم الحج النيابى	ان كانت النيابة للسنة الاولى لو لم يف الاجرة الا لها و مع سقمهما قدم حجة الاسلام و يأتى بالنيابى فى السنة اللاحقه
مسئلة ٦٠	ثمن هديه غصبا	واشراه بعين هذا الثمن
مسئلة ٦٤	كونه اهم	بل مطلقا
مسئلة ٦٥	ذى الحجة	بل الى تمام الاعمال
مسئلة ٦٥	وجهان	اقواهما العدم
مسئلة ٦٥	والاقوى عدمه	بل بالعكس
مسئلة ٦٥	الى ذى الحجة	بل الى تمام الاعمال
مسئلة ٦٥	مسلمية عدم الاجزاء	و هو الاقوى
مسئلة ٦٥	فالاقوى ما ذكره	بل ما ذكره المشهور مع وجود احد ما سبق من الميقات الى فراغ الاعمال
	فى الدروس	

مسئلة ٦٧	ثالثها الفرق	و هو الاقوى
مسئلة ٦٨	فى هذه الصورة	الظاهر الوجوب حينئذ
مسئلة ٧٢	اولهما عن قوة	بل ثانيهما
مسئلة ٧٢	والقول بعدم الوجوب	و هو الاقوى
مسئلة ٧٢	اقواهما نعم	بل اقواهما عدم
مسئلة ٧٢	لم يجر عن حجة	بل الظاهر الاجزاء
مسئلة ٧٣	بل قولان	الاقوى عدم
مسئلة ٧٣	و استحباب القضاء	لم اجد له دليلا
مسئلة ٧٤	عليه على الاقوى	فيه تأمل
مسئلة ٧٥	و لا يكفي	الا اذا احرم مسلما ثم ادرك احد الموقفين
مسئلة ٧٩	المنقطعة كالدائمة	مشكل الا اذا استلزم الحج تفويت حق الزوج
مسئلة ٨٠	استصحاب المحرم	او من تأمن معه
مسئلة ٨٠	وجهران	اقويهما الاول مع توقف الحج عليه
مسئلة ٨٠	وجهران فى صورة	اقويها اوليها
مسئلة ٨٣	بتقدم الحج	و هو الاقوى فى خصوص مورد الخبرين
مسئلة ٨٤	فلهم التصرف	مشكل فيه و فى المقيس عليه
مسئلة ٨٥	و ان لم يف	لا وجه لدفع حصته حينئذ الا مع وفاء حصته
مسئلة ٨٦	للخبر عن	التعدى عن مورد مشكل بل ممنوع
مسئلة ٨٧	فى وجوه البر	مع رضا الورثة
مسئلة ٩١	قويا جدا	لا قوة فيه
مسئلة ١٠١	على تقليد الميت	بل على تقليد مباشر العمل
مسئلة ١٠١	وجوه	اقواها ان المدار على تقليد مباشر العمل
مسئلة ١٠١	على تقليد الميت	بل على تقليد الوارث
مسئلة ١٠٢	الاحوط فى	بل الاقوى فى الفرض

بعيد	لا يبعد جواز	مسئلة ١٠٢
المدار على تقليد المباشركما مر	وجهان ايضا	مسئلة ١٠٤
مع بقاء العين	خمس او زكوة	مسئلة ١٠٦
الروايتان	لا ينبغي الاشكال في	مسئلة ١١٠
لا فرق بين العلم والجهل لو كان مدرك البطلان	لوجوب الفورية	مسئلة ١١٠
اذا كان قاصرا	لا تبطل اجارته	مسئلة ١١٠
بل التمكن كاشف عن بطلانها الا اذا كان	بل يبعد صحتها	مسئلة ١١٠
التمكن بمال الاجاره	لا تجدى	مسئلة ١١٠
تقدم مختارنا آنفا	مع تعدد الامر	مسئلة ١١٠
بل تجدى ولكنها غير محرزة	بحسب القاعدة	مسئلة ١١٠
تعدد الامر في سنة واحدة مع وحدة الحقيقة لا يمكن		
لولم يكن مستند البطلان الروايتان والافمورد		
هما مختص بحجة الاسلام		

فصل في الحج الواجب بالندز

بل لا يبعد قوة القول الاول	لا يبعد قوة هذا	مسئلة ١
ما ذكره ره خلاف ظاهر النص	منافيا	مسئلة ١
مشكل	تشمل المنقطعة	مسئلة ١
لا يخلو ثانيها عن قرب	كذلك وجهان	مسئلة ١
اوجههما الاول	وجهان	مسئلة ١
اقويهما الجواز	ام لا	مسئلة ١
لا دليل عليه والاصل البرائة	وعليه القضاء	مسئلة ٨
وان كان ضعيفا	وعلى الثاني يمكن ان	مسئلة ١٠
يقضيان من اصل التركة اخراج الكفارة من الاصل مشكل وتقدم عدم وجوب القضاء		مسئلة ١٢
بل مقبولة	ممنوعة	مسئلة ١٢

مسئلة ١٣	وجوب القضاء عنه	و الاظهر عدم الوجوب
مسئلة ١٤	ووجب عليه تحصيل	فيه منع
مسئلة ١٦	حملا لنذره	لا مورد له فيما نحن فيه و ان كانت صحة النذر
		حيث متجها لكشف زوال الاستطاعة عن الصحة
مسئلة ١٩	اقواها الثانى	بل الاول لا طلاق المندور و الفرق بين هذا
		و بين التصريح بالاطلاق كما تعرض له بقوله
		نعم لو نذر الخ بلافارق
مسئلة ٢٠	بل هو المتعينان	بل مطلقا حتى لو حصل المعلق عليه بعد خروج
مسئلة ٢١	و احوطها الاخير	بل اقواها
مسئلة ٢٣	امكن ان يقال	الرقه
مسئلة ٢٣	و ربما يحتمل فى	ضعيف
		ضعيف لعدم الدليل على منع عدم التمكن من
		احدهما من انعقاد النذر لالما ذكره الماتن
مسئلة ٢٥	من الاحتياط	بل يقتصر على اطعام العشرة على القول به فى
		اليمين
مسئلة ٢٨	لا العزيمة	الفرق بينهما فيما نحن فيه بلافارق لعدم شمول
		ادلته له فينعقد النذر على التقديرين
مسئلة ٢٩	فأول افعال الحج	بل اول الشروع فى سفر الحج
مسئلة ٣٠	عدم وجوبه	بل وجوبه لكون السكونى مورد الاعتماد
مسئلة ٣١	وجب عليه القضاء	قد مر ما فيه
مسئلة ٣١	والحج صحيح فى	مشكل مع كونه علة لتعذر الوفاء بالنذر
مسئلة ٣٣	هو القول الثالث	مع الوجوب عليه فى صورة اليأس اذ تبينت المكنة
مسئلة ٣٤	و ان كان الاحوط	بل الاقوى

فصل فی النیابة

مسئلة ۱	دعوى انصراف	ممنوعة و لذا تصح نيابة الصبي المميز في الواجب فضلا عن المندوب و ان كان خلاف الاحتياط
مسئلة ۱	الرابع العد السه او الوثوق	ليس له دليل بل المدار على عدم قرينه على اتهمه و يقبل قوله في الاتيان
مسئلة ۱۰	لم يجر عن المنوب عنه	في النفس منه شئ خصوصا مع وجود موثقه اسحاق بلا معارض و لا مقيد صالح
مسئلة ۱۰	ولا يبعد الاجزاء	بل قريب على ما سبق آنفا منابل لا بد من الفتوى به لعدم المقيد الاخبار
مسئلة ۱۱	ثم ابطلت	بل هو نظير من مات في اثناء الصلوة
مسئلة ۱۶	لا تصح الثانيه بالاجازة	بل تصح باسقاط المستاجر حقه نظير اجازة المرتهن بيع الراهن
مسئلة ۱۹	ووجوب المبادرة معها	المطالبة لها دخل في الوجوب في صورة العلم لا مطلقا
مسئلة ۲۰	نعم يستحب الاتمام	لا دليل له ولتاليه كما في المتن و الاستدلال لهما بما في المتن عليل غايته
مسئلة ۲۱	لكونه عوضا	لم يتضح وجهه
مسئلة ۲۲	كان له القسخ	ان لم يفسخ من جهة عدم القدرة
مسئلة ۲۳	على صورة العلم	بل حملها على دفع قيمة الحجه و ايكال الامر اليه في القيام بنفسه او بغيره
مسئلة ۲۴	و الاقوى عدمه	بل الاقوى جواز العدول و اجزائه عن الميت
مسئلة ۲۴	وعدم استحقاق الاجرة	راجع ما تقدم في مسائل موت الاجير في اثناء العمل

<p>لا اشكال فى الصحة هنا و فى التبرع عند ايضا ، و جملة فى الحج الواجب) كان موضع وان كان الاقوى فيه الصحة فى المسئلة اللاحقه و هى فى موضع الاولى و التحريف من الكاتب</p>	<p>مشكل</p>	<p>مسئلة ٢٥</p>
<p>فصل فى الوصية بالحج</p>		
<p>مشكل فيه و فى الواجب بالعهد و اليمين مشكل على اطلاقه بل على اقل ما يمكن بل الاقوى فى التعيين اشكال مع الاقتصار على اقل الممكن و الاقوى فيه ما عليه المحقق القمى بل الى الحاكم و عن التفاوت بين اجرة الحج ما يشاء واجرته غير مشكل ضمانه لا وجه له اقواهما السماع بالظن المعترف شرعا وان لم يتضح عندى عاجلا وجه للتقييد اصلا المعترف شرعا و ان لم يكن قويا ان بثت له عموم الولاية بل يجوز على الاقوى</p>	<p>و الافسادى و ان كان بدنيا على اجرة المثل الاحوط ذالك بل هو المتعين دفع الازيد اذا ملكه داره بمائة و هذا ينتقل الى و خروج الزايد امره على الصحة و جهان و جهان او ظن مع الظن القوى لانه ولى من الاولى لم يجز لمن عنده ان</p>	<p>مسئلة ١ مسئلة ١ مسئلة ٣ مسئلة ٣ مسئلة ٣ مسئلة ٢ مسئلة ١٠ مسئلة ١٠ مسئلة ١١ مسئلة ١٣ مسئلة ١٣ مسئلة ١٥ مسئلة ١٧ مسئلة ١٧ مسئلة ١٧ مسئلة ١٧</p>

فصل في الحج المندوب

مسئلة ٤	ان يستقرض	ان كان حلف ظهره مال
مسئلة ١٠	من حلال	تقدم تفصيله في المسئلة التاسعة والستين

فصل في اقسام العمرة

مسئلة ١	فورى	لم اجدله في المفردة دليلا
مسئلة ٣	من يتكرر دخوله	ومن يدخلها في الشهر الذى احل فيه من احرامه السابق

فصل في اقسام الحج

اقربهما الاول	بل الثانى
وان كان لا يبعد	بل قريب وليس من باب التمسك بالعام فى الشبهته المصادقية
كالحج النذرى	اذا اطلق و الافتعين ما عينه كما ان الافسادى تابع للمقتضى
مسئلة ١	وطن الاستطاعة
مسئلة ٢	ولا يبعد قوة هذا
مسئلة ٣	بقصد التوطن او
مسئلة ٣	بقصد المجاوزه
مسئلة ٣	فالمدا ر على حصولها
مسئلة ٣	فى مكة فلا
مسئلة ٣	دخوله حينئذ
مسئلة ٤	وان كان الاقوى الثانى
	بل الثالث
	بل مخيرو لا وجه للتغين فى الفرض
	بل بعيد و الحق ما قاله المشهور مطلقا
	بل مقتضى اطلاق الاخبار تبدل الحكم بسبه
	تبدل الموضوع و الاجماع المدعى كما مرى
	لم يتضح وجه ظهورها فى الاختصاص
	قد مر اطلاق الاخبار آنفا
	قد مر ما فيه
	فى الصورة الاولى خاصه

فصل صورة الحج المتمتع

مسئلة ١	و يأكل منه للخبرين	و يهدى بعضه و يتصدق ببعض على الاحوط وليسا و اوضح الدلالة
الخامس	ولكنه محل تأمل	بل لا وجه له فى صورة انضمام احدهما بالآخرى ولو بنائب آخر
مسئلة ٢	والاقوى عدم حرمة الخروج	على فرض الحاجة
مسئلة ٢	المواضع البعيدة	مشكل لكونه على خلاف اطلاق النصوص
مسئلة ٢	اقواهما نعم	بل الاقوى لا
مسئلة ٣	ففى جواز العدول و كفايته	بل لا يجوز لو ادرك المشعر
مسئلة ٣	والاحوط العدول	ان لم يدرك المشعر

فصل فى المواقيت

مسئلة ٤	ان يحرم خارج المسجد	او فيه مجتازا
مسئلة ٤	على القول بتعيين المسجد	اذا يمكن الاحرام مجتازا
مسئلة ٤	والاحوط ان	بل من خارج المسجد على القول بعدم تعيين
الثامن	ولكن الاحوط	المسجد هو المتعين ان لم يمكن الاحرام مجتازا
التاسع	و تتحقق المحاذات	بل الدخير بين فخ و بين الميقات
التاسع	والاولى التجديد	بل الظاهر كفاية العرفية و كون الميقات على
التاسع	الاحرام من ادنى	يمينه او شماله بالحط المستقيم
التاسع	الحل	بل لا يترك
التاسع	لكن الاحوط	منه ولا الاحرام
		ان لم يمكن العبور فى احد المواقيت و الاحرام
		من الاقرب منه ثم الاقرب الى ادنى الحل
		بل الاحوط العبور من احد المواقيت مع

مسئلة ٤	احد المواقيت	الامكان و مع عدم الامكان فمن الاقرب منه فالاقرب و من كان منزله اقرب الى مكه من الميقات فمنزله ميقاته للحج و العمرة معا
مسئلة ٦	فيتعين احدها	او منزله ان كان بين مكه و الميقات

فصل في احكام المواقيت

مسئلة ١	ولا يبعد الاول	بعيد بل ممنوع
مسئلة ١	والاحوط الثانى	بل الامر دائر بين المحذورين فيتخير لو لم يكن احدهما اهم او يحتاط بالاحرام من المكان المعهود عليه او المقسم به رجاء او يحدّره من الميقات
مسئلة ١	و الظاهر اعتبار	لم اجد له دليلا لو لم يكن مخالفا للاطلاق و لم يعلم الفرق بينه و بين لاحقه
مسئلة ١	لم يبطل احرامه	عدم البطلان مع العهد مشكل بل ممنوع
مسئلة ١	لكن الاصحاب خصّصوا	الاطلاق متبع حتى يثبت المقيد ولا وجـه لاحتياطين المزبورين ايضا
مسئلة ١	واجبة بالاصل	شمول النص لها لا يخلو من تأمل او منع
مسئلة ٢	بل الاحوط عدم	لم يتضح الفرق بين المحاذاة و بين نفس الميقات فتوقف الماتن فى المحاذاة غير ظاهر
مسئلة ٢	وان اثم بترك	فى الاثم تأمل بل منع
مسئلة ٢	والاحوط العود اليها	لا ينبغي شديدا تركه
مسئلة ٢	وجوب الاحرام من الميقات	العمل بظاهر الاخبار متعين و الاجماع ممنوع موضوعا و حكما
مسئلة ٣	و ذهب بعضهم الى انه	و هو الاظهر و اقرب الى العمل بالادلة

مسئلة ٥

يجزیه النیته والتلبیته بل تؤخر الاحرام و یحرم من موضع زوال العذر

الا اذا زال بعد دخول الحرم فیخرج الی

ادنی الحل فیحرم منه

ان عمل بالخبر المرسل

صحّة علمه

مسئلة ٩

فصل فی مقدمات الاحرام

ازالة الاوساخ | لم اجد له دلیلاً بالخصوص و الفحوی غیرقطعیة

فصل فی کیفیة الاحرام

اذا كان الترك عمدا | الا اذا جدده من المیقات علی ما تقدم فی

المسئلة الثالثه من فصل احكام المواقیت

بل العمل بمقتضى العلم الاجمالی مع الامكان

ومع عدمه التبعیض فی الاحتیاط

وما عن علی علیه السلام اجنبی عما نحن فیه

ان اکتفی بهذا المقدار من التعیین

مشکل

لا یخلو عن قوة

بل الاظهر عدم الوجوب ان لم یتوقف انعقاد

احرامه علیها

القارون

هذا مناف لمختاره من وجوب التلبیه نفسا علی

هذا مناف لما اختاره فی الفرع السابق من

تحقق الاحرام بالنية و لبس الثوبین

لم نجد نصّا به

بل تحمل الروایات علی تأخر التلبه المستحب

اذا كان الترك عمدا

علیه التجدید

لما عن علی (ع)

لانّه نوع تعیین

علی أنّه نواه

انها سقوط الهدی

نعم الظاهر وجوب

وكان الاخر مستحبا

من عدم انعقاد

الاحرام الایها

وعند المنام

فالافضل ان یأتی

مسئلة ٦

مسئلة ٨

مسئلة ٨

مسئلة ١١

مسئلة ١٣

مسئلة ١٥

مسئلة ١٥

مسئلة ١٨

مسئلة ١٩

مسئلة ٢٠

والتفصيل لا يسعه المقام	مسئلة ٢٦	عامدا اعاد
و هو مخالف لاطلاق صحيح معاوية فراجع		
مضافا الى لزوم منافات لبس الثوبين مع البناء		
على تحريم المحرمات على نفسه كالعزم على تركها		
فلا فرق بينهما من هذه الجهة		
كتاب الاجاره فصل في اركانها		
اذا لم ينصب قرينة على ارادة الاجاره من البيع	بعتك الدار مثلا	
مع عدم الاذن او اجازة عن الولي	فيهما البلوغ	
اقامة الدليل عليه باطلاقه مشكل بل ممنوع	مقدورى التسليم	
وعدم الكفاية هو الاظهر	كما فى البيع اشكال	
اوجههما الوجه الاول	وجها ٢	مسئلة ٢
من حيث كون البضع منفعة و من جهة النص	محل اشكال	مسئلة ٢
لا اشكال فى عدم الجواز		
ان كان على وجه التردد لا على وجه الكلى فى المعين	لم يصح	مسئلة ٤
الا اذا كانت المنافع متساوية فى المالىة و	ولا بد ايضا من	مسئلة ٤
الصفات المرغوب فيها		
مع اختلاف الفرض بذلك	نعم يلزم	مسئلة ٥
لامطلقا	التعجيل	مسئلة ٥
اقويهما الصحة	قولان	مسئلة ٥
اولم يختلف الفرض او المالىة بذلك	متبعة	مسئلة ٨
الراجع عاجلا فى نظرى الاول ثم الثالث	اقوال	مسئلة ١٠
بل يصح و ما ذكره مانعا فليس بمانع	بطل لما مر	مسئلة ١١
بل يفصل بين العنوانيه و التقييد و بين	باطلة	مسئلة ١٢١

<p>مسئلة ١٢</p>	<p>على وجه العنوانية والتقييد</p>	<p>الشرطية كما في لاحقه</p>
<p>مسئلة ١٢</p>	<p>لم يستحق شيئا من</p>	<p>يعنى وحدة المطلوب و مقابله تعدد المطلوب بل الظاهر استحقاق الاجرة المسماة و ضمانه للمستاجر اجرة المثل للعمل المستاجر عليه و للمستاجر ان يفسخ المعاملة لتعذر التسليم بل صحيح كما مر</p>
<p>مسئلة ١٢</p>	<p>للجهالة نظير ما ذكر</p>	<p>العبارة غير وافية بل مخلة بالمقصود ولعل</p>
<p>مسئلة ١٢</p>	<p>هو الا يصل فى ذلك الوقت</p>	<p>(جملة فى ذلك الوقت) كان بعد قوله ره على فرض عدم الا يصل و قدمه الناسخ كما تنبه له بعض المعاصرين</p>
<p>فصل الاجاره من العتور</p>		
<p>مسئلة ١</p>	<p>جائزة والاقوى الثانى</p>	<p>لزومها غير بعيد بل الاول</p>
<p>مسئلة ٦</p>	<p>انه فى كسبه</p>	<p>و هو الا ظهر</p>
<p>فصل يملك المستأجر</p>		
<p>مسئلة ١</p>	<p>مانع عن الاستيفاء المسماة</p>	<p>اطلاقه ممنوع بل استقرارها هو الظاهر نفسه</p>
<p>مسئلة ٣</p>	<p>بالتفويت ايضا</p>	<p>تطبيقه على القواعد مشكل و ان كان قريبا فى</p>
<p>مسئلة ٥</p>	<p>ويحتمل قريبا ان</p>	<p>و هو المتعين لو لم تنحل الاجاره الى اجارة و الظاهر الانحلال فلا قرب</p>
<p>مسئلة ٧</p>	<p>و هو مشكل</p>	<p>لو لم تكن المنفعة حين الاجاره مالا بنظر العرف والا فيكون كتلف المبيع</p>

مسئلة ٩	و يقوى هنا	بل خلافه هو الاقوى
مسئلة ١٠	و يحتمل قويا	قد مر منع القوة
مسئلة ١١	تعيّن الثانى	اذا كان منع الظالم متوجها الى المستأجر
		فى انتفائه لا الى المجر فى تسليمه
مسئلة ١١	و هو ضعيف	بل هو الاقوى كما مر
مسئلة ١٣	موجب لزمانه	و هو كاتلاف المجر حكما فالفرق بلا فارق
مسئلة ١٣	فقيه اشكال	ينافى هذا ما تقدم منه رحمه الله فى المسئلة
		السابقه من استظهار البطلان
مسئلة ١٤	عن فسادها	او يقدم حق الزوج على حق المستأجر على فرض
		صحة الاجاره
مسئلة ١٦	عالم فى شكل	لا اشكال فى الضمان و فى لاحقه الا اذا علم
		قصد المجانية فى تمام فروض المسئلة
مسئلة ١٦	فليس له مطالبة	بل له المطالبة عينا او بدلا
مسئلة ١٧	ولكن لا يجوز تسليمه	تكليفا ولو عصى و سلمه يترتب عليه آثاره
مسئلة ١٧	وجهان لا يبعد	اذا تعاقدنا مبني على هذا الاعتقاد فيكون
	ذلك	شرطا ضمنيا
فصل العين المستأجره فى يد المستأجر امانة		
مسئلة ١	خصوصا اذا كان المجر	لم يعلم وجه الخصوصية
	بطلت الاجاره	لا يخفى منافاته لما اختاره فى المسئلة الثالثه
		عشرة من الفصل السابق
مسئلة ١	بمنزلة استيفائه	الفرق بين هذا و سابقه بلا فارق
مسئلة ٢	يوم الاداء	بل يوم التلف
مسئلة ٤	اشكال	لا اشكال فى ضمان الختان البصير فى عدم

مضيرة الختان الامع التبريد	مستلة ٥	اقوى من المباشر
و هو الغالب فى المرض و الطبيب	مستلة ٧	ضمن
اذا كان عن تقصير	مستلة ٨	و ربما يفرق
لم يعلم الفارق هنا و كذا فى آخر الفرض و	مستلة ١٢	والظاهر ثبوت
مثله فى الضعف القول بعدم الضمان فيها		
هذا ينا فى لما سيأتى منه رحمة اله المسئلة		
السادسه من الفصل الاتى و نبيّن مختارنا هنا		
فصل الخامس		
لا اشكال فى الجواز بل وجوبه فى الفرض ولا	اشكال	
يضمن لو سلمها بدون الاذن		
اذا كان بنحو التقييد و وحدة المطلوب	اجارتها من آخر	
الاقوى عدم البطلان فى جميع الصور	وجهان	
لا اشكال فى الحرمة فيها	فاشكال	مستلة ١
بل الاقوى فى السفينة و اما الرحى فلا بأس	الاحوط	مستلة ١
بترك الاحتياط فيها		
اذا كانت الاجرة فى الاجارتين فى غير النقود	و الاقوى جواز ذلك	مستلة ١
و الحرمة اذا كانت منها		
الحكم هنا مثل العين المستأجرة بالاتفاوت	كما مر نظيره فى	مستلة ٢
اذا لم يكن له مالية	و مثل اجراء العقد	مستلة ٢
بل له الاخذ باكثر الامرين منه و من عوض	ويطالب عوض الغا ^{ئت}	مستلة ٢
المنفعة التى استوفاهما الاجير او غيره		
بل له المطالبة لاستفاء الامر المنفعة	آمر له بالعمل	مستلة ٢
لامجال له فى الفرض لعدم تعقل كسبون	الا اذا فرض	مستلة ٢

المستأجر مغرورا في الفرض	مسئلة ٤	الامور الثلاثة
بل له الأخذ باكثر الامرين كما مرّ مخيرا فيه	مسئلة ٤	على الكتابته
بين الرجوع اليه او الى الغير	مسئلة ٤	فكالثاني
بل له الاجازة فضلا عن اسقاط حقه فتصح ايضا	مسئلة ٤	بالحاجة الى
وما ذكرناه في الثاني جار في الثالث ايضا والفرق	مسئلة ٥	ممنوعة
بينهما بلا فارق	مسئلة ٦	واعتقاده انه
و هو الاقوى	مسئلة ٧	لم يستحق شيئا
راجع المسئلة الخامسة في الفصل الاول و هذا	مسئلة ٨	بطلت الاجاره
مناف لما اختاره هناك	مسئلة ٩	ويحتمل التخيير
لا وجه لذكره لعدم دخالته في الحكم اصلا	مسئلة ١٢	اجازها ثانيا
اذا فسخ المستأجر وكذا في الفرع الآتي		
بالاضافة الى المدة الباقية و اما بالنسبة الى		
الماضية فللمستأجر الخيار		
و هو المتعين		
لا يبعد صحتها هنا و في صورة فسخ الاولى		

الفصل السادس

حكمه حكم الاجارة بالحنطة و الشعير فلا يجوز	مسئلة ١	فلا اشكال فيه
اي مصلى و معبدا	مسئلة ١	لتعمل مسجدا
بعيد بل ممنوع ان اعتبر الدوام في المسجدية و	مسئلة ٦	لا يبعد ذلك
ان لم يعبر فلا فرق بين طول المدة و قصره	مسئلة ٧	في ترجيح احد
كون الوجه الاخير ارجح غير بعيد	مسئلة ٨	منافعها اجمع
او منفعتها الرضائية		بالنسبة الى بقيته
ان لم يخبر الزوج		

مسئلة ١٢	من اشكال الاجارة	الظاهر ان الحق مع المستشكل
مسئلة ١٣	الواجبات	الوجوب مطلقا لا ينافى جواز اخذ الاجرة عليه ما
مسئلة ١٤	عن ميت واحد	لم يثبت لزوم الاتيان به مجانا
مسئلة ١٧	ولو فى الصلوات	بل يجوز لعدم لزوم مراعاة الترتيب الا بين
مسئلة ١٩	اصالة عدم التبرع	الظهيرين و بين العشائين ان علمه
مسئلة ٢٢	عن وجه	الظاهر جواز النيا بته فيها
مسئلة ٢٣	بجريان حكم الصرف	و مع الاغماض لا وجه للضمان
مسئلة ٢٤	لا بد من تعيينها	بل الاظهر التفصيل بين ما يبقى للمستأجر بعد
مسئلة ٢٥	بل عدم قصد	العمل كالخيطة و بين ما لا يبقى له كالابرة فالاول
مسئلة ٢٥	ولا فعل	على المستأجر و الثانى على الموجر
مسئلة ٢٦	على المالك مع الاجر	الظاهر عدم جريان حكم الصرف و جريان الربا
الرابعة	و ان اعرض عنها	اذا كان مفاد الصلح المعاوضته بين العيينين
الحاد يعشر	اوجههما الاول	لا يبعد عدم اعتباره فى الصورتين
الحاد يعشر	ان يقال ان	بل قصداه بالاستعمال و القبول
الثالثة عشر	جدد الصيغه	بل امره بالعمل من قبيل الفعل
الرابعة عشر	مسلوبة المنفعة	لكنه بعيد
خاتمة		
الرابعة	و ان اعرض عنها	كون الاعراض مخرجا عن الملكية اشكال بل منع
الحاد يعشر	اوجههما الاول	بل الثانى
الحاد يعشر	ان يقال ان	فى غير الخيار من باب الشرط او فيما اكمل الاجير
الثالثة عشر	جدد الصيغه	العمل بعد الفسخ شرطا
الرابعة عشر	مسلوبة المنفعة	لا حاجة الى التجديد و الاقوى كفاية الاجارة
		بل يملك المنفعة فلا خيار له

الخامسة عشر	فالظاهر عدم صحته	بل الظاهر صحته
الثامنة عشر	ان يقرأه مرتبا	بل يجب مراعاة الترتيب في السرور و في الآيات
متتم العشرين	من الاجرة بمقداره	كما في الكلمات الا في صورة القرينه على خلافه
متتم العشرين	المبرئة للذمة	اذ لم يمكن تدارك المنسى او لم يتداركه
		الظاهر كون المرتكز هذا

كتاب المضاربة

عن دفع الانسان	ليس الدفع دخيلا في مفهومها ولا شرطافيهما
بعد البلوغ	ما ذكرناه في الاجارة جارهنا بالاتفاوت
لفلس	في صاحب المال دون العامل
او جنون	مراده السفه في المالك كما مرّ
فلاتصح بالمنفعة	على الاحوط
ان يكون من	لا دليل عليه فيصح بغيرهما
قلبا لم يصح	بل تصح
قراضا لم يصح	بل يصح
ووصفا	لا يعتبر العلم في صحة المضاربة و مثله الشرط
لم يصح	بل يصح لعدم الدليل على هذا الشرط ايضا
في عنوان مضاربه	مشكل
ان لا	لم اجد عاجلا دليلا له فيسقط ما فرع عليه في
بعضهم	و هو الاقوى
ولو خالف في غير	حكم هذه المسئلة حكم المسئلة الخامسة فتسقط
	الاحكام المذكورة هنا
والا بطل	بل يصح
في ذمة المالك	في اطلاقه منع

الثاني

الثالث

الخامس

التاسع

العاشر

العاشر

مسئلة ٨

مسئلة ٩

مسئلة ١٢

الرابع

المتن

الاظهار الاخذ من مال التجارة	وجود	مسئلة ١٧
بل النقص من مال المضاربة فقط	عاملا لنفسه وغيره	مسئلة ١٩
الاظهار الاول	قولان	مسئلة ١٩
بل ذلك كسابقه وكذا له اخذ مؤنته المرض	وان منعه ليس له	مسئلة ٢١
بل و معه ايضا	الا مع علمه	مسئلة ٢٣
فيما اذا ادعى المالك القرض و ادعى العامل	التحالف	مسئلة ٢٤
المضاربة الفاسدة و فى العكس يتوجه الحلف		
الى المالك و كذا لو اختلفا فى البضاعة والمضاربة		
الفاسدة بناء على عدم استحقاق العامل اجرة		
المثل فى البضاعة		
تقدم جواز المضاربة على غير النقدين	عروضا فلا	مسئلة ٢٩
مشكل لو لم يكن ممنوعا و ليكن يمكن القول بكون	يمكن ان يقال	مسئلة ٢٩
الاجازة مضاربة مستقلة		
قوى لصحته التعليل و تكون حصة العامل بين	وا احتمال بقاءها مع	مسئلة ٣١
العاملين على ما تراضيا		
بل يستحقها	لا يستحق تلك الزيادة	مسئلة ٣١
بل الوسط هو الوسط	اقويها الاول	مسئلة ٣٢
مخالفة الشرط لا تنافى استحقاق الحصة فلا	فلا يتم	مسئلة ٣٢
يتعين الربح بتمامه للمالك		
الفسخ المجرد كاف فى الاستقرار بل كفاية	من الفسخ و القسمة	مسئلة ٣٥
القسمة فقط غير بعيد		
ان وجد عليه دليل و تعليل المتن غير تام	لم يجبر عليها	مسئلة ٣٦
اذا تعذرا و تعسر اخذ البديل من المتلف	او بالتلاف ضامن	مسئلة ٣٨
او امكن اخذ العوض منه	نعم اذا التلفه اجنبى و	مسئلة ٣٨
	ادى	

مسئلة ٣٩	و جهان	والعدم اقواهما
مسئلة ٣٩	و يمكن الفوق	لا فرق بينهما
مسئلة ٢٣	عدم سقوطه ايضا	بالنسبة الى نصف المهر مسلم و دعوى الماتن ضعيفة
مسئلة ٤٥	وهو الاقوى فى صورة	بل مطلقا
الخامسة	يجب جبرها	الوجوب ممنوع و كذا الاسترداد منه
السابقه	فيما مّر من الاحكام	فيما له من الحقوق و الاموال و غيره يؤدى من التركة ان كانت
مسئلة ٤٧	ما لم يتم عمل المضاربه	بل ما لم يستقر الربح لهما
مسئلة ٤٧	وتبقى بالنسبة الى البقية	بناء على صحة الفسخ و تبغيضه
مسئلة ٤٧	ذكره المحقق	بل هو الاقوى بعد تحقق الفسخ اولا نفاخ بالنسبة الى ما اخذه
مسئلة ٤٧	بعد الفسخ قبل القسمة	قد مر ما فيه فضلا بعد القسمة و الفسخ
مسئلة ٤٧	الانضاض	قد مر عدم وجوبه
مسئلة ٤٨	اقواهما الاول	بل الثانى لقاعدة ما لا يضمن او لملاكها ومستند ها
مسئلة ٤٨	قلا اجرة له	بل له الاجرة
مسئلة ٤٨	مشكل لا قدامه	لا اشكال فى عدم الاستحقاق حينئذ
مسئلة ٤٨	اقل الامرين	بل اجرة المثل
مسئلة ٥١	الشرط الكذائى	يقدم قول المالك فيه
مسئلة ٥٢	و جهان	اقوايهما الاول ان لم يقصر فى الرد
مسئلة ٥٩	يتحالفان	اذا كان الدعوى قبل تمام عمل المضاربة المدعاة او على القول بعدم تمام المضاربة بالفسخ و الا فالحول قول المالك فيحلف
مسئلة ٥٩	اكثر الامرين	بل الحصة من الربح
مسئلة ٦١	يتحالفان	ان قلنا بضمان المالك فى الابضاع و الا يقدم قول المالك

مسئلة ٦١

بعد التحالف

بل يحلف المالك و ليس للعامل شئ

مسائل

الاولى

مع الورثة

مشكل بل ممنوع لا سيما مع اختلاف الاجناس

و الاقوى الضمان

بل عدمه الا مع ثبوت التعدى و التفريط و كل

دلائل المتن مخدوش

لا يخلو من قوة

بل الاقوى عدم الضمان ايضا و استدلال الماتن

مخدوش كسابقه

بقول مطلق مشكل

لا اشكال فى التمسك بها بقول مطلق

الرابعة

بعدم البطلان

الظاهر عدم الفرق بحسب الدليل

الرابعة

بعروض السفه

عدم السفه من العامل لا يعتبر فى صحتها

الرابعة

او العامل ايضا

ممنوع بل يمنع من التصرف فى حصته من الربح

بدون اذن الغرماء

السادسة

فلما لكه الرجوع

ان لم يخبر المعاملة رجع بتمام ماله لا الخسارة

وحدها و ان اجار فليس له الرجوع مطلقا الى

احد

اى القصد و النية

التاسعة

الاذن منيها

التاسعة

الكبار ايضا

مشكل فيه و فى الوصية الى ما بعد البلوغ فى

الصغير

الثانية عشر اقربهما الانفساخ

بل عدمه الاقرب

الخامسة عشر فالشراء فضولى

بل الربح بينهما و الوضعية على العامل فليس

الشراء فضوليا

الفصل السابع فى

الشركة

بل هنا ايضا واقعية كلاحقه اذا حصل سبب

واما ظاهرة قهريه

مسئلة ١	فلاتصح فى الديون	عند من يعتمد على الاجماع و مثله فى المنافع
مسئلة ١	وكذا لاتصح شركة الاعمال	و هو كسابقه من حيث الحكم و المدارك
مسئلة ١	ولا تصح ايضا شركة	قدمر الا شكال فيه لعدم الدليل غير الاجماع
	الوجوه	و الاقرب عندى عاجلا صحة الشركة العقدية فى كل الاقسام
مسئلة ٢	الصلح القهرى	بل التصالح و التراضى فيه و فى لاحقه
مسئلة ٤	لولا ظهور الاجماع على	العمل بالعمومات قوى
مسئلة ٥	لا حد هما بطل العقد	بل يصح كسابقه و لاحقه
كتاب المزارعة		
	لا تلزم الا	بناء على عدم كونها لازمة
	المدة بالاشهر والسنين	لا يعتبر لعدم دليل صالح له
	تعيين المزرع	لا دليل عليه كسابقه و كذا لاحقه
مسئلة ٣	فلاتلزم الا	بل تلزم كما مر
مسئلة ٣	اذن فى لوازمه	هذا لا يقتضى عدم جواز الرجوع
مسئلة ٤	الرجوع فى اعارته	لا وجه لرجوعه
مسئلة ٥	وجهاً	و الاقرب الاول فى صورة الاستثناء كما فى المتن
		واما اذا كان بغير الاستثناء فيتبع ظهور الكلام
مسئلة ٦	فالظاهر ان	اذا لم يكن ضرراً على العامل او كان ضرراً لهما
		والا فيجب الصبر و اخذ اجرة المثل للبقاء
مسئلة ٧	جماعة الاول	ان كانت الارض بيد العامل وكذلك ضمان
		النقص
مسئلة ٧	وجوه	اوجههما ضمان اجرة مثل العمل
مسئلة ٨	وجهاً	اقربهما الاول

مسئلة ٩	ذهب بعضهم	بل الصحيح اجرة مثل المنفعة الفائتة في صورة كون التعيين على نحو القيد و العنوان وكذا اذا كان بنحر الشرط و فسخ المالك و اما الحاصل فهو لصاحب البذر
مسئلة ٩	مضافا الى ما	بل لا يستحق ازيد من اجرة مثل المنفعة الفائتة
مسئلة ٩	بل يعزم العامل	لا وجه له لان تخلف الشرط موجب للخيار لا العرامة و الضمان كما في ساير الموارد
مسئلة ٩	لمالك البذر	بل مشترك بينهما لعدم الفسخ حتى يكون الزرع لمالك البذر
مسئلة ١٣	نعم لا يجوز التسليم	بل يجوز فلا ضمان
مسئلة ١٣	لنقل منفعة الارض	سيجيئ مختارنا في المسئلة الخامسة عشر
مسئلة ١٤	فكذلك	اذا لم يكن العمل بامر المالك
مسئلة ١٤	قيمة ذلك الوصف	اذا كان بامر المالك
مسئلة ١٤	للعامل اجرة عمله	اذا كان العمل بامره
مسئلة ١٤	للمالك اجرة الارض	اذا كان تسليم الارض فيها بداعي الوفاء بالعقد بينهم
مسئلة ١٤	لحرمة ماله او عمله	بل حكمه حكم صورة الجهل بلافافوت
مسئلة ١٤	الا في صورة علم المالك	لا فرق بين علمه و بين جهله
مسئلة ١٥	مقتضى وضع المزارعة	بل استحقاق كل منهما على الاخر العمل بما التزم به من تسليم الارض او العمل او غيره و يشتركان من حين خروج الزرع ان لم يشترطا خلاف ذلك
مسئلة ١٥	و اشتراك البذر	ليس هو من مقتضى المزارعة
مسئلة ١٧	بدون رضى المالك	اذا لم يكن ضررا على العامل فقط و الا فله

الابقاء بدفع اجرة الارض		
من اجرة الارض والعمل اذا لم تكن الارض تحت يده و لم يكن العمل ^{بأمره}	مسئلة ١٧	
ظهر حكمها من حكم الصورة الثانية	مسئلة ١٨	
بل للقواعد العامة و التمسك بالاخبار مشكل	مسئلة ١٩	
وهو ممنوع بن الوجه كونه الشرط الضمنى بينهما	مسئلة ٢٠	ولعله لان
مشكل	مسئلة ٢٠	ولا يبعد لحوق
الاعراض ليس مخرجا عن الملكية	مسئلة ٢٢	الأمع الاعراض
بل و معه ايضا	مسئلة ٢٢	مع عدم الاعراض
بل معه ايضا	مسئلة ٢٢	مع عدم الاعراض
بل يستحق بالنسبة الى بقاءه من حين الزرع ^{مطلقا}	مسئلة ٢٢	اجرة لذلك الزرع
بل القول قول من يدعى القلة	مسئلة ٢٣	التحالف
اقويهما الاول اذا كان قلعه ضررا على العامل	مسئلة ٢٥	وجهران

مسائل متفرقة

بل للمالك خيار الفسخ	ضمانه التفاوت	الاولى
و بدونه ايضا	بعد التخمين	الثامنه

كتاب المساقات

بل النهى عنه مختص بالبيع	يشملها النهى عن ^{الغرر}	
للاجماع ان تم صغرى و كبرى	كونها معينة	الخامس
لم اجد له دليلا صالحا	تعيين المدة	السابع
يعنى مساقاتا	اشكال	الثامن
بل الصحة فيهما ايضا	غير الخفط والاقتطاف	مسئلة ١
بل لعدم الدليل على المنع من ^{ان كان منها} ^{الغرر كليتة}	الغررية	مسئلة ٣

مسئلة ٦	ان يصير مثمرا	اى يدخل فى تخصيص ثمره
مسئلة ٩	عليهما معا	لا يبعد ان يكون على العامل
مسئلة ١٠	اقيهما ذلك	مشكل
مسئلة ١٥	الجهل بهما موجب للغرر بناء على قدح الجهل و الغرر	
مسئلة ١٦	الصحة مع عدم الغرر	قد مرّ ما فيه
مسئلة ١٩	سفهيّة	لا دليل على بطلان المعاملة السفهيّة
مسئلة ١٩	جاهلا بالحال	قد مرّ عدم الفرق بين الجهل و بين العلم
مسئلة ٢٣	عالما بالبطلان	قد مرّ عدم الفرق بين العلم به و بين الجهل
مسئلة ٢٣	حيث انه بمنزلة المتبرع	ان وجدت قرينة على التبرع
مسئلة ٢٥	لرفع الغرر والجهالة	على القول بكونه مانعا فى المساقات
مسئلة ٢٦	او يستقرض عليه و	
	يستأجر من	مشكل بل ممنوع
مسئلة ٢٦	عدول المؤمنين	فيه تأمل بل منع
مسئلة ٢٦	او المقاصة من ماله	فيه و فيما بعده المنع
مسئلة ٢٧	اصلا مشكل	الظاهر عدم الاشكال فى استحقاق الحصة
مسئلة ٢٨	للعامل حصته	بل الظاهر ان حكم الفسخ بعده حكمه قبله
مسئلة ٢٨	فيحتمل ان	بعيد غايته
مسئلة ٢٩	و يستأجر عنه	مرّ الاشكال فيه
مسئلة ٢٩	لانّه امين	مشكل بل ممنوع
مسئلة ٢٩	لا يخلو عن اشكال	لا اشكال فيه لو كان للمالك ولاية ذلك
مسئلة ٣٠	جاهلا بالحال	بل عالما به ايضا
مسئلة ٣٠	الا اذا كان عالما	لا فرق فى الحكم بين كونه عالما او جاهلا
مسئلة ٣٠	و يحتمل فى	ضعيف جدا
مسئلة ٣١	مع اشتراط المباشرة	اذا لم يباشر العمل بنفسه

مسئلة ٣١	او مع النهى عنه	لا تأثير للنهى اذا لم يشترط فى عقد
مسئلة ٣١	لا يجوز تسليم الاصول	بل يجوز
مسئلة ٣٢	بشرط العلم بمقداره	بل ولو مع الجهل به ايضا
مسئلة ٣٣	لا فى الغلات	لا فرق بينها وبين النقدين
مسئلة ٣٤	ان كان جاهلا	بل ولو كان عالما به ايضا فيه وفيما بعده
مسئلة ٣٤	او قلعه بنفسه	ان لم يكن ضررا على الغارس فقط
مسئلة ٣٤	تفاوت ما بين قيمته	وهو الاقوى
مسئلة ٣٤	الى زمان كذا	لا يعتبر التعيين فيه وفيما بعده

كتاب الضمان

بل يكفى رضى	مع مبرز له فى الخارج
المضمون لـ	بل يصح مع اذنه كما مر فى الاجارة
الوالى اشكال	او مأذونا من الولى
المضمون له بالغاً	وكذا المضمون له
كونه مختارا	لم يعلم الفرق بين المقام وبين غيره واما مدرك
وفى الاول منع تحققه	اعتبار التخيير هو الاجماع ان تم
ولا يعقل التفكيك	بل وقع
بل يمكن منع عدم كونه	فيه تأمل
لم يحلّ مديونه	بل دايته
ويمكن الفرق	وهو بعيد
بل يجرى فى مثل	بل لا يجرى كما مر
حينئذ للعمومات	ولكن لا بعنوان الضمان العقدى المصطلح
على المشهور	وان كان محلّ المناقشه

مسئلة ٤	وجهاً	والعدم اقويهما
مسئلة ٨	وادى الدين قبل الاجل	اذا كان الاذن بشرط الاجل فمشكل وكذا فيما بعده
مسئلة ١٠	والا فلا يجوز	بل يجوز بسؤاله الضمان مطلقا فضلا اذا اذن له حالا
مسئلة ١١	الا بعد انقضاء اجله	بل يرجع بعد الاداء افكان سؤاله الضمان والا على الاقل
مسئلة ١٢	على اشكال فى هذه	لا وجه للاشكال فى الضمان حينئذ
مسئلة ١٣	هو الوجه الاول	وهو الاقوى
مسئلة ١٣	واشتغال ذمته	بل
	من حين	بل مقتضى القاعده خلاقه
مسئلة ١٤	وجهاً	الا قرب ثانيهما
مسئلة ١٥	وهو مشكل	لا اشكال فيه بعد كون الحكم على وفق القاعدة كما مر وخبر الصلح مطلق
مسئلة ١٦	او العلم ببقاء الرضا	بل ومع الشك فى بقاءه ايضا
مسئلة ٢٠	يجوز ان يضمن الدين	ولكنه لا يكون من الضمان المصطلح وكذا فيما بعده
مسئلة ٢١	بغير جنس الدين	ولا يكون من الضمان المصطلح كما مر
مسئلة ٢٣	عن اشكال	لا اشكال فى الانفكاك
مسئلة ٢٤	فى مال معين	يعنى يشترط الاداء منه وكونه على وجهه التقيد مشكل
مسئلة ٢٦	ضمنا دفعة	وهو المتعين وقد مر اعتبار الرضا المبرز بمبرز من المضمون له
مسئلة ٣١	على اشكال	وكذلك فى سابقه
مسئلة ٣٢	على اشكال	وكذا الضمان للحاكم الشرعى

مسئلة ٣٤	لا يصح ضمانه	مشكل و كذا فيما بعده من مال معين للمديون
مسئلة ٣٥	حكم تكليفى	بل حق فى الاقارب كالزوجه و ان كان بهما
		فرق من جهة اخرى فالضمان صحيح فيهما الا
		بالنسبه الى الماضيه فى الاقارب
مسئلة ٣٨	و الاقوى الجواز	لا باحد للوجهين فى المتن بل بمعنى كـون
		العين فى الذمة
		تتمه
مسئلة ١	قول المضمون عنه	اذا لم يكن بالاعسار المجهول عنه الضامن
مسئلة ١	فى صحة الضمان و	فالقول قول مدعى الصحة
مسئلة ٤	عدها جازله الرجوع	مقاصة لما اخذ منه قهرا
مسئلة ٤	الرجوع معلوم	اذا كان اداء الضامن من حيث الاذن فى
		الاداء لا مطلقا
مسئلة ٤	لا يخلو عن اشكال	بل ممنوع
مسئلة ٤	على اشكال	الظاهر عدم الاشكال حنيئذ فى الشهادة
		على اصل الدين
مسئلة ٦	الرجوع عليه	مشكل الا اذا فهم جواز الرجوع من قرينة
مسئلة ٦	جواز الرجوع عليه	بل الظاهر عدم الجواز و التعليل غير تام
		كتاب الحوالة
	و عدم الحجر بالسفه	بل الصحيح بالفلس
	و المحال عليه	لم يعلم لاعتبار عدمه فيه وجه
	من الموالاة	قد مر عدم اعتبارها
	بالكتابة	قد مر كفايتها

من الايقاع	بل الاقوى كونها وكذا الضمان والوكالة من العقود بل الجماله ايضا
ومع ذلك ايقاع	بل معاوضته بينهما
نوع من الوفاء	بل بينه وبين الوفاء فرق واضح من جهات
انه لا فرق بين ان	بل الفرق بينهما ظاهر
فيعتبر رضاه	نعم يعتبر مطلقا ولا وجه للتفصيل
الرابع	مشكل
الخامس	قد مرّ عدم عموم لنفيه
مسئلة ١	بل الجهالة غير مانعة
مسئلة ٤	والاظهر عدم انسقوط وكذا فيما بعده
مسئلة ٩	واثبات الدين بهذا الاصل محل تأمل بل منع
مسئلة ٩	لا دخل للاعتراف في اجراء اصالة الصحة و
	لا تختص بالمتعاقدين
مسئلة ١٤	لا وجه للمنع
مسئلة ١٤	لا وجه لمنع الظهور وكذا فيما بعده
مسئلة ١٤	بل هو المتعين
مسئلة ١٥	يعنى لحاظ ما في الذمه قيда للحالة
مسئلة ١٥	في الحوالة على غير البرى وعلى ملك البرى
	في الحوالة عليه
مسئلة ١٦	والصحيح و يرجع المشتري على البايع
مسئلة ١٦	لا يخفى منافاة كونها مستقلة مع تسليم كونها
مسئلة ١٦	في كونه وفاء اشكال
مسئلة ١٧	اذا لم يكن ما امر بالرد اليه مصداقا لديه
	ولا حاجة لقبول المحال عليه

مسئلة ١٧	وجب الدفع اليه	اذا لم يمكن الدفع الى المالك نفسه والافهو مخيربين الرد اليه او الى الغريم فيه اشكال لو لم يكن منع
مسئلة ١٧	للغرور	
كتاب النكاح		
مسئلة ٤	كالزياره على الرابع	الحرمة وضعيّة
مسئلة ٥	يستحب عند ارادة	استحباب بعض هذه الامور وكذا بغض المكروهات غير تام من حيث المدرك فالايان فى الاولى و التترك فى الثانى برجاء المطلوبية و برجاء الكراهة اوفق
مسئلة ٩	او بعد الاعراض	ليس للاعراض مخرجاً عن الملكية
مسئلة ٢٦	الاحتياط بالترك	لا بأس بتركه
مسئلة ٢٧	و هو مشكل	و الاشكال ضعيف
مسئلة ٣٣	اذا لم تكن مشركة	فلا يجوز وطيهما وكذا المعتده
مسئلة ٤١	يكره	محل نظر بل منع
مسئلة ٤٣	كانت عنده زوجته	لا وجه لهذا التقيد
مسئلة ٤٤	وفى رواية	ليست بحجة
مسئلة ٤٥	الى العضو المبان	مشكل لو لم يكن ممنوعاً
مسئلة ٤٩	الا للعجائز	بل لهن ايضاً
مسئلة ٥٠	والاظهر الاول	بل الثانى للاستصحاب
مسئلة ٥١	التستر مع العلم	لا وجه له و صدق الاعانة ممنوع الا فى بعض الفروض
مسئلة ٥٢	الاحوط الحرمة	بل الاقوى لو تميز كونها انساناً وترى البشرية
مسئلة ٢	فصل فيما الا شكال فى وطى	بتعلق باحكام الدخول بل يجوز على كراهة

بل ممنوع	و هو مشكل	مسئلة ٣
هذا لم يرد من طرق الخاصة	ذوق عسيلته	مسئلة ٤
الاقرب كفاية الوطى فى القبل بلا انزال	فى اربعة اشهر	مسئلة ٤
مشكل	يمكن وجوب دية	مسئلة ٦
بل الشابة فقط	و الشائبه	مسئلة ٧
بل الحاضر فقط	و المسافر	مسئلة ٧
تقدم كونه كافيا	بدون الانزال	مسئلة ٧
مشكل فى الشابة	وطيها مطلقا	مسئلة ٧
بل الاولى	فالا حوط	مسئلة ٨
لم يثبت كونه حقا	حق لها عليه	مسئلة ٩

الفصل الثانى

لم اجد له دليلا والا صل يقتضى الجواز بل لبعض الاخبار لو عمل به	بل لا يجوز وطى	مسئلة ١
بل الاولى	ما ذكره المشهور	مسئلة ٢
و عدى المملوكة	عدا الزوجة الكبيرة	مسئلة ٤
لا يخفى منافاته لسابقه مضافا الى ان الاصل اذالم يثبت به كون الوطى قبل التسع فلا وجه لوجوب الدية لاصالة البرائة وان اثبت به لا وجه لعدم الحرمة الابدية	نعم يجب عليه الدية	مسئلة ٨
لا اشكال فى عدم السقوط مع اطلاق النقص وان كان من باب نفقة الزوجة	اشكال	مسئلة ١٠

الفصل الثالث

الحل بل غير شاملة للمبعض فيشملة حينئذ عمومات	مصرفه	مسئلة ١
---	-------	---------

مسئلة ١	و الاقوى العمل	بل لا مورد له مع وجود عمومات الحل
مسئلة ٢	و البقاء فهو	بل هو مخير فيه ايضا
مسئلة ٣	اشكال	اظهره العدم
مسئلة ٤	و ربما قيل بوجوب	و هو الاظهر
مسئلة ٤	و الاقوى المشهور	لا قوة فيه فضلا عن الاقوائية
مسئلة ٤	اخت المطلقة	لا فرق بينها و بين غيرها و النص اجنبى عما نحن فيه

الفصل الرابع

مسئلة ١	او امها او بنتها	هذه الكلمة من سهو العلم او غلط النسخ
مسئلة ١	و عدمه	و هو الظاهر و لا بأس بترك الاحتياط الاتى
مسئلة ٢	نعم لو كان	لا وجه للاستدراك لكون المدار على علم الزوج فى صورتى الوكالة
مسئلة ٣	لكونها بمنزلة الزوجة	و هذا غير مانع عن صحة العقد و ترتب آثاره
مسئلة ٣	بل حرام	لم اعتر على دليل للحرمة تكليفا
مسئلة ٣	اشكال	سيأتى مختارنا فى المسئلة العاشرة
مسئلة ٤	لا يخلو عن قوة	القوة ممنوعة
مسئلة ٥	الظاهر ذلك	ما لم ينكشف الخلاف
مسئلة ٥	قبول قولها	ان اخبرت قبل الدخول بها فيلزم الفحص وان اخبرت بعد الدخول فلا يقبل قولها ولا تحسرم
مسئلة ٧	ولكن لا يوجب	الا اذا كانت مستصحبتا العدة معا
مسئلة ٨	جازله تزويجها	اذا لم يكن لا صالة عدم كونها فى عدة نفسه اثر اصلا و الا تعارضتا وتحرم عليه للعلم الاجمالى
مسئلة ٩	يلحق بالتزويج	لا وجه لهذا التعبير مع وجود نصوص خاصة فى المورد و المستفاد منها بعد رد مطلقها الى

<p>مقيدها و ظاهرها الى اظهرها بنظر العرف الحرمة الابدية مع العلم مطلقا دون غيره من صور المسئلة</p>		
<p>بل العدم قوى</p>	<p>لا يخلو عن قوة</p>	<p>مسئلة ١٠</p>
<p>لا بعد فيه لمنع الانصراف</p>	<p>لكنه بعيد</p>	<p>مسئلة ١٢</p>
<p>لم يظهر وجد الخصوصية بالنسبة الى الغير و اما بالنسبة الى نفسه فلا عدة لها اصلا</p>	<p>فلا ينبغي الاشكال</p>	<p>مسئلة ١٢</p>
<p>بل الثانى هو الاقوى</p>	<p>منهما من قوة</p>	<p>مسئلة ١٥</p>
<p>عليه وان كان لا يخلو عن لا اشكال فى الحرمة مع اطلاق معقد الاجماع وكذا الاشكال الثانى</p>	<p>عليه وان كان لا يخلو عن لا اشكال فى الحرمة مع اطلاق معقد الاجماع</p>	<p>مسئلة ١٩</p>
<p>ظاهر النصوص اختصاص الحكم بالواطى الكبير والموطى الصغير و الاحتيال حسن على كل حال</p>	<p>او مختلفين</p>	<p>مسئلة ٢١</p>
<p>مشكل بل ممنوع فى الثانى الا فى صورة الابتلاء بالبنت المخلوق من مائه و البنت المتولد منها</p>	<p>كان الموطوء خنثى</p>	<p>مسئلة ٢١</p>
<p>بل كما يأتى</p>	<p>كما مر</p>	<p>مسئلة ٢١</p>
<p>فصل المحرمات و الاقوى عدم الحرمة كما يأتى منه رحمة اله فى</p>	<p>وان كان بعد التزويج</p>	<p>مسئلة ٢١</p>
<p>بل الاقوى حينئذ الحرمة</p>	<p>خصوصا اذا أطلقها</p>	<p>مسئلة ٢١</p>
<p>مشكل بل ممنوع</p>	<p>او كان المباشرا للفعل</p>	<p>مسئلة ٢١</p>
<p>عدم التحريم هو الاظهر</p>	<p>اشكال</p>	<p>مسئلة ٢١</p>
<p>الفصل الخامس</p>		
<p>بل الظاهر عدمه</p>	<p>الظاهر ذلك</p>	<p>مسئلة ٣</p>
<p>ما لم ينكشف الخلاف</p>	<p>وحرمت عليه ابدًا</p>	<p>مسئلة ٤</p>
<p>اظهرهما الثانى</p>	<p>وجهان</p>	<p>مسئلة ٥</p>

مسئلة ٨	ولو على القول بالنقل	لا بأس بترك الاحتياط فيد و على القول بالكشف
الفصل السادس		
مسئلة ١٠	انصراف الاخبار	هذه الدعوى ممنوعة
مسئلة ١١	الظاهر	ممنوع بل الظاهر الجواز مع الاقران
مسئلة ١٤	وجهاً	اولهما اقويهما
مسئلة ٢١	مع الاقران	قد مرت الصحة معه
مسئلة ٢٤	على وجه	فيه اشكال بل منع
مسئلة ٢٨	الا ان الاحتياط	لا بأس بتركه اذا اراد التزويج بها ثانيا
مسئلة ٢٨	حرمة بيتها	مشكل خصوصا في بنت الخالة
مسئلة ٢٨	لا يخلو عن قوة	القوة ممنوعة
مسئلة ٢٨	على التزويج اوجبها	والاظهر عدم الايجاب
مسئلة ٢٩	حرمت على الاب	بل لا تحرم و الاحتياط حسن و كذا الحكم في
مسئلة ٣١	على كونه لاحقا	زنا الاب بمملوكة ابنه
مسئلة ٣٢	أم او بنت	ممنوع ان كان لصالاة تأخر الحادث كما هو الظاهر
مسئلة ٣٣	الحرمة على اشكال	نعم لا بأس بالاستصحاب في بعض الصور
مسئلة ٣٣	اشكال ايضا	وكان كل واحدة منهما محل الابتلاء
مسئلة ٣٤	و الاحوط النشر	ضعيف
مسئلة ٣٥	كان الزنا لاحقا	لا اشكال في عدم الحرمة و كذا فيما بعده
مسئلة ٣٦	على الاقوى فيهما	بل الاقوى ان قلنا بالنشر
مسئلة ٣٧	و منظوره بشهوة	و كذا على القول بالكشف الانقلابي
مسئلة ٣٨	هو الاحوط	بل الاقوى الكراهة
		مر الحكم آنفا
		لا يترك في المس في الوجه

الحكمى

مسئلة ٤١	وقد يقال بصحته	لا وجه له
مسئلة ٤٢	وهو الاحوط	بل الاقوى
مسئلة ٤٣	حكم بصحته	بناء على عدم جريان الاصل فى مقابله
مسئلة ٤٣	لا يبعد ذلك	بل بعيد
مسئلة ٤٣	وانه يعين بالقرعة	مشكل و اشكل منه فسخ الحاكم و يترجح عندى عاجلا تسلطها على الفسخ مع الضرر فى الصبر و ان لم تفسخ فيطلق و مع امتناعه عن الطلاق يجبره الحاكم لا لما ذكره الماتن
مسئلة ٤٣	وجوب الانفاق عليهما	بل يخرج المستحق للنفقة بالقرعة و كذا المستحق بالمهر فى صورة الطلاق قبل الدخول
مسئلة ٤٤	وربما يقال بكونه	و هذا هو الصحيح و كذا الحكم فى صورة الشك فى السبق و الاقران
مسئلة ٥٠	فالاقوى عدم الحرمة	وضعا و الحرمة تكليفا على الاحوط
مسئلة ٥١	تزويج الامة	لعدم الابتلاء باحكام المملوك لم يتعرض لاحكامه
الفصل العاشر		
مسئلة ١	والقبول الفعليين	مرسلا مقتضى الاطلاق الصحة لولا الاجماع ان تم وكان
مسئلة ١	وان كان لا يبعد كفايته	بل الاقوى
مسئلة ١	بالتوكيل على الاحوط	والاقوى عدم الاشتراط
مسئلة ١	ولا يبعد كفاية رضيت	بل الاقوى كفاية كل لفظ دال على القبول او فعل
مسئلة ٣	الكتابة	بل تكفى مع ارادة التزويج بها كذلك
مسئلة ٦	فالا حوط عدم الاكتفاء	لا بأس بتركه فيه و فيما بعده بل الكفاية فى مغير المعنى غير بعيد
مسئلة ٩	يشترط الموالاة	بمعنى بقاء التزام الموجب حين القبول و بغير هذا المعنى لا دليل له

مسئلة ١٠	من جهة الفصل	قد تقدم عدم اعتبار الموالاة بهذا المعنى
مسئلة ١٠	لعدم التخاطب	فى اعتبار التخاطب فى صدق المعاقدة تأمل و
مسئلة ١٠	يسمع صوته	كون هذا دخيلا فى تحقق المعاقدة تأمل نظر
مسئلة ١١	ويشترط فيه التنجيز	كما مر فى التخاطب
مسئلة ١٢	فالا حوط الطلاق	لا دليل عليه غير الاجماع و هو غير متحقق فى
مسئلة ١٦	لم يصح	بعض الصور و ليس بحجة فيما تحقق
مسئلة ١٧	فلا يبعد الصحة	لا يترك و التمسك باصالة عدم التأثير ينافى كون
مسئلة ١٠٧	فالا قوى البطلان	المورد من موارد الاحتياط اللازم
مسئلة ١٩	لا يخلو عن قوة	بل يصح فيه و فيما بعده هنا و فى سائر العقود
مسئلة ٢٠	نكاح الحمل وانكاحه	بل قريب
مسئلة ٢٠	الشراء	بل الصحة و التشخيص بالقرعة
مسئلة ٢٠	كما لا يصح البيع او	بل العمل بالصحيحة متعين و الموهنات المذكورة
مسئلة ٢٠	الوصية له عهدية	ممنوعة

الفصل الحادى عشر

الاولى بطل	لوجوه غير تامة
الاولى	لم يظهر وجه لاعتباره
الخامسة	لا اشكال بالعمل بها فى موردها

الفصل الثانى عشر

مسئلة ١	ز استقلالها	و هذا هو الاظهر
مسئلة ٢	لا يلحقها حكم البكر	و الاقوى كونها محكومة بحكم البكر
مسئلة ٥	و يحتمل عدم الصحة	ضعيف و كذلك فى المسئلة الاتية بل اضعف فيها
مسئلة ٦	ويحتمل البطلان	ضعيف
مسئلة ٧	و الصبى مسلوب	سلب عبارة الصبى مطلقا ممنوع
مسئلة ٨	فالظاهر كونه	بل الظاهر خلافه
مسئلة ٩	و كذا ان جهل	لا وجه لتقدم عقد الجد حينئذ
مسئلة ٩	احتمل تقدمه	بل هو المتعين ان قلنا بعدم جريان الاصل فى
مسئلة ٩	فتحصل ان	مقابله و ما استفادته من الرواية غير مستفاد منها
		بل العلم بالعلم الاجمالى فى مجهولى التاريخ ومقابليه
		بترك الزوجة تمكينها و ترك التزويج الا بعد
		طلاقهما و بترك الرجال تزويجها حتى الرجلين
		المشتبهين
مسئلة ٩	من كونه سابقا	و هو الاصح
مسئلة ٩	او جههما الثانى	بل الاول
مسئلة ١٠	او جههما الاول	بل الثانى
مسئلة ١٠	بل ربما يحتمل	ضعيف لعدم ثبوت الحق للمولى عليه كما مر و
		منه يعلم حكم الاسقاط
مسئلة ١٠	فلا اشكال فى ثبوت	بل فى عدمه له و للمولى عليه بل العقد باطل
		مع المفسدة واقعا و صحيح مع المصلحة واقعا
		علم الولى ام لا
مسئلة ١٠	او جههما ذلك	بل العدم و لزوم العقد مع المصلحة واقعا و

توقفه على الاجازة بعد البلوغ او الافاقة بدونها	نص الموصى عليه	مسئلة ١٢
بل لا يجوز مطلقا فى المجنون و الصغير	بشرط الحاجة اليه	مسئلة ١٣
اى الشديدة	فتوكل اخاها	مسئلة ١٤
الاستحباب فيه و فيما بعده ممنوع	لا تصح الاجازة بعد	مسئلة ١٨
على الاشكال	كاشفة الرد	مسئلة ٢١
بالكشف الانقلابى	و يحتمل صحته	مسئلة ٢٣
و هو الاظهر	يشكل صحته	مسئلة ٢٥
لا اشكال فيها	فى صورة الثانية	مسئلة ٢٦
بل فى الاولى ايضا	اشكال	مسئلة ٢٧
لا اشكال فى اللزوم فيه و فيما قبله	اقواها عدم الصحة	مسئلة ٢٨
بل الصحة	الا مع فرض العلم	مسئلة ٣٢
بل مع فرضه ايضا	بطلان ذلك	مسئلة ٣٢
بل تبطل الاجازة حينئذ	حكم بصحته	مسئلة ٣٥
حكم معلوم التاريخ حكم مجهوله بلافرق بينهما		

كتاب الوصية

ممنوع	و يحتمل قويا	مسئلة ١
و هو الصحيح بل كون الرد مانعا مشكل بل	الناس الحالة	مسئلة ٣
و ان فقدت امارات الموت	الا اذا كانت معلومة	مسئلة ٣
و لم يكن للوصية اثر اصلا	مبطل لها	مسئلة ٤
مشكل بل ممنوع حتى فى العقود الاخر بل	لم يصح التبويض	مسئلة ٥
الفضولى ايضا	يشمل ورثة الوارث	مسئلة ٧
بل يصح ايضا	وجوه	مسئلة ٧
نعم هو الاقوى		
اظهرها الثالث		

أولها اوججها	الثاني وجود	مسئلة ٧
ولكن يقسم حسب قسمة المواريث	من الانتقال اليها	مسئلة ٧
بل ممنوع	فمشكل	مسئلة ٧
ولكن الاول قاصر سندا و الثاني دلالة فينحصر	ويمكن ان يستدل	مسئلة ٩
الدليل في الاطلاق والعموم		
في غير الارحام مشكل	او غيرهم	مسئلة ١٠
لا دليل على اعتباره في صحة الوصية	الرابع الرشد	مسئلة ١٠
الظاهر الصحة فيه كلاحقه	على اشكال	مسئلة ١٠
مع اذن السيد او اجازته ولو بالعمل بها	فالاقوى الصحة	مسئلة ١٠
بل الظاهر الصحة	اشكال	مسئلة ١٠
بل هي الاقوى	يقال بصحته	مسئلة ١١

فصل في الموصى به

بملاحظة المنفعة المحرمة	ولا تصح بالمحرّمات	
وهو الاظهر حتى في الصورة الاولى	احتمل صحتاذا اجاز	
مع وصيته بالثلث سابقا	بطلت	مسئلة ٢
بل مطلق ما يصلح للقربنية	قربنة قطعية	مسئلة ٦